عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

التنظيم الإقليمي في العالم العربي : مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً

محمد هاشم سعيد محمد

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1432ه / 2011 م

التنظيم الإقليمي في العالم العربي : مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً

أعداد:

محمد هاشم سعيد محمد

بكالوريوس علوم سياسية /صحافة مكتوبة من جامعة القدس- فلسطين

أشراف: د. محمود محارب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من معهد الدراسات الإقليمية / جامعة القدس

1432 ه / 2011 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
الدراسات العربية المعاصرة

إجازة الرسالة

التنظيم الإقليمي في العالم العربي : مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً

اسم الطالب: محمد هاشم سعيد محمد
الرقم الجامعي: 20912399
المشرف: د. محمود محارب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ : 28 / 8 / 2011م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة
أسمائهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. محمود محارب التوقيع :

2- ممتحناً داخلياً: د. أحمد أبو دية التوقيع :

3- ممتحناً خارجياً: د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم التوقيع :

القدس – فلسطين

1432 ه / 2011 م

الإهداء

إلى أبي وأمي

لأخواني وأخواتي

ولشهداء الثورة المصرية والتونسية المجيدة

أهدي هذا العمل التواضع

الباحث

أقرار:

أقر أنا معد هذه الرسالة بأنه قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير ، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة ، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد ، وأن هذه الدراسة ، أو أي جزء منها ، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع : .....

محمد هاشم سعيد محمد

التاريخ : 28 / 8 / 2011

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا العمل المتواضع ، وأخص بالذكر الدكتور محمود محارب المشرف على هذه الدراسة ، والذي لم يبخل في إسداء النصح والإرشاد والتي كان لها بالغ الأثر في تذليل العقبات التي واجهتها طيلة فترة إعداد هذه الدراسة ، كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الآنسة ريشا مرقه والتي قامت بطباعة وتنسيق هذا العمل وأخرجته بصورته النهائية كما أتقدم بالشكر إلى إدارة مكتبتي جامعة بيرزيت وبلدية البيرة التي وفرت المصادر والمراجع لهذه الدراسة ، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة القدس لما تقدمه من دعم لمسيرة العلم والتعلم.

ملخص:-

عالجت هذه الدراسة التنظيم الإقليمي في العالم العربي ، وتم اتخاذ مجلس التعاون الخليجي أنموذجا لهذا التنظيم ، وقد تناولت الدراسة مجلس التعاون الخليجي منذ لحظة تشكله حتى عام2011 ، وقسمت الدراسة إلى خمسة فصول رئيسية وخاتمة تحوي نتائج الدراسة .

وتكمن أهمية الدراسة باعتبار منطقة الخليج العربي المصدر الرئيسي للنفط في العالم ويحوي داخله أكبر احتياطيات من النفط والغاز في العالم ، ويشكل الخليج العربي كإقليم جغرافي يتوسط قارات العالم ويعتبر حلقة وصل بين الغرب والشرق ، فهو يطل على أكثر المضايق أهمية في العالم مضيقي هرمز وباب المندب . وتهدف الدراسة إلى معرفة مدى نجاح مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أهدافه التي أسس من أجلها ، و مدى إمكانية مجلس التعاون الخليجي في تكوين وإنشاء سياسة خارجية واحدة تجاه الأطراف الإقليمية والدولية وتوحيد مواقفهم تجاه القضايا العربية والعالمية .

وارتكزت المشكلة البحثية للدراسة على مدى نجاح مجلس التعاون الخليجي في بناء منظومة إقليمية ناجحة قادرة على تحقيق أهدافها ومواجهة التحديات التي تعصف بها داخلياً أو خارجياً ، من خلال الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل بما يشمل ذلك توحيد السياسة الخارجية والدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي وإنهاء الخلافات القائمة بين دول المجلس ، وقد حاولت الدراسة تأكيد فرضية قوامها أن الخصائص السياسية والاقتصادية والثقافية واللغوية لدول مجلس التعاون الخليجي كفيلة بأن تؤدي إلى انتقال دول مجلس التعاون الخليجي من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل ، ومن أجل ذلك أستخدم الدارس نظرية التعاون والتكامل في النظام الإقليمي من أجل تفسير ذلك وتوضيحه.

وتوصل الدارس إلى مجموعة من النتائج من أبرزها فشل مجلس التعاون الخليجي في الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل ، وفشل المجلس أيضا في تحقيق أهدافه رغم مرور ثلاثين عاماً على تأسيسه ، ومن النتائج الأخرى عدم قدرة المجلس على مواجهة التحديات والقضايا خاصة الداخلية منها بسبب غياب التنسيق الجماعي ، لكن حقق مجلس التعاون انجازات من أهمها إنشاء

السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي الموحد وتنشيط التجارة البينية بين دول المجلس وحرية الحركة والعبور للأفراد والبضائع ، وإنشاء مشاريع الربط الكهربائي المشترك والكثير من المشاريع المشتركة الأخرى.

Regional Regimes in the Arab World-The Gulf Cooperation Regime As A Model

Prepared By: Mohammad Hashim Saied Mohammad

Supervised By: Dr. Mahmoud Muhareb

Abstract:

This thesis had dealt with the regional organization in the Arab World. The Gulf Cooperation Council (GCC) has been taken as a model of this organization. The study has also tackled the Gulf Cooperative Council since its establishment until the year of 2011. The study has been divided into five main chapters along with a conclusion in which the results of the study were included.

The significance of the study lies in the consideration of the region of the Arabian Gulf as the main source of petrol in the world. This region includes the largest reserves of petrol and gas in the world. The Arab Gulf is a geographical region that is located in the middle of the world and considered to be as the linking point between the East and West. It overlooks on the most important straits in the world, *The Strait of Hurmoz and The Strait of Bab Al-Mandeb*.

The study aims at knowing the extent of the Gulf Cooperation Council success of achieving and reaching its goals for which it has been established. In addition, knowing the ability of the Gulf Cooperation Council of facing the internal and external challenges that hinder its process and development as well as recognizing the extent of success of the Gulf Cooperation Council in moving from the cooperation stage to the integration stage on all levels and aspects.

The study also aims at knowing the ability of the Gulf Cooperation Council in forming and establishing a foreign policy for all regional and international parties as well as uniting their positions and stands towards the Arab and international cases.

The research problem of the study was based on the extent of success for the Gulf Cooperation Council in building a successful regional system that is able to achieve and accomplish its aims as well as facing the internal and external challenges through the process of moving from the stage of cooperation to the stage of integration that include uniting the defensive and foreign policy for the countries of the Gulf Cooperation Council, and ending the standing conflicts between the countries of the council.

The study has also tried to assure its hypothesis that political, economical, cultural, and linguistic characteristics are able to lead the countries of the Gulf Cooperation Council to move from the stage of cooperation to the stage of integration. For this purpose, the researcher has utilized using the theory of cooperation and integration within the regional system for the purpose of interpreting and explaining it.

The researcher have reached a group of results among which are, the failure of the Gulf Cooperation Council in moving from the cooperation stage to the integration stage, as well as the failure of the Gulf Cooperation Council in achieving its results despite the lapse of 30 years from the date of its establishment. Among the results of the study was, the failure of the Gulf Cooperation Council in mapping a special foreign policy regarding the regional issues and the relationships with the neighboring countries. In addition to the inability of the council of facing the challenges and the issues – *especially the internal issues* – due to the absence of collective coordination

الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي للدراسة

1.1 خلفية الدراسة

في عام 1945 أنشئت جامعة الدول العربية بعضوية سبعة دول عربية وهي (مصر، سوريا السعودية، اليمن ، الأردن ، فلسطين ، العراق) ، وكان تأسيس جامعة الدول العربية تمثل بداية تشكل النظام الإقليمي العربي وأن سبق إعلان جامعة الدول العربية مشاريع وحدوية أخرى لكنها لم ترى النور[1]. وتعتبر جامعة الدول العربية بمثابة مؤسسة النظام الإقليمي العربي الرئيسية وهي تمثل الحاضنة الأساسية للدول العربية كافة خاصة بعد أن استقلت جميع الدول العربية ، فكان لازما على هذه الدول حديثة العهد الانخراط في جامعة الدول العربية التي تعتبر مؤسسة النظام الإقليمي العربي . وكانت بريطانيا أنهت وجودها في الخليج العربي في الثاني من كانون أول عام 1971 وانضمت جميع دول الخليج العربي إلى جامعة الدول العربية وأصبحت دول الخليج العربي الست (السعودية ، الكويت، عمان ، قطر ، البحرين ، الأمارات) جميعها أعضاء في جامعة الدول العربية. وبرزت دول الخليج العربي ككيان إقليمي يتميز عن باقي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية فهي تتشابه من النواحي السياسية والديمغرافية والطبوغرافية والبنى الاقتصادية والدينية واللغوية. أن التطورات التي حدثت في منطقة الخليج العربي خاصة بعد قيام الثورة الإيرانية عام1979 والتي أصبحت تهدد بتصدير الثورة إلى الخليج العربي لم يكن أمام دول الخليج العربي سوى التوحد في مواجهة الأخطار المحدقة تجاه منطقة الخليج ، ومن أجل النهوض بالدولة وتطوير المجتمع الخليجي وتوحيد الجهود والطاقات ، والوقوف صفاً واحدا بغية إرساء قواعد الدولة وتقوية بنيانها الفتي أنشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام 1981 لتحقيق تلك الأهداف المرجوة.

ومن أجل ذلك تم اختيار مجلس التعاون الخليجي موضوع الدراسة ، لمعرفة مدى نجاحه في تحقيق أهدافه التي أسس من أجل تحقيقها ، وهل نجح مجلس التعاون بعد مرور ثلاثين عاما على تأسيسه في بناء منظومة إقليمية خليجية قائمة على أسس التكامل بين الدول الأعضاء ، أم انه فشل في تطوير عملية التعاون وتحويلها إلى عملية تكاملية شاملة لجميع الجوانب السياسية والاقتصادية . فهذه الدراسة جاءت لتوضيح ذلك من خلال رصد انجازات المجلس خلال الثلاثين عاماً خاصة في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية ، بالإضافة إلى دراسة أهم القضايا الداخلية والخارجية ومدى قدرة مجلس التعاون على مواجهة تلك التحديات من خلال أداء مجلس التعاون الخليجي.

---

(1) علي المحافظة وآخرون ، **جامعة الدول العربية الواقع والطموح** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ،1992) ، ص51.

2.1 موضوع الدراسة:-

يدور موضوع الدراسة حول التنظيم الإقليمي في العالم العربي، حيث يتناول الدارس مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً للدراسة. يتمحور موضوع الدراسة حول مدى نجاح مجلس التعاون الخليجي في الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل من خلال دراسة الانجازات التي أستطاع أن يحققها.

3.1 مبررات الدراسة:-

ارتكزت هذه الدراسة على عدد من المبررات ، ومن أهمها:

1- الموقع الاستراتجي الذي تتمتع به منطقة الخليج العربي .

2- الاحتياطيات النفطية الهائلة التي تحويها منطقة الخليج والتي يجعلها محط أنظار العالم.

3- مرور ثلاثين عاماً على إنشاء مجلس التعاون الخليجي .

4- فشل مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أهدافه على كافة الجوانب.

5- وقوع دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة صراعات إقليمية دائمة.

4.1 أهمية الدراسة:-

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوع التنظيم الإقليمي في العالم العربي والذي يعد من المواضيع الشائكة والهامة لما يعالج من قضايا مختلفة ، بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية الدراسة من تناول منطقة الخليج العربي هذه المنطقة الحيوية للعالم أجمع كونها المصدر الأكبر لتصدير وإنتاج النفط والذي يعتبر عصب الحياة في هذا العصر ، فبهذه الميزة أصبحت منطقة الخليج العربي في دائرة الاستهداف المباشر من قبل الدول الغربية التي تسعى إلى فرض سيطرتها وهيمنتها على هذه المنطقة كي تضمن السيطرة على منابع النفط ، وتكمن أهمية الدراسة في محاولة الدارس بيان محورية النظام الخليجي في العالم العربي وتوضيح العلاقات البينية لمجلس التعاون الخليجي وآفاق التعاون بين أعضاءه سواء في النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية لهذا النظام ، وتمثل الدراسة إضافة أخرى في هذا الحقل من خلال تحليل إثر القضايا الداخلية والخارجية وتأثيرها على مجلس التعاون الخليجي ، والدراسة تمثل محاولة من قبل الدارس لتوقع مستقبل مجلس التعاون الخليجي في ضوء تحليل المعطيات السابقة.

5.1 أهداف الدراسة:-

الهدف الرئيسي للدراسة يتمحور حول مدى نجاح مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أهدافه التي أسس من أجلها ، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:-

1- التعرف على مدى نجاح مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أهدافه.
2- دراسة مدى نجاح مجلس التعاون الخليجي في الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل.
3- تحليل العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.
4- تحليل السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي
5- دراسة التحديات والقضايا الداخلية والخارجية التي تواجه مجلس التعاون الخليجي.
6- محاولة التنبؤ بمستقبل مجلس التعاون الخليجي وآفاق تطوره في ضوء التطورات الجارية.

6.1 مشكلة الدراسة:-

ترتكز المشكلة البحثية لهذه الدراسة حول مدى نجاح مجلس التعاون الخليجي في بناء منظومة إقليمية ناجحة ، من خلال التعرف على مدى قدرة مجلس التعاون الخليجي في تطوير عملية التعاون وتطويرها إلى عملية تكامل تشمل جميع المجالات . وتشمل المشكلة البحثية للدراسة التعرف على مدى نجاح مجلس التعاون في تحقيق أهدافه .

7.1 أسئلة الدراسة:-

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال المركزي التالي: :**هل نجح مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أهدافه على مدار الثلاثين عاما ، أم فشل في ذلك؟**

وانبثق عنه التساؤلات التالية:

1- هل نجح مجلس التعاون في الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل ؟
2- ما هي أهم انجازات مجلس التعاون الخليجي على صعيد العلاقات البينية ؟
3- هل نجح مجلس التعاون الخليجي في تكوين سياسة خارجية موحدة تمثل الدول الأعضاء ؟
4- ما هي أهم القضايا الداخلية والخارجية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي؟
5- إلى أي مدى نجح مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ؟
6- ما هو مستقبل مجلس التعاون الخليجي وآفاق تطوير أدائه؟

8.1 فرضية الدراسة:-

تسعى هذه الدراسة إلى تأكيد فرضية أساسية وهي:

أن الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى المصير المشترك يؤدي ذلك إلى انتقال دول مجلس التعاون الخليجي من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل .

9.1 منهجية الدراسة:-

سيستخدم الدارس في دراسته هذه نظريات النظام الإقليمي مثل نظرية التكامل والتعاون كون هذه النظريات تتعلق بموضوع الدراسة بشكل مباشر وتستطيع أن تفسر مشكلة الدراسة والعمل على تحليلها بالاعتماد على هذه النظريات.

10.1 إجراءات الدراسة:-

تتطلب هذه الدراسة توفير أدوات البحث من جمع للمعلومات والبيانات من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع المتوفرة في المكتبات المحلية ، بالإضافة إلى تحليل تلك المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها للوصول إلى نتائج جديدة ، وهذا لا يغني عن المصادر الأخرى للوصول إلى المعلومة من خلال مواقع الانترنت والوثائق المنشورة.

11.1 حدود الدراسة:-

1- حدود مكانية: تغطي الدراسة منطقة الخليج العربي وتحديدا الدول الست المشكلة لمجلس التعاون الخليجي(السعودية ، الأمارات ، قطر ، البحرين ، عمان ، الكويت).

2- حدود زمنية:

الفترة الزمنية للدراسة: تبدأ فترة الدراسة منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1980 وحتى عام2011.

12.1 معوقات الدراسة:-

أهم المعوقات التي واجهت الدارس هي قلة الموارد المادية التي تلزم في شراء بعض المصادر والمراجع التي تعنى بموضوع الدراسة والتي تتعلق أيضا في تمويل عمليات السفر سواء داخليا أو خارجيا بحثا عن المعلومة ، نضف إلى ذلك قلة المراجع التي تتحدث بشكل مباشر عن موضوع الدراسة وقلة الوثائق المتوافرة المتعلقة بعمل المجلس ومحاضر اجتماعاته.

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة .

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.

بما أن موضوع الدراسة هو التنظيم الإقليمي في العالم العربي : مجلس التعاون الخليجي نموذجا لهذا النظام ، ومن أجل ذلك لا بد من دراسة مفهوم النظام الإقليمي ودراسة أهم النظريات التي تدخل في إطاره خاصة نظريات التعاون والتكامل في العلاقات الدولية . وبما أن مجلس التعاون الخليجي يشكل منظمة إقليمية من الناحية السياسية والقانونية فلا بد أيضا من دراسة مفهوم المنظمة الدولية من حيث تعريفها وأهم شروطها وخصائصها وتصنيفاتها المتعددة ، ومن أجل فهم دراسة النظام الإقليمي العربي يجب علينا دراسة مؤسسة النظام العربي الرئيسية وهي جامعة الدول العربية. فمن خلال دراسة هذه النظريات والنماذج التي تشكل منهج الدراسة في تحليل العلاقات الداخلية لمجلس التعاون الخليجي وأهم العوامل والظروف التي ساعدت على تكوينه بالإضافة إلى دراسة آفاق تطوره ومستقبله في ضوء ذلك . وبما أن مجلس التعاون الخليجي يعد نظاما إقليميا بحد ذاته فما هو النظام الإقليمي وما هي أهم نظرياته؟

أن أفضل تعريف لكلمة النظام هو ما جاء به المفكر روبرت داهل فقد عرف النظام " أية مجموعة من المدركات تتفاعل مع بعضها بطريقة معينة"[1] . وقد أعتبر روبرت داهل أن النظام قد يتكون من نظم فرعية أخرى تتشابك مع بعضها في أداء الوظيفة مثل جسم الإنسان الذي يعد نظاما كليا يتجزأ إلى نظم جزئية تتكامل مع بعضها في أداء الوظيفة، وتقسم النظم من حيث تفاعله مع بيئته إلى ما يلي:-

1- نظم مغلقة : هو ذلك النظام الذي يصعب التأثير فيه مثل النظام الشمسي فقط.

2- نظم مفتوحة: هو ذلك النظام الذي يتفاعل مع بيئته مثل النظام البيئي والنظام السياسي الذي يشكل موضوع دراستنا جزءا من هذا النظام[2].

ويعتبر النظام الإقليمي جزءا من العلاقات الدولية والتي تندرج ضمن النظام السياسي من ناحية المفهوم والنظريات التي تحكمه ، ويشير مفهوم النظام الإقليمي إلى أنه نظام التفاعلات بين مجموعة من الدول المجاورة التي تجمعها علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية[3]. ومن أهم عناصر النظام الإقليمي هي[4]:

---

(1) عطا محمد صالح وفوزي أحمد تيم ، **النظم السياسية العربية المعاصرة** ، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 2005) ، ص18.

(2) ريحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم ، **مناهج وأساليب البحث العلمي**، (عمان : دار الصفاء، ط1، 2000) ، ص61.

(3) جميل مطر وعلي الدين هلال ، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط3 ، 1983) ، ص20.

(4) **المصدر نفسه** ، ص21.

1- أنه يتعلق بمنطقة جغرافية واحدة.

2- تشمل المنطقة الجغرافية ثلاثة دول على الأقل.

3- لا تحوي بين أعضاءه أي دولة كبرى .

ويضيف علي الدين هلال ونفين مسعد في دراستيهما" النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير" شرطا رابعاً لوجود للنظام الإقليمي وهو كثافة التفاعلات الثقافية والسياسية والاقتصادية بين أعضاء النظام[1].

أما بروس روست فقدم خمسة شروط لاعتبار أي منطقة نظام إقليمي وهي:

1- أشترط وجود عناصر متشابهة بين الدول التي تشترك في النظام سواء الثقافية أو السياسية أو الاقتصادية أو السياسية وحتى الاجتماعية.

2- تشابه دول النظام الإقليمي في أنظمتا السياسية أو في سلوكها الخارجي.

3- وجود مؤسسة النظام الإقليمي التي تعتبر مؤسسة فوق قومية أو فوق حكومية وما ينبثق عنها من مؤسسات فرعية أخرى.

4- مناطق الاعتماد التجاري والاقتصادي المشتركة بين دول النظام.

5- اعتبارات التقارب الجغرافي[2].

ويعرف المفكر الأمريكي اللاتيني " الفاريز" التنظيم الإقليمي: تنظيم يضم عدد من الدول يربطها مصالح مشتركة و بقصد تأكيد هذه المصالح تنشئ معاهدة ليست لها صفة عدوانية"[2] . ويشترط الفاريز إلا يقل عدد الدول عن أربعة المكونة للتنظيم الإقليمي ويعتبر الفاريز أن المصالح السياسية هي أهم المصالح التي يجتمع حولها التنظيم الإقليمي. أما المفكرين كانتوري وشبيغل فتحدثا عن أربعة أسس لتعريف النظام الإقليمي وهي : طبيعة ومستوى التماسك ، وطبيعة الاتصالات ومستوى القوة، والإمكانات وبنية القوة وإمكاناتها[3]. ولكن المفكر بريتشر فتحدث عن ستة أسس وهي: التقارب الجغرافي ، وجود ثلاثة دول على الأقل ، إن يتعامل المجتمع الدولي مع هذا النظام ، أن يسود الوعي بخصوصية هذا النظام بين دوله ، أن يكون مستوى القوة داخل النظام أدنى منه في النظام الدولي المسيطر، والتأثر المباشر بالتغييرات التي تحدث في النظام الدولي[4].

---

(1) علي الدين هلال ونفين مسعد ، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص24.

(2) عدنان السيد حسين ، **نظرية العلاقات الدولية** ،(بيروت: مجد للدراسات والنشر، ط3 ، 2010) ، ص155.

(3) محمد السعيد إدريس ، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2000)، ص17.

(4) **المصدر نفسه** ، ص18.

أما عن مستويات تحليل هذه النظم الإقليمية فقد ركز جوزيف ناي على تحليل المنظمات الإقليمية على أساس أنها جزء من التفاعلات بين وحدات إقليمية أخرى . أما بريتشر فقد أعتمد أربعة أسس لتحليل النظم الإقليمية وهي: تحليل مستوى قوة النظام، وتوزيع القوة داخل النظام ، وأنماط التكامل الاقتصادي والتنظيمي والسياسي من جانب ومدى انتشارها من جانب آخر و أخيراً العلاقة بين النظام الإقليمي والنظام الدولي [1]. وعرض جميل مطر وعلي الدين هلال أربعة جوانب تحليلية مميزة وهي: الخصائص البنيوية للنظام ، ونمط الإمكانات ونمط السياسات وأخيرا بيئة النظام الإقليمي[2] .

وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي نظاماً إقليميا قائماً بحد ذاته في ضوء التحليلات النظرية السابقة، فمجلس التعاون الخليجي تنطبق عليه جميع الشروط الواجب توافرها في أي منطقة جغرافية لكي تصبح نظاماً إقليميا ، فهي تتشكل من ستة دول متشابهة من النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية بالإضافة إلى الترابط الجغرافي والسكاني ، ولا توجد دولة كبرى داخل هذا النظام الإقليمي كما إن المجتمع الدولي يقر بوجود هذا النظام ويتعامل مع مؤسسة هذا النظام ألا وهو مجلس التعاون الخليجي.

أما أبرز النظريات التي تحدثت وتناولت مفهوم النظام الإقليمي فهي:

1- **نظرية التعاون:** تعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية مصطلح التعاون بأنه " سلوك مشترك أو تعاون موجه إلى هدف ما، حيث يحقق مصلحة مشتركة أو أمل في تحقيق فائدة ما ، وربما يكون التعاون طوعا أو إجبارياً مباشرا أو غير مباشر رسميا أو غير رسمي ، لكن هناك دائما تضافراً في الجهود نحو غاية محددة حيث إن جميع المشاركين لهم حصة حقيقة أو خيالية"[3]. وفي تعريف آخر للتعاون " هو محاولة لتكييف السياسات بطريقة لا تؤدي إلى تأثير بنيوي مباشر الهدف من ذلك هو القيام باتفاقيات في مجالات محددة من أجل الوصول إلى غايات محددة من دون توقع أو رغبة أو توسيع أو انتشار نشاط ما"[4]. هذا التعريف السابق هو الذي سنعتمد عليه في الدراسة الحالية عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

(1) **جميل مطر وعلي الدين هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 22.**

(2) **المصدر نفسه ، ص22.**

(3) نايف علي عبيد ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص26

(4) كمال محمد محمود الأسطل ، نحو صياغة نظرية لأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ، 1999) ، ص28.

2- نظرية التكامل : يعرف معجم أكسفورد كلمة التكامل بأنه" جعل الأجزاء المتفرقة كلا متكاملا"[1]. تعددت المفاهيم التي قيلت عن هذا المفهوم ومن أبرز المفكرين الذين تناولوا مفهوم التكامل : كلود أكي، ليون ليندبرغ ، فيليب جاكوب ، فيليب شوميتر، إرنست ب.هاس، دافيد ميتراني، كارل دويتش ، بروس روست ، أميتاي أكزيوني وغيرهم الكثير، لكن جميع هؤلاء المفكرين وغيرهم أجمعوا أن عملية التكامل تتضمن تحويل ولاءات جديدة سواء كانت اقتصادية أو سياسية لدول متعددة نحو مركز جديد تكون مؤسساته لها صلاحيات أعلى من القوى القائمة والمشتركة في هذه المؤسسات [2]. لكن كارل دويتش يرى أن النظام الجديد يجب أن يحوي درجة معينة من الاعتماد بين وحداته المشكلة له ، ويجب أن ينتج عن هذا الاعتماد خواص جديدة للنظام تفتقر إليه وحداته فيما لو كانت منفصلة عن بعضها ، فعملية التكامل ينتج عنها نظام واحد وجديد من ناحية الشكل والأداء والوظيفة برأي دويتش[3]. أما جوزيف ناي فيرى إن مفهوم التكامل يجب أن يفكك إلى مكوناته الأساسية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية منها ولكن المشكلة الرئيسية حسب جوزيف ناي هو التداخل بين بعض الأنشطة المشتركة ، ويضيف ناي أن عملية التكامل بين مجموعة من الدول لا يشترط أن تكون في كافة المجالات بل في جانب معين فقط كالجانب الاقتصادي [4].

فمعظم النظريات الغربية ركزت على أن العملية التكاملية يجب أن تبدأ في جانب معين لا يثير حساسيات سياسية بين دول النظام ، وأفضل مجال للبدء في العملية التكاملية هو الجانب الاقتصادي، ومن أبرز دعاة هذه النظرية هو العالم دافيد ميتراني وهو من رواد المدرسة الوظيفية والتي بلورها أرنست هاس في كتابه توحيد أوروبا الذي صدر عام 1957 ، والذي دعا إلى بدء العملية التكاملية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي لا تمثل تهديداً لسيادة الدولة ، ومن ثم أقامة المؤسسات المرتبطة بهذه الجوانب والتي يكون عملها فنياً وعملياً وليس سياسياً ، أن النجاح في هذه الجوانب يعطي العملية التكاملية دينامية وقوة دافعة بمقتضاها تنتقل العملية التكاملية إلى جوانب أخرى سياسية[5].

---

(1) نايف علي عبيد ، **مصدر سبق ذكره** ، ص26.

(2) **المصدر نفسه ،** ص26.

(3) **المصدر نفسه ،** ص27 .

(4) كمال محمد محمود الأسطل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص25.

(5) علي المحافظة وآخرون ، **مصدر سبق ذكره** ، ص89- 90.

أي أن العملية التكاملية هي عملية تدرجية متراكمة وليست منفصلة عن بعضا فهي تتم على مراحل.

فمجلس التعاون الخليجي لم يصل بعد إلى مرحلة التكامل في ضوء ما ذكر ، فتشكيل مجلس التعاون الخليجي لم يؤدي إلى تشكيل نظام جديد ، فإرادة مجلس التعاون تعتبر أقل من إرادة الدول الأعضاء ويفسر ذلك بالنزعة القطرية التي تسيطر على دول المجلس والتي تمنعهم من تقديم تنازلات سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي لصالح النظام الجديد ، وهذا ما أفشل العملية التكاملية وهي في مراحلها الأولية . فمجلس التعاون الخليجي فشل في تحقيق أي تقدم في عملية التكامل الاقتصادي والتي تعتبر أولى مراحل العملية التكاملية ، ونجاح هذه المرحلة قد يدفع بالانتقال إلى مراحل أخرى أكثر أهمية كالجانب السياسي مثلاً. ويبقى مجلس التعاون الخليجي في مرحلة القيام بانجازات في مجالات متفرقة لا تثير أية خلافات بين الدول الأعضاء دون محاولة التوسع أو التطور في مجالات أخرى ، وهو ما يعرف بنظرية التعاون ، فانجازات المجلس على مدار ثلاثين عاماً تؤشر على ذلك.

ويعتبر مجلس التعاون الخليجي منظمة دولية من الناحية القانونية والسياسية ويجري عليه الأحكام المتعلقة بالمنظمات الدولية من ناحية الأداء والوظيفة ويعرف شارل روسو المنظمات الدولية بأنها" تجمعات تتألف من دول وتنشئها الاتفاقيات الدولية لتحقيق أهداف مشتركة بواسطة أجهزة خاصة بها كما أنها تطور إرادة مستقلة قانونيا عن إرادة الدول الأعضاء وأسمى منها" [1]. ويعرف الدكتور عبد الكريم علوان المنظمات الدولية " بأنها هيئة تشترك فيها مجموعة من الدول على وجه الدوام للاطلاع بشان من الشؤون العامة المشتركة وتمنحها اختصاصاً ذاتياً تباشره هذه الهيئات في المجتمع الدولي"[2] . وتصنف المنظمات الدولية إلى:

1- تصنف حسب الغرض:

أ- منظمات عامة: ويشمل عملها كل ما يتعلق بالعلاقات الدولية والتعاون الدولي مثل مجلس التعاون الخليجي .

ب- منظمات دولية متخصصة: وهي التي تنحصر وظيفتها في مجال معين مثل الصحة (منظمة الصحة العالمية).

---

(1) علي شفيق ، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية** ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1989) ، ص77.

(2) عبد الكريم علوان ، **الوسيط في القانون الدولي العام** ، (عمان : دار الثقافة للنشر ، ط1 ،1997)، ص177

2- حسب امتداد المنظمة الدولية:

أ- منظمات ذات توجه عالمي: وهي التي تستطيع أن تضم في عضويتها كافة دول العالم مثل منظمة الأمم المتحدة .

ب- المنظمات ذات التوجه الإقليمي: وهي التي تضم عددا محدوداً من الدول تنضم وفق مصالح وأسس مشتركة ويعد مجلس التعاون الخليجي أحد أنواع هذه المنظمات[2].

وتعتبر جامعة الدول العربية جزءاً من هذه المنظمات الدولية وهي أيضا مؤسسة النظام الإقليمي العربية الرئيسية وقد تأسست جامعة الدول العربية في 22/ آذار من العام 1945 ، بعد التوقيع على ميثاق الإسكندرية من قبل (السعودية، مصر ، العراق، لبنان ، سوريا ، الأردن) وأعتبر الميثاق نافذا اعتباراً من 11 / أيار من عام 1945[2] .

أن الغرض من أنشاء جامعة الدول العربية هو توثيق الصلات بين الدول العربية من جميع النواحي.

وينص ميثاق جامعة الدول العربية على الأهداف التالية:

1- المحافظة على السلم والأمن العربيين.

2- تحقيق التعاون العربي في المسائل السياسية

3- صيانة استقلال الدول الأعضاء وسيادتها.

4- تحقيق التعاون العربي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية.

وتضم الجامعة العربية الأجهزة الرئيسية التالية :

1 - المجلس: يتكون من ممثلي الدول الأعضاء ، ولكل دولة صوت واحد ويجتمع المجلس مرتين في السنة .

2- الهيئات الخاصة : تتمثل فيها جميع الدول الأعضاء وتهتم هذه الهيئات بمسائل مختلفة .

3- أمانة السر الدائمة: وتدار بواسطة أمين عام بدرجة سفير ويعين من قبل المجلس[3].

---

(1) عبد الكريم علوان ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 177.

(2) علي شفيق ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 98 .

(3) **المصدر نفسه** ، ص99.

ومن النماذج الإقليمية العربية التي شُكلت :-

1- مجلس التعاون العربي:

هو حلف عربي تم تأسيسه في بغداد في 16 فبراير 1989 بعد انتهاء حرب الخليج الأولى ليجمع كلاً من العراق والأردن واليمن الشمالي ومصر العائدة حديثًا إلى الحضن العربي في وقته (بعد تجميد عضويتها بالجامعة العربية إثر إبرام السادات معاهدة السلام مع إسرائيل). تم تأسيس هذا الحلف بعد مجلس التعاون الخليجي الذي يجمع ست دول عربية مطلة على الخليج العربي عدا العراق. كان مخططًا لمجلس التعاون العربي أن يقوم بدور ريادي في المنطقة لولا الحروب التي أتت عليها، حيث كانت الرغبة في توثيق عرى التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين أعضائها.

لم يدم هذا الحلف إلا لبضعة أشهر فقط حيث انفرط بمجرد غزو العراق للكويت سنة 1990.حيث وقف الأردن واليمن الشمالي في صف العراق أثناء الغزو العراقي للكويت عام 1991 فيما ساهمت مصر في قوات التحالف.

الصحفي محمد حسنين هيكل كتب في كتابه أوهام انتصار (1992) إن "أربعة من قادة مجلس التعاون العربي جاؤوا من عوالم مختلفة ومتناقضة، مع ذلك تباينت وجهات النظر التي كانت تبدو غير محتملة للشراكة"[1].

2- الاتحاد المغرب العربي:

تأسس بتاريخ 17 شباط 1989 بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي : الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا. وذلك من خلال التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

بعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربه الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974, ومعاهدة مست غانم بين ليبيا

---

(1) موقع الموسوعة الحرة ، نشرة الكترونية ، تاريخ الاسترجاع 2011/9/20.

على الرابط التالي:**http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_**

والجزائر, ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالده في الجزائر يوم 1988/6/10, وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد ألمغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/2/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا. وفيما يلي تعريف بالاتحاد من خلال المحاور التالية:

يهدف الاتحاد ألمغاربي إلى فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع، والتنسيق الأمني، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها. تمتين أواصر الإخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض ، تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها ، المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف ، نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

أجهزة الاتحاد

1- مجلس الرئاسة : ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد.

2- مجلس وزراء الخارجية : يتألف من المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد.

3- لجنة المتابعة : تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته لمتابعة شؤون الاتحاد.

4- اللجان الوزارية المتخصصة : لجنة الأمن الغذائي و لجنة الاقتصاد والمالية و لجنة البنية الأساسية و لجنة الموارد البشرية.

مؤسسات الاتحاد

1- الأمانة العامة : ومقرها بالرباط عاصمة المغرب.

2- مجلس الشورى : يتألف من ثلاثين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد ومقره بالجزائر.

3- الهيئة القضائية : تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة وتعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات ، ومقرها بنواكشوط في موريتانيا.

4- الأكاديمية المغاربية للعلوم : تهدف إلى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد.

5- الجامعة المغاربية : تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحـاد المغرب العربي ، ومقرها بطرابلس ليبيا[1].

أنشأ مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي عام 1989 أي بعد تشكيل مجلس التعاون الخليجي عام 1989. وقد جاء تشكيل مجلس التعاون العربي كضرورة أمنية واقتصادية جمعت الدول الأربعة المشكلة له على الرغم من اختلاف التوجهات السياسية ، فالعراق كان يريد دعما عربيا لمواجهة تداعيات حربه مع إيران التي استمرت ثماني سنوات ومن جانب آخر يعتبر رداً مباشرا ضد تشكيل مجلس التعاون الخليجي الذي أصبح يعبر عن السياسة الأمريكية في المنطقة، أما الأردن واليمن الشمالي فكانوا يطمحون إلى دعم اقتصادي من العراق خاصة ما يتعلق بمشتقات النفط ، أما مصر فكان همها الأول هو أعادة مكانة مصر في قيادة الأمة العربية بعد المقاطعة العربية لها بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد. فالمصالح المشتركة هي جمعت هذه الدول وليس التقارب الجغرافي أو البشري أو نظم الحكم فهذه الدول الأربع تختلف عن بعضها بشكل كبير.

أما الاتحاد المغرب العربي فهو جاء ليعبر عن تطلعات الشعوب المغربية التي يحكمها التقارب الجغرافي والإحساس بالمصير المشترك الواحد، فهي دول تتشابه بالنواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والجغرافية والتاريخية والإرث الاستعماري الواحد كل هذه العوامل تجعل من تشكيل الاتحاد المغرب العربي أمرا طبيعيا وأن تأخر موعد إعلانه، فعوامل تشكيل مجلس التعاون تتشابه كليا مع عوامل تشكيل الاتحاد المغرب العربي وهذا التشابه يستمر حتى في أجهزة ومؤسسات الاتحاد المغرب العربي التي تتشابه مع أجهزة ومؤسسات مجلس التعاون. لكن مجلس التعاون يختلف اختلافا كلياً مع ظروف وعوامل تشكيل مجلس التعاون العربي الذي أنفرط عقده بعد مرور أشهر على تشكيله بسبب غياب ذلك التجانس والاختلاف في المصالح السياسية والتوجهات الدولية.

---

(1) موقع الموسوعة الحرة ، نشرة الكترونية ، تاريخ الاسترجاع 2011/9/20.

على الرابط التالي: **http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%**

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

1- دراسة محمد صادق إسماعيل ، بعنوان " مجلس التعاون الخليجي في الميزان" 2010.

تناول الكاتب من خلال دراسته تشكيل مجلس التعاون الخليجي ، وأستخدم الكاتب منهج البناء الوظيفي في تحليل أهداف مجلس التعاون واهم انجازاته في ضوء تلك الأهداف ، بالإضافة إلى أهم المتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت في تشكيل المجلس وسرعت من إعلانه. وتم تقسيم الدراسة إلى ثمانية فصول تعالج هذه المواضيع بالإضافة إلى ملاحق إحصائية تبين انجازات المجلس. وكان من أهم نتائج الدراسة أن أكبر تحدي يواجه مجلس التعاون الخليجي هو تحقيق التكامل الاقتصادي لأنه تحقيقه سيعبر عن نجاح المجلس في تحقيق أهدافه.

2- دراسة أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي وآخرون ، بعنوان " مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا الراهن وأسئلة المستقبل " 2008.

تتناول هذه الدراسة أهم القضايا والتحديات التي يعاني منها مجلس التعاون الخليجي ، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي في تناولها لأهم تلك القضايا والتحديات ، وتحاول الدراسة معالجة مشكلة وضع حلول ومقترحات عملية لمواجهة تلك التحديات ، وقد قسمت الدراسة إلى تسعة فصول تعالج أغلب القضايا المعاصرة التي تواجه مسيرة عمل المجلس ، وقد توصلت الدراسة إلى أن مجلس التعاون الخليجي لا يستطيع مواجهة تلك التحديات إلا إذا تحقق التكامل الحقيقي بين أعضائه.

3- **دراسة أبتسام ألكتبي وآخرون ، بعنوان " مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية" 1999.**

تعالج هذه الدراسة مستقبل مجلس التعاون الخليجي في ضوء ما تحقق من انجازات وما يواجه من تحديات ، وهذه الدراسة هي عبارة عن مجموعة من أوراق بحثية قدمت في مؤتمر عقده مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية في أبو ظبي، وقد شارك في أعداد هذه الدراسة عشرة من الباحثين ، وأستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في رصد أداء المجلس وانجازاته واهم التحديات التي تواجه سواء داخليا أو خارجيا. وتوصلت الدراسة إلى إن مجلس التعاون يعاني بطئ في تحقيق أهدافه في كافة المجالات ، مع غياب سياسة خارجية موحدة تجمع بين أعضائه.

4- دراسة علي بن حسن القرني، بعنوان " مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات " 1997 .

تتناول هذه الدراسة تشكيل مجلس التعاون الخليجي ، من خلال تحليل الأحداث الإقليمية والدولية التي وقعت قبل إعلانه وردود الفعل الدولية والإقليمية تجاه ، بالإضافة إلى دراسة مجلس التعاون من خلال هيكلته ونظامه الداخلي وأهدافه ، وتناول الكاتب أهم ما تم انجازه والتحديات التي تواجه عمل المجلس، وتناول الكاتب مستقبل مجلس التعاون في ضوء تلك المعطيات. وقسم الكاتب دراسته إلى سبعة فصول عالجت تلك المواضيع كافة، وأستخدم الكاتب المنهج التاريخي التحليلي في معالجة مشكلة دراسته والتي تمحورت حول دور العامل الأمني في تشكيل المجلس وفي تطور أدائه، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة التكامل السياسي والدفاعي من أجل مواجهة التحديات .

5- دراسة نايف عبيد ، بعنوان " مجلس التعاون لدول الخليج العربية : من التعاون إلى التكامل " 1996 . عالج الكاتب في خلال دراسته انتقال مجلس التعاون الخليجي من مرحلة التعاون إلى التكامل بين أعضائه ، وتناول في خلال دراسته هيكلية مجلس التعاون الخليجي واهم المجالات التي يمكن تحقيق التكامل بها خاصة المجال الاقتصادي والأمني وناقش الكاتب أهم المعيقات التي تعترض عملية التكامل في مجلس التعاون الخليجي ، وقسم الكاتب دراسته إلى عشرة فصول عالجت مواضيع دراسته ، وأستخدم الكاتب منهج البناء الوظيفي في دراسته معتمدا على نموذج التكامل السياسي والاقتصادي ، وخلص الكاتب في دراسته إلى أن انتقال مجلس التعاون الخليجي من مرحلة التعاون إلى التكامل تحتاج إلى وقت طويل وإلى إصلاحات داخل دول المجلس التعاون الخليجي لكي تستطيع تحقيق عملية التكامل .

6- دراسة عبد المجيد شريدة ، بعنوان "مجلس التعاون لدول الخليج العربية : آلياته ، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية" 1995 .

تحدث الكاتب في دراسته حول مؤسسات مجلس التعاون الخليجي وأهم المعيقات والمشاكل التي تواجه أداء عمل المجلس ، كما يعالج الكاتب أيضا آليات عمل مجلس التعاون الخليجي وأهدافه وعلاقته بالمنظمات الإقليمية والدولية ، وقام الكاتب بتقسيم دراسته إلى خمسة فصول تناولت هذه المواضيع ، وأستخدم الكاتب المنهج الوصفي في معالجة مشكلة دراسته والتي تمحورت حول الارتباط بين هيكلية عمل المجلس وبين محدودية أدائه وتطوره ، وخلص الكاتب إلى أن أبرز المعيقات التي تواجه عمل المجلس غياب الرؤية المشتركة لتعزيز الشراكة والتعاون المشترك بين الدول الأعضاء في المجلس التعاون الخليجي.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتناول هذه الدراسات مجلس التعاون الخليجي من وجهات متعددة ، فبعضها يركز على عوامل نشأة مجلس لتعاون الخليجي خاصة الأحداث التي حصلت قبل تشكيل المجلس ، وبعض الدراسات ركزت على هيكلية المجلس ونظامه الأساسي للمجلس ، وبعضها تناول التحديات والمعيقات التي تعترض مجلس التعاون الخليجي ، وهناك دراسة نايف عبيد ركزت على عملية تحول مجلس التعاون من مرحلة التعاون ال التكامل من خلال دراسة متطلبات هذه المرحلة والمعيقات التي تعترض هذا التكامل ، فالدراسات السابقة مجتمعة تكمل بعضها البعض ، ولكن هذه الدراسة سوف تتناول كل هذه القضايا وتحللها في محاولة للتعمق في مجلس التعاون ومحاولة لأستشراف مستقبله.

الفصل الثالث: نشأة مجلس التعاون الخليجي

تمهيد

أن منطقة الخليج العربي هي ساحة للتفاعلات الاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية في بيئة جغرافية متماثلة ، من حيث التنوع الجغرافي والسكاني والسياسي . فلا يمكن لأي باحث يريد أن يبحث في موضوع مجلس التعاون الخليجي دون أن يتعرف على خصوصية منطقة الخليج العربي، وأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية ، بالنسبة للعالم العربي ودول العالم الأخرى . وتمثل منطقة الخليج العربي ساحة للصراعات السياسية وتنافس القوى الاستعمارية على هذه المنطقة ، لما تحويه من احتياطيات هائلة من النفط والغاز. بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز ، والذي يشرف على مضيقي هرمز و باب المندب ، اللذين يعدان شريان تصدير النفط إلى العالم ، وخاصة إلى أوروبا.

فدراسة منطقة الخليج العربي لا تكتمل إلا بدراسة التماثل الجغرافي ، والسكاني والسياسي والاقتصادي ، بين الدول مجلس التعاون الخليجي . فهي دول معظمها أستقل حديثاً ، وتحكمها أسر منذ استقلالها. وهي تتشابه من حيث العادات والتقاليد والدين ، بالإضافة إلى اللغة الواحدة والتشابه من حيث بنية الاقتصاد ، بل وتعاني من نفس القضايا الداخلية والمشكلات الخارجية . هذه الخصائص المشتركة هي التي عجلت بقيام مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 لإحساس تلك الدول بالمصير المشترك الواحد.

وسيتناول الباحث في هذا الفصل دراسة خصوصية مجلس التعاون الخليجي ، والدول الست المشكّلة له. ودراسة نشأة مجلس التعاون الخليجي ودوافع إنشائه . والتعرف على هيكلية مجلس التعاون وأهم انجازاته الداخلية ، وكيفية العمل داخل المجلس ودراسة أهم الإصلاحات الواجب اتخاذها لتعزيز فاعلية المجلس وقدرته على القيام بوظائفه .

المبحث الأول : خصوصية مجلس التعاون الخليجي.

إن أكثر الأعداء قابلية وأعظمهم خطراً هم أولئك الذين يقعون عند خطوط الصدع بين حضارات العالم الكبرى . كما يقول صموئيل هانتغتون [1] . فالخليج العربي يقع بين الحضارات القديمة خاصة الفارسية والعربية ، والإسلامية ، والهندية ، والغربية أيضا[2] . وتعتبر منطقة الخليج العربي منطقة جيو إستراتيجية بالنسبة للعالم أجمع ، ويقول وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الأسبق ديفيد نيوسيوم : " إذا كان العالم دائرة مسطحة ، وكان المرء يبحث عن مركزها فيمكن أعطاء حجة جيدة مفادها أن هذا المركز هو الخليج العربي [3]. أما مجلة الايكونومست فإنها تقول في افتتاحية عددها الأول : " إن الطريق إلى الروهر* والى طوكيو تمر من خلال مضيق هرمز"[4]. ومن خلال ذلك نستطيع معرفة مدى أهمية الخليج العربي بالنسبة إلى العالم اجمع ، فمن خلال موقعه الجغرافي المتميز ذو الأهمية الجيوستراتيجية ، والاقتصادية بدءاً من إحتياطياته وإنتاجه النفطي الهائل ، وإنه يمثل سوقاً تجارية واستهلاكية كبيرة ، وانعكاس المتغيرات الدولية والإقليمية على المنطقة ، الأمر الذي زاد من أهمية الخليج العربي وجعلته ساحة للتنافس الدولي [5].

1.1.3أصل تسمية الخليج العربي.

سمي الخليج العربي في زمن الأشوريون والبابليون باسم (البحر الجنوبي) أو (البحر الأسفل)[6].

وعرف أيضاً بالبحر الأدنى، والبحر المر، وأرض الله، وارض البحر، وخليج البصرة، وخليج

---

(1) صموئيل هانتغتون ، **صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي** ، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف ، (ليبيا:الدار الجماهيرية ، 1999) ، ص71.

(2) طافر محمد العجمي ، **أمن الخليج العربي:تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية** ، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006) ، ص45.

(3) احمد إبراهيم علي ، **النظام العالمي الجديد وحرب الخليج** ، (بيروت: دار صادر ، 2004) ، ص151.

***الروهر:منطقة المانيه صناعية .**

(4) **المصدر السابق** ، ص151.

(5) عبد اللاطيف علي المياح ، **الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي** ، (عمان: دار المجدلاوي ، 2002) ، ص15.

(6) صبري فاري الهيتي، **الخليج العربي: أرضه سكانه ، اقتصادية ، جيوبولتيكية** ، (عمان: دار الوراق ، 2004) ، ص3.

القطيف وخليج البحرين، وخليج عمان [1]. أما لقب الخليج الفارسي والذي أصر عليه الفرس في تسمية الخليج العربي به ، فكانت حجتهم أنه منذ عهد الاستعمار البرتغالي إلى البريطاني كانوا يستخدم المستعمرون في مراسلاتهم اسم الخليج الفارسي منذ عام 1507 . كما أن العرب استعملوا لفظ الخليج الفارسي في وثيقة استقلال الكويت عام 1961 [2] . وأستعمل شارلز بالغريف مندوب بريطانيا في البحرين في ثلاثينات القرن الماضي مصطلح الخليج العربي أثناء خلاف بريطانيا مع ايران حول البحرين وبعض الجزر الأخرى [3] . أما تسمية الخليج الفارسي فتعود إلى الأمير اليوناني نيارخوس الذي جاء من الهند إلى العراق عن طريق الخليج [4]. وتختلف الروايات حول وجود الفرس في منطقة الخليج العربي ودورهم في الملاحة البحرية على شواطئه خاصة الشرقية منها والتي يعتقد بأن الفرس كانوا ساكني تلك الشواطئ.

2.1.3 الموقع الجغرافي .

يقع الخليج العربي بين دائرتي عرض 16 و 31 درجة شمالاً ، وخطوط طول 48 و 56 شرقاً. ويمتد الخليج العربي من مدخله في خليج عمان حتى شط العرب مسافة 500 ميل [5] . ويمتد الخليج العربي من الجهة الغربية جنوب قارة آسيا وإيران شرقاً ، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوباً، والعراق شمالاً. وهو على شكل ذراع بحري يمثل منطقة متصلة سياسياً ، واقتصادياً وطبيعياً وتبلغ مساحتها (2.476.000 كم^2). أما مساحة المسطح المائي فتبلغ (148.025كم^2)[6]. ويبلغ أقصى عرض للخليج العربي حوالي 200 ميل ، أما عرضه عند مضيق هرمز فهو حوالي 47 كم[7] . وبسبب هذا الضيق ، فانه شكل بوابة للخليج العربي، فتحول هذا الخليج إلى بحيرة

---

(1) ظافر محمد العجمي ، **مصدر سبق ذكره** ، ص46.

(2) **المصدر نفسه** ، ص46.

(3) **المصدر نفسه** ، ص46.

(4) **المصدر نفسه** ، ص46.

(5) محمد صادق إسماعيل ، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان** ، (القاهرة : دار العلوم ، 2010) ، ص13.

(6) عبد اللطيف علي المياح ، **مصدر سبق ذكره** ، ص18.

(7) صبري فارس إلهيتي ، **مصدر سبق ذكره** ، ص9.

عربية مغلقة تتحكم بها الدول الخليجية ، ويعتبر هذا المضيق ممراً حيوياً لتصدير النفط إلى العالم . كما يشرف الخليج العربي على البحر الأحمر ، الذي يمثل حلقة الوصل بين أوروبا وآسيا ، ويعتبر طريقاً استراتيجياً للتجارة وتصدير النفط عبر قناة السويس . ويحوي الخليج العربي حوالي 130 جزيرة ، أكبرها أرخبيل من ثلاثين جزيرة هي دولة البحرين[1] . وتشكل مساحة الخليج 30.3 %لإجمالي مساحة الشرق الأوسط ، وهي تعادل 5,25 مليون كم . أما الخليج العربي فهو حوالي 3,6 مليون كم^2 وتشغل 26% من مساحة العالم العربي، وحوالي 20,57 % من مساحة الشرق الأوسط . وتبلغ المساحة الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي 2,7 مليون كم وتمثل 51,42 % من مساحة منطقة الخليج [2]. وهي موزعة بين دول المجلس على النحو الذي يمثله الجدول التالي:-

جدول (1-1)

دول مجلس التعاون الخليجي

الرقم	أسم الدولة	العاصمة	عدد السكان	المساحة(كم^2)
1-	السعودية	الرياض	25 مليون	2 مليون كم^2
2-	الإمارات	أبو ظبي	4,765مليون	83,6 ألف كم^2
3-	عمان	مسقط	3,173مليون	309,5 ألف كم^2
4-	الكويت	الكويت	2,583 مليون	17,82 ألف كم^2
5-	قطر	الدوحة	1,608مليون	11,6ألف كم^2
6-	البحرين	المنامة	1,106مليون	0,8ألف كم^2

* المصدر: موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، **نشرة ألكترونية** ، تاريخ الأسترجاع 2011/3/1.

على الرابط التالي: **http://www.gcc-sg.org/index61f5.html?action=Sec-Show&ID=55**

(1) خالد محمد القاسمي ، **الخليج العربي في عالم متغير: رؤية تاريخية- سياسية ،** (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص12.

(2) محمد صادق إسماعيل ، **مصدر سابق** ، ص15.

من الملاحظ من الجدول السابق مدى الاختلال بين دول المجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة والسكان ، فتمثل مساحة السعودية وحدها 82% من المساحة الإجماليه لدول مجلس التعاون الخليجي بينما لا تمثل قطر سوى 0.4% من المساحة ذاتها . بالإضافة إلى ذلك نسبة السكان الضئيلة والتي تغطي مساحة كبيرة لا تستطيع هذه النسبة من السكان القيام بواجب بناء دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما يفسر ظاهرة العمالة الأجنبية في بلدان المجلس ، والتي سنتطرق إليها لاحقاً في هذه الدراسة.

ويبلغ طول الساحل الغربي للخليج العربي حوالي (1357 كم) ، ابتداء من جزيرة رأس مسندم العمانية وحتى شط العرب في العراق ، ويتراوح عرضه (180-280 كم)، وتقدر مساحة مسطحه 250كم2 وتبلغ أعمق نقطة فيه 500م قرب مضيق هرمز. وتتميز منطقة الخليج العربي بأنها تطل على مجموعة من البحار والخلجان والمضائق وهي :-

البحر الأحمر ، وخليج عدن وبحر العرب وخليج عمان.

أما المضائق فهي: مضيق هرمز وممضيق باب المندب[1].

3.1.3 خصوصية دول مجلس التعاون الخليجي من الناحية السياسية.

تنبع أهمية دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تشكيل النظام الإقليمي الخليجي، والذي يمثل حصيلة التفاعلات السياسية، والاقتصادية، والأمنية في المنطقة، بالإضافة إلى قدرة النظام الإقليمي الخليجي والمتمثل في مجلس التعاون الخليجي في التأثير في القضايا الإقليمية والدولية، والتحكم بقراراته السياسية من خلال امتلاكه احتياطات نفطية هائلة تشكل له عوائد مالية ضخمة قادرة على فعل أي شيء وفي أي وقت .

إن أهمية وخصوصية منطقة الخليج العربي من الناحية السياسية يمكن إيجازها على النحو التالي:

(1) تعتبرمنطقة الخليج مجالا حيويا على المستوى الأقليمي والدولي.
(2) تشكل دول مجلس التعاون الخليجي جزءاً من النظام الأقليمي العربي.
(3) قدرة دول مجلس التعاون على تحقيق التعاون والتكامل التام في جميع المجالات.

---

(1) محمد صادق إسماعيل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص17-18.

(4) وجود منطقة الخليج العربي في بؤرة الصراع خاصة مع إيران. بالإضافة إلى الأطماع الأجنبية بنفط الخليج[1].

4.1.3 خصوصية دول مجلس التعاون الخليجي من الناحية الاقتصادية.

يمثل قطاع النفط العمود الفقري لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على تصدير النفط كمصدر رئيسي للدخل المحلي لدول المجلس ، وتشكل إيرادات دول المجلس من خلال تصدير النفط النسبة الأكبر حيث تبلغ حوالي 90 % في دولة كالسعودية .

5.1.3 خصوصية دول مجلس التعاون الخليجي من النواحي العسكرية والأمنية .

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بإن جزءاً كبيراً من العوائد النفطية يتم إنفاقها على الجيش والأجهزة الأمنية، وسنوضح بالأرقام بيان ذلك وفق الجدول الآتي:

جدول (1-2)

الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي

الرقم	اسم الدولة	عدد القوات المسلحة	قيمة الإنفاق العسكري في عام2007	نسبة الإنفاق من الناتج المحلي
1-	السعودية	247 ألف	33.3 بليون دولار	%8
2-	الإمارات	37,06ألف	10بليون دولار	%5
3-	عمان	26,391ألف	3.23 بليون دولار	%7
4-	الكويت	18,743ألف	3.92 بليون دولار	%3
5-	قطر	7,851ألف	2.33 بليون دولار	%33
6-	البحرين	6,013ألف	552 مليون دولار	%32

*المصدر: محمد صادق اسماعيل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص91.

(1) محمد صادق اسماعيل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص21.

تشير هذه الأرقام إلى جزء كبير من الناتج المحلي لدول مجلس التعاون يذهب إلى الأنفاق على التسلح التي لا تفيد دول المجلس في شئ سوى أهدار هذه المليارات التي يجب ان توظف في خدمة دول مجلس التعاون من أجل تحقيق التكامل الأقتصادي الكامل ، وأستغلال تلك الأموال في أقامة المشاريع الأستراتجية بين دول المجلس والتي تحتاج إلى كل جهد من أجل أخراجها إلى حيز الوجود.

ويعتبر الأنفاق على التسلح في دول الخليج العربي أحد أهم المعيقات أمام دول المجلس من أجل تحقيق التعاون والأنتقال إلى مرحلة التكامل ، لأن شراء هذه الكميات من الأسلحة يضع دول المجلس تحت ضغط الدول المصدرة للسلاح ، مما يعني فقدان دول مجلس التعاون الخليجي الأستقلالية الكاملة في إدارة شؤونهم الداخلية ، فيصبح عندها القرار الخليجي مرهون بالخارج مما يجعل عملية التعاون الخليجي محكوم عليها بالفشل.

6.1.3 خصوصية دول مجلس التعاون الخليجي من النواحي الاجتماعية.

يبلغ عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 38 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل الرقم في عام 2015 على حوالي 43 مليون نسمة، ويقطنون مساحة تقدر بحوالي 2,05 مليون كم^2 ، ويصل معدل النمو السكاني في دول المجلس من عام 2000-2007 حوالي 2,6 % ، وهذا المعدل يتجاوز المعدل العالمي والبالغ 1,4 % . ويسكن حوالي 86 % من سكان دول المجلس في المدن ، ويفسر ذلك بان العمالة الوافدة إلى دول المجلس تتوجه إلى المدن ، وهذا يعطينا مدى الأزمة التي تواجهها دول المجلس فيما يتعلق بالعمالة الوافدة ، و تزيد نسبة العمالة الوافدة عن نسبة السكان الأصليين في كل من الإمارات ، والكويت ، وقطر حيث تقدر نسبتهم (80% , 63% , 72%) على التوالي[1]. ويعزى ذلك إلى قلة عدد السكان الأصليين ، والأيدي العاملة المدربة التي تملكها ، مما يجبر هذه الدول إلى استقدام العمالة الأجنبية لسد النقص الحاصل في دولها ، خاصة مع زيادة النمو العمراني والاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي .

(1) محمد صادق إسماعيل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص26.

بعد هذا العرض لخصوصية الخليج العربي سواء الجغرافية ، و البشرية و السياسية والأمنية والاجتماعية ، يتبين أن منطقة الخليج العربي تتميز بخصوصية واضحة تميزها عن محيطها العربي والإقليمي. فدول مجلس التعاون الخليجي تشكل كتلة جغرافية ، تعمل كحلقة وصل بين شرق العالم وغربه ، وهذا الموقع الهام يجعل من هذه المنطقة محط أنظار العالم اجمع كونها تملك أكثر من 60% من الاحتياط العالمي من النفط .

وتمتلك دول مجلس التعاون من الأمكانات المادية والطبيعية التي تؤهلها من أجل تحقيق التعاون والتكامل بين دول المجلس في كافة المجالات ، وتستطيع دول المجلس من خلال وجودها في المحيط العربي التي هي جزءا منه ان تعوض النقص الحاصل في الموارد البشرية . ومن أجل تحقيق ذلك يجب على دول مجلس وضع المصلحة الخليجية فوق كل المصالح الضيقة والعمل بشكل جماعي لتحقيق المصلحة العليا لشعوب المنطقة ، أضافة إلى ذلك يجب التحرر من السيطرة الأجنبية على النفط الخليجي الذي يعتبر عصب الحياة في المنطقة ، ومن جانب آخر يجب أستغلال عوائد النفط وتوظيفها في خدمة عملية التعاون الخليجي الموحد ، بعيدا عن تبذيرها في جوانب لن تجدي نفعا بل ستضر بالعمل الخليجي المشترك وستجعل من القرار السياسي لدول المجلس مرهون بالخارج ويخضع لأعتبارات خارجية.

أن ربط امكانات دول مجلس التعاون الخليجي سيجعلها كتلة أقتصادية كبيرة ، وقوة سياسية قادرة على التأثير في القضايا الأقليمية بما يتناسب مع حجمها وثقلها الأقتصادي ، لكن هذا لا يتحقق إلا إذا توافرت النية الصادقة والعمل الجماعي المشترك الذي يسعى فقط من أجل تحقيق المصلحة المشتركة ، بعيدا عن الضغوط والحسابات الخارجية المرتبطة بمصالح الدول الكبرى في المنطقة.

المبحث الثاني : نشأة مجلس التعاون الخليجي.

بدأت فكرة أنشاء كيان أقليمي خليجي عربي واحد يجمع دول الخليج العربي الستة ، بعد ان اكملت بريطانيا أنسحابها من الخليج في تشرين ثاني 1971[1] . وقد أزدادت أهمية دول الخليج كطرف قوي في السياسة الدولية بعد قرار بوقف تصدير البترول في أعقاب حرب أكتوبر ، وما رافق ذلك من زيادة كبيرة في أسعار البترول[2] . فأصبحت منطقة الخليج العربي محط أنظار دول العالم الغربية في سبيل تأمين إمدادات البترول من منطقة الخليج العربي إلى الدول الغربية.

وسبق إعلان تأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، عدة دعوات ومشاريع وجهت لقادة دول الخليج ، في سبيل تشكيل مجلس يضم الدول الست ، وكان من بين هذه الدعوات:

أولاً : مؤتمر مسقط في عام 1976 الذي دعا إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً : الدعوة التي نادت بها الكويت في أواخر عام 1978 .

ثالثاً : الدعوات التي صدرت من البحرين والإمارات عام 1978[3].

رابعاً : دعوة أمير الكويت جابر الأحمد الصباح قادة دول الخليج الست في عام1980 على هامش مؤتمر القمة العربي الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان ، وأطلعهم على بعض الأفكار حول قيام تنظيم سياسي يجمع دول الخليج العربي الست. وفي عام 1980 عقد في السعودية اجتماع لمناقشة هذه الأفكار على مستوى قادة الدول ، وتم التفكير بشكل جدي في إنشاء مجلس التعاون الخليجي يضم عضوية ست دول وهي: (الإمارات , السعودية , قطر , الكويت , البحرين , عمان)[4].

---

(1) عبد الله الاشعل ، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ،1988) ، ص17.

(2) **المصدر نفسه** ، ص18.

(3) على شفيق ، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية** ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1989) ، ص109.

(4) كمال محمد الاسطل ، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي** ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1999) ، ص14.

وفي اجتماع دول الخليج العربي الست على هامش القمة الإسلامي في الطائف عام 1981، طرحت ثلاث مشاريع وهي كالأتي:

1. **المشروع السعودي:** ودعا هذا المشروع إلى إنشاء منظمة خليجية تعنى بشؤون الأمن ، من خلال توحيد مصادر السلاح ، وتحقيق التعاون والتنسيق الكامل بين دول المنظمة ، من أجل حفظ القانون والأمن الداخلي لكل دولة ، مع المحافظة على سيادة كل دولة .
2. **المشروع الكويتي :** تجنب هذا المشروع الخوض في الأمور السياسية والأمنية ، ودعا إلى إقامة أوسع دائرة للتعاون والتكامل المشترك في المجالات الاقتصادية، والنفطية، والصناعية والثقافية والتجارية ، مما يؤدي في النهاية إلى إنشاء منظمة تضم دول الخليج العربي الست .
3. **المشروع العماني :** يرتكز هذا المشروع على إنشاء قوة بحرية خليجية تضم جميع دول الخليج العربي الست ، من اجل حماية مضيق هرمز بوصفه بوابة الخليج العربي[1] .

من خلال نظرة سريعة على هذه المشاريع الثلاث يرى الباحث أن المشروعين السعودي و العماني أرتكزا على الجانب الأمني والدفاعي ، لكن الخلافات التي طرأت على هذين المشروعين خاصة في ما يتعلق بمصادر السلاح وتمويله والأحلاف العسكرية مع الغرب أفشل هذين المشروعين. وركز المشروع الكويتي على النواحي الأقتصادية والثقافية التي لا تثير أي خلافات بين الدول الأعضاء ، فاتخذ المشروع الكويتي أساساً لتشكيل وإنشاء مجلس التعاون الخليجي .

1.2.3الخطوات التحضيرية لقيام المجلس التعاون.

في الرابع من شباط / عام 1981 عقد في العاصمة السعودية الرياض مؤتمر وزراء خارجية كل من السعودية والإمارات و قطر و البحرين و عمان و الكويت. واتفق الوزراء في هذا المؤتمر على إنشاء مجلس التعاون الخليجي ، لتحقيق التعاون والتنسيق الكامل بين هذه الدول وشعوبها[2]. وأعلن المجتمعون تكوين مجلس له أمانه عامة ، تجتمع بصورة دورية لتحقيق

---

(1) عبد الله هدية ، **قضايا سياسية شرق اوسطية** ، (القاهرة: دار النهضة ، 1998) ، ص87.

(2) نايف علي عبيد ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996)، ص131.

أهدافه. كما قرر وزراء الخارجية عقد اجتماع آخر في آذار من العام نفسه في العاصمة العمانية مسقط .

من خلال هذا البيان يلاحظ الباحث أن الدوافع لقيام هذا المجلس تتمثل في وحدة اللغة ، والدين، والعادات والتقاليد والمصير الواحد والمشترك ، وتشابه أنظمة الحكم والتاريخ المشترك وتشابه البنى الاجتماعية و الثقافية والسياسية بين دول المجلس ، والتجاور الجغرافي. هذا من جانب ، ومن جانب آخر نلاحظ أن المجالات الرئيسية للتعاون ، والتي حددها البيان تتمثل في جوانب اقتصادية ومالية وتعليمية وصحية والمواصلات والإعلام . واعتبر هذا الأعلان تأسيساً لتشكيل مجلس التعاون الخليجي. وفي 24 و25 شباط أجتمعت لجنة من الخبراء لوضع نظام متكامل لعمل المجلس، كما اتفق عليه بشأن مجلس التعاون الخليجي في قمة الرياض ، بالإضافة إلى مناقشة القانون الأساسي الذي سينظم عمل المجلس ويحدد صلاحياته[1] . وفي 7 و8 من آذار عقدت لجنة الخبراء اجتماعها الثاني في مسقط ، استكمالاً للمناقشات التي بدأت في 24 شباط وتم في هذا الاجتماع مناقشة مشروع نظام المجلس ، بناءاً على ورقتي عمل مقدمة من عمان والكويت[2].

وفي 9 و10 آذار/1981 أجتمع في مسقط وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وتم في هذا الأجتماع مناقشة النظام الأساسي للمجلس ، وحدد يومي 25 إلى 27 أيار/ 1981 موعداً للقمة الخليجية الأولى في أبو ظبي ، على أن يسبقه اجتماع تمهيدي لوزراء خارجية الدول الأعضاء يومي 24 و25 أيار 1981، وتم في هذا الاجتماع إقرار النظام الأساسي للمجلس، والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري ، بالإضافة إلى النظام الداخلي للأمانة العامة وتم التوصية بأن يكون أول أمين عام للمجلس من الكويت[3] . واوصوا بعقد اجتماع المجلس الأعلى مرتين سنوياً في مايو ونوفمبر من كل عام[4].

وفي 23و25 أيار 1981عقد في أبو ظبي مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، لمناقشة توصيات لجنة الخبراء ، ووافق مؤتمر وزراء الخارجية على ترشيح السيد عبدالله يعقوب بشارة من الكويت كأول أمين عام لمجلس التعاون الخليجي ، كما أقروا نظام لهيئة تسوية

---

(1) عبد الله الاشعل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص26.

(2) عبد الله هدية ، **مصدر سابق** ، ص88.

(3) نايف علي عبيد ، **مصدر سابق** ، ص 133.

(4) عبد الله الأشعل ، **مصدر سابق** ، ص 27.

المنازعات ، وجدول أعمال مؤتمر القمة الأول لمجلس التعاون الخليجي [1].

2.2.3 إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي.

انعقدت أول قمة لدول مجلس التعاون الخليجي يوم 25و26 أيار 1981 في أبو ظبي، وأعلن في المؤتمر التوقيع على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وناقش المؤتمر ورقة عمل حول العمل الخليجي المشترك [2]. ووصف هذا المؤتمر بأنه تأسيساً لمجلس التعاون وهو تاريخ الميلاد الرسمي للمجلس ، واعتبر النظام الأساسي ساري المفعول منذ توقيع رؤساء الدول عليه وفق المادة التاسعة من النظام الأساسي ، الذي ينص على " أن يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست " [3].

وتم التصديق في المؤتمر على أن يكون عبد الله يعقوب بشارة أول أمين عام لمجلس التعاون الخليجي ، وتم تعيين أمينين عاميين مساعدين وهما إبراهيم صبحي "عماني" وهو مسؤول عن الشؤون السياسية ، والدكتورعبدالله القويز"سعودي"وهو مسؤول عن الشؤون الأقتصادية، وتم الإقرار بأن يكون مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في العاصمة السعودية الرياض[4].

وتضمنت الديباجة أسس قيام مجلس التعاون الخليجي وهي :- المصير المشترك ، ووحدة العقيدة واللغة و الثقافة ، والعلاقات التاريخية بين الشعوب ، وتشابه الأنظمة السياسية ، ووحدة الهدف ، والرغبة في تنسيق بل والتكامل التام الذي يخدم مصالح الشعوب والدول ، والرغبة في تحقيق طموح شعوب دول المجلس من خلال هذا التعاون. وحدد النظام الأساسي أهداف العمل المشترك:

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع المجالات .
2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات بين شعوب دول المجلس.

---

(1) عبد الله الاشعل ، **مصدر سابق ،** ص27.

(2) **المصدر نفسه** ، ص27.

(3) عبد المجيد شريدة ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية :آلياته ، أهدافه المعلنة،علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية** ، (القاهرة: معرض القاهرة ، 1995) ، ص29.

(4) عبد الله هدية ، **مصدر سابق** ، ص89.

3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين[1] .

وقد حددت المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس التعاون ، أهداف إنشاء مجلس التعاون الخليجي وهي تتمثل:

1. تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء.
2. تعميق الروابط والصلات بين شعوب المجلس في مختلف المجالات.
3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين ويشمل: الشؤون الاقتصادية والمالية، الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، الشؤون التعليمية والثقافية، الشؤون الاجتماعية والصحية، الشؤون الإعلامية والسياحية، الشؤون التشريعية والإدارية.
4. دفع عجله التقدم العلمي والتقني في كافة المجالات وإقامة المشاريع المشتركة[2].

3.2.3 الدوافع الداخلية والإقليمية والدولية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي .

إن إنشاء مجلس التعاون الخليجي لم يكن وليد الصدفة ، بل ساهمت به ظروف داخلية وإقليمية ودولية عملت على رسم صورة لطبيعة العلاقات بين دول الخليج العربية الست .

1.3.2.3 الدوافع السياسية :-

ومن هذه الدوافع التي عجلت بفكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي:-

1. أكمال بريطانيا أنسحابها من الخليج العربي .
2. انتقال السيادة النفطية من الشركات ودول الاستهلاك إلى المنتجين[3] . فأصبحت الدول المنتجة للنفط هي التي تتحكم في كمية أنتاجه وتحديد أسعاره .
3. زيادة التدخل من قبل الدول الكبرى فيما يتعلق بأمن الخليج ، ومحاولة هذه الدول إنشاء قواعد عسكرية في المنطقة .

---

(1) عبد الله بشاره ، **تجربة مجلس التعاون الخليجي : خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية،** (عمان: منتدى الفكر العربي، 1985)، ص35

(2) ابتسام الكتبي وآخرون ، **مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربي** ، (أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999) ، ص7.

(3) علي حسن القرني ، **مجلس التعاون الخليجي امام التحديات** ، (الرياض: مكتبة العبيكان ، 1997) ، ص41.

4. حاجة دول الخليج إلى تنسيق الجهود في كيفية استثمار موارد النفط .
5. إن عملية التعاون والاندماج تخدم حاجات الأمن القومي لدول الخليج العربي ، بسبب صغر مساحات دولها وقلة عدد سكانها [1].

2.3.2.3 الدوافع الإقليمية :-

1. توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر ، حيث أيدت دول الخليج العربي إخراج مصر من الصف العربي ونقل الثقل العربي إلى العراق[2] .
2. سقوط شاه إيران عام 1979 وانتصار الثورة الإسلامية، وإعلانها مبدأ تصدير الثورة إلى دول الخليج العربي. و يمثل هذا الإعلان خطر على الأمن القومي الخليجي خاصة بعد مطالبة إيران بالبحرين ، ودور إيران بمحاولة قلب نظام الحكم فيها [3] .
3. الحرب العراقية – الإيرانية : حيث دخلت العراق الحرب ضد إيران دفاعاً عن دول الخليج التي كانت تدرك تلك الحقيقة ، فوقفت دول الخليج صفاً مع العراق ، لأن سقوط العراق في هذه الحرب يعني سقوط جميع دول الخليج .

إن إنشاء مجلس التعاون الخليجي لم يكن نتيجة وعي سياسي ، أو نتيجة لفهم عميق لما يجري من أحداث ، والسبب في ذلك هو أن عمر الدول الخليجية لم يزد عن عشرين عاماً إذا ما استثنينا من ذلك السعودية ، فكيف يمكن لدول نظامها السياسي قبلي قائم على حكم الأسر الحاكمة التي تستغل موارد النفط من أجل أكتساب رضى شعوبها ، ولأعطاء شرعية لحكمهم العتيد. فالموافقة على إنشاء المجلس يعطيهم شرعية أخرى يبحثون عنها وهي تبني مفاهيم القومية والوحدة العربية.

إن البنى الاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة في الخليج العربي لم تكن ناضجة لان تكّون مفهوم خاص بها حول نظام إقليمي خليجي ، بل في أحسن الأحوال هو غطاء يعطي ديمومة لحفظ مصالح تلك الدول ، ويجعلها تتحكم بشكل أفضل " بالبترو دولار"* والتي تستغلها من اجل

---

(1) كمال محمد الاسطل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص17.

(2) طافر محمد العجمي ، **مصدر سبق ذكره ،** ص 458.

(3) محمد صادق إسماعيل ، **مصدر سبق ذكره ،** ص 34.

***البترو دولار:** هي الإيرادات المالية التي تذهب إلى دول الخليج العربي نتيجة تصدير البترول وتكون على شكل "ريع".

تقوية أجهزتها الأمنية والبيروقراطية . فإنشاء المجلس لم يكن يعبر عن تطلعات الشعوب الخليجية بل كان يعبر عن خوف تجاه العدو الإيراني الذي بدأ يهدد عروش حكام الخليج ، فأنشاء مجلس التعاون جاء بعد الثورة الأسلامية في أيران والتي أصبحت فيما بعد الشغل الشاغل لحكام الخليج العربي ، ويعتبر العامل الأمني السبب الرئيسي لأنشاء المجلس خاصة بعد بدء الحرب العراقية – الأيرانية والتي أضحت تهدد منطقة الخليج العربي بشكل كامل وهذا ما يفسر ردت الفعل الأيرانية الغاضبة تجاه تشكيل مجلس التعاون خاصة بعد المباركة الأمريكية بتشكيله وأعلانها عن دعمه . ومن جانب آخر، تمثل الأطماع الغربية التي بدأت تنظر إلى الخليج العربي كمنطقة مصالح دائمة سبباً آخر للأسراع في تشكيل مجلس التعاون، وتعتقد هذه الدول أن الحرب القادمة ستكون في هذه المنطقة التي تحوي 60% من النفط العالمي. فكان لازماً الوقوف إلى جانب العرب ضد العدو الإيراني مقابل حماية مصالحهم في الخليج العربي والمتعلقة بالنفط والممرات المائية الحيوية لتصديره ، وهذا ما يفسر مباركة العالم الغربي لإعلان قيام مجلس التعاون الخليجي .

4.2.3 الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي.

يشكل مجلس التعاون الخليجي منظمة إقليمية محدودة العضوية ، تشترك دولها بصفات مشتركة. وهي تمثل أيضاً منظمة حكومية قائمة على الاتفاق بين أعضائها تختص في مجالات متنوعة، بالإضافة إلى ذلك فأن مجلس التعاون الخليجي يشكل نظاماً هيكلياً قريباً من النظام الكونفدرالي[1]. ويمكن تعريف مفهوم التعاون بأنه " عمل مشترك باتجاه تحقيق أهداف مشتركة"، ويقوم على المرتكزات التالية:

1. أن يقوم مجلس التعاون على الإرادة الطوعية والرغبة الصادقة من أجل التعاون من قبل الدول الأعضاء
2. يكون هدف التعاون تحقيق الغايات والمصالح العليا للدول الأعضاء .

---

(1) عبد المجيد شريدة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص37.

3. إن التعاون هو شكل من أشكال العلاقات الدولية بين دول ذات سيادة و إرادة متنقلة[1].

ومن ناحية أخرى تعرف المنظمات الدولية وفق شارل روسو بأنها : " تجمعات تتألف من دول. وتنشؤها الاتفاقات الدولية لتحقيق أهداف مشتركة بواسطة أجهزة خاصة بها. كما أنها تطور إرادة مستقلة قانونياً عن إرادة الدول الأعضاء واسمي منها"[2] . ويجب أن تتوفر شروط واضحة حتى تصبح منظمة دولية وهي:

1. **الصفة الدولية** : أن تضم عدد محدود من الأعضاء ذات السيادة ، وان تمثل دولهم بأعضاء دائمين داخل هذه المنظمة .
2. **اتحاد إرادات الدول :** إن المنظمة الدولية تنشئ بإرادة ذاتية مستقلة للدول الأعضاء دون إكراه من طرف آخر .
3. **الاستمرار**: ونعني بالاستمرار أن تمارس المنظمة عملها وأداء صلاحياتها بصورة دائمة ومستمرة.
4. **الأرادة الذاتية** : فالمنظمة الدولية تجمع دولي يتمتع بإرادة أسمى من إرادة الدول الأعضاء.

أن تشكيل مجلس التعاون الخليجي جاء نتيجة عوامل أمنية أثرت بشكل مباشر على منطقة الخليج العربي ، وجاء الأعلان عن تشكيل المجلس في خضم الحرب العراقية – الأيرانية ، وبعد مرور عامين على الثورة الأسلامية في أيران . فأعلان المجلس التعاون الخليجي يعتبر أفضل وسيلة لمواجهة تلك التحديات الأمنية التي كانت ستعصف بحكام الخليج العربي ،وتكتمل الصورة إذا نظرنا إلى الموقف الأمريكي المؤيد والداعم لأعلان المجلس الذي يعبر عن التطلعات الأمريكية بوجود شريك حقيقي في المنطقة قادر على حماية وحفظ المصالح الأمريكية خاصة بعد أن فقدت حليفها التاريخي في المنطقة وهو شاه أيران الذي أطاحت به الثورة الأسلامية عام1979.

---

(1) كمال محمد الاسطل **، مصدر سبق ذكره** ، ص25.

(2) علي شفيق **، مصدر سبق ذكره** ، ص77.

المبحث الثالث:- هيكلية مجلس التعاون الخليجي ونظامه الأساسي.

1.3.3 وظائف مجلس التعاون الخليجي .

1. التأكيد على مسألة أمن منطقة الخليج العربي ورفض تدخل أي قوة أجنبية في المنطقة .
2. أن مجلس التعاون الخليجي نشأ بإرادة دوله لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي
3. حل النزاعات الحدودية بين دول الخليج العربي ، واحترام سيادة كل دولة .
4. عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .
5. المساواة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون من خلال :- أحقية كل عضو في طلب تعديل الميثاق ، إعطاء كل دولة صوت واحد في مجلس الوزاري ، المساواة في ميزانية المجلس ، حق كل عضو في المجلس الدعوة إلى قمة استثنائية [1].

2.3.3 عضوية مجلس التعاون الخليجي.

إن عضوية مجلس التعاون الخليجي تقتصر على الدول التي شاركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض يوم 4 شباط /1981، وهي (الإمارات و قطر و البحرين و السعودية و الكويت و عمان)[2].

3.3.3 مقر مجلس التعاون واجتماعاته.

تنص المادة الثانية من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي على أن " يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية". وتنص المادة الثالثة من النظام الأساسي على أن " يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الأعضاء" [3].

---

(1) محمد صادق إسماعيل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص45-46.

(2) شمس الميرغني علي**. الطبيعة القانونية لمجلس التعاون لدول الخليج العربيه** ، العدالة ،عدد30 ،1982 ، ص31.

(3) عبد المجيد شريدة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص88.

4.3.3 سريان مفعول النظام الأساسي .

يعتبر النظام الأساسي نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ توقيع عليه يوم 1981/5/25 وفق ما حددته المادة التاسعة عشر[1] .

5.3.3 تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون.

تنص المادة العشرون من النظام الأساسي لمجلس التعاون على ما يلي " لأي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام ويقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل ، ويصبح التعديل نافذ المفعول إذا اقره المجلس الأعلى بالإجماع"[2].

6.3.3 الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي.

تنص المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي على أن المجلس يتكون من الأجهزة الرئيسية التالية :-

1- المجلس الأعلى للمجلس.

2- المجلس الوزاري.

3- الأمانة العامة.

4- هيئة تسوية المنازعات.

5- اللجان الوزارية لدول المجلس[3].

---

(1) **عبد المجيد شريدة ، مصدر سبق ذكره** ، ص88.

(2) **المصدرنفسه** ، ص89.

(3) **المصدر نفسه** ، ص90.

1.6.3.3 المجلس الأعلى .

يعتبر المجلس الأعلى السلطة العليا في مجلس التعاون[1]. ويتكون المجلس من رؤساء الدول الأعضاء ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ، ويجتمع في دورتين عاديتين كل سنة ، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على طلب أي من الأعضاء شريطة تأييد عضو أخر لهذا الاجتماع[2].

ويتم عقد دورات المجلس الأعلى في بلدان المجلس بشكل دوري ، ويحدد الأمين العام للمجلس تاريخ بدء الدورات ويقترح موعد انتهائها[3]. ويشترط النظام الداخلي لقانونية انعقاد المجلس حضور ثلثي الدول الأعضاء ويعادل ذلك أربعة دول[4]. أما التصويت في المجلس فيعتمد على المساواة في القوة التصويتية بين أعضاء المجلس حيث يتم احتساب صوت لكل دولة[5]. ويعتمد نظام التصويت في المجلس على التمييز بين المسائل الموضوعية والتي تتطلب الإجماع بين الدول، والمسائل الإجرائية والتي تتطلب الأغلبية. أما العضو الذي يمتنع عن التصويت فيجب أن يلتزم بقرار عدم التصويت[6]. ويعطى للمجلس الأعلى صلاحية التفريق بين المسائل

---

(1) عبد المجيد شريدة ، **مصدر سابق** ، ص102.

(2) عبد الله الأشعل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص143.

(3) **المصدر نفسه** ، ص143.

(4) عبد الله هدية ، **مصدر سبق ذكره** ، ص97.

(5) علي شفيق ، **مصدر سبق ذكره** ، ص116.

(6) عبد المنعم محمد داود ، **مصدر سبق ذكره** ، ص79.

الموضوعية والإجرائية وتكون القرارات ملزمة فقط لمن يقبل بها[1]. ولا يجوز لرئيس دولة مشتركة في نزاع أن يرأس الدورة المخصصة لمناقشة ذلك النزاع ، وبدلا عن ذلك يتم تعيين رئيس مؤقت للمجلس[2].

1.1.6.3.3 اختصاصات المجلس الأعلى.

نصت المادة الثامنة من النظام الأساسي لمجلس التعاون على اختصاصات المجلس الأعلى وهي:-

1- وضع السياسة العليا والخطوط الأساسية لعمل مجلس التعاون.

2- النظر في التقارير والدراسات التي يكلف الأمين العام بإعدادها .

3- تعيين الأمين العام .

4- تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون.

5- التصديق على ميزانية الأمانة العامة[3].

2.6.3.3 المجلس الوزاري.

تنص المادة (11) من النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن" المجلس الوزاري يتكون من وزراء خارجية الدول أعضاء أو من ينوب عنهم من وزراء وتكون رئاسته دوريه لمدة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي للدول"[4]. ويعد المجلس الوزاري الجهاز التنفيذي في مجلس التعاون الخليجي .

1.2.6.3.3 دورات انعقاد المجلس الوزاري.

تنص المادة (11) من النظام الأساسي أن المجلس الوزاري يعقد اجتماعاته مرة كل ثلاثة

---

(1) عبد الله الأشعل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص144.

(2) عبد المجيد شريدة ، **مصدر سابق** ، ص104.

(3) **المصدر نفسه** ، ص105.

(4) **المصدر نفسه** ، ص111.

شهور، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة من أحد الأعضاء وتأييد عضو آخر ، ويحدد المجلس الوزاري في كل أجتماع مكان انعقاد دورته القادمة [1].

2.2.7.3.3 رئاسة المجلس الوزاري .

تنص المادة (15) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري على أن تسند رئاسة المجلس كل ستة أشهر إلى أحد رؤساء الدول بالتناوب ، بناءاً على الترتيب الهجائي للدول ، ويتولى رئيس المجلس الوزاري كذلك رئاسة الدورات الاستثنائية ، ولا يجوز لممثل دولة طرف في النزاع رئاسة الدورة أو الجلسة التي تخصص لبحث هذا النزاع [2].

3.2.6.3.3 صلاحيات المجلس الوزاري.

1. اقتراح السياسات ووضع الدراسات والمشاريع لتطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء.
2. إحالة بعض القضايا إلى لجان فنية متخصصة وتقديم الاقتراحات المناسبة.
3. النظر بالاقتراحات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي ورفع التوصيات المناسبة.
4. إقرار نظامه الداخلي وكذلك نظام الأمانة العامة.
5. يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات بترشيح من الأمين العام[1].

3.6.3.3 الأمانة العامة.

تتكون الأمانة العامة من أمين عام المجلس الأعلى وأمناء مساعدين ، يعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام ، بالإضافة إلى تعيين موظفين وفق ظروف العمل المتاحة. وجميع موظفي الأمانة العامة من الدول الأعضاء مع وجود بعض الموظفين من غير الدول الأعضاء

---

(1) عبد المجيد شريدة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص112.

(2) **المصدر نفسه** ، ص113.

(3) **المصدر نفسه** ، ص113.

يعينون بموافقة المجلس الوزاري[1]. ويتم تعيين الأمين العام لمدة ثلاث سنوات تجدد لمره واحدة، والغرض من ذلك إتاحة الفرصه لجميع الدول الأعضاء تقلد هذا المنصب[2]. ويكون الأمين العام مسؤول عن الأعمال التي تختص بها الأمانة العامة وهو يمثل مجلس التعاون الخليجي لدى الغير[3]. ويمارس الأمين العام والموظفون أعمالهم باستقلال تام عن الدول الأعضاء ، ويكون عملهم لصالح الدول الأعضاء ، فهم موظفين دوليين لا تمارس عليهم أي إجراءات من قبل أجهزة مجلس التعاون[4]. وتعتبر الأمانة العامة في المنظمة الدولية الهيئة الإدارية المركزية للمنظمة[5].

4.6.3.3 هيئة تسوية المنازعات.

تم إنشاء هيئة تسوية المنازعات للنظر في الخلافات التي قد تظهر بين الدول الأعضاء ، والعمل على تدارك أية تطورات قد تسبب انقسام المجلس وربما انفصال عقده[6]. فهي هيئة تتبع للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي ، كما أكدت المادة العاشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون[7].

5.6.3.3 الهيئة الاستشارية .

وتتبع للمجلس الأعلى ، وتم إنشائها في القمة الخليجية الثامنة عشر التي عقدت في الكويت 20-22 كانون أول /1997. بناءاً على اقتراح قدم من أمير الكويت عام 1984[8]. وتتولى

---

(1) علي بن حسن القرني ، **مصدر سبق ذكره** ، ص53.

(2) عبد الله هدية ، **مصدر سبق ذكره** ، ص100.

(3) عبد المنعم داود ، **مصدر سبق ذكره** ، ص85.

(4) **المصدر نفسه** ، ص85.

(5) عبد الله هدية ، **مصدر سبق ذكره** ، ص101.

(6) علي بن حسن القرني ، **مصدر سبق ذكره** ، ص56.

(7) نايف علي عبيد ، **مصدر سبق ذكره** ، ص148.

(8) أبراهيم المليفي .**25عاماً من العمل المشترك : مجلس التعاون بوابة الوحدة الخليجية** ، مجلة العربي ، عدد553 ، ديسمبر 2004، ص40.

الهيئة إبداء الرأي فيما يمليه المجلس الأعلى إليها من أمور. وتتشكل الهيئة من ثلاثين عضواً من مواطني دول المجلس تعين كل دولة خمسة من مواطنيها أعضاء فيها[1].

7.3.3 إشكالية مجلس التعاون الخليجي من الناحية التنظيمية.

بعد دراسة هيكلية مجلس التعاون الخليجي بصورة معمقة تتكشف بعض الإشكاليات المتعلقة بقواعد

العمل والصلاحيات المعطاة لأجهزة مجلس التعاون ، ومن هذه الإشكاليات:

1. **عملية التصويت داخل المجلس:** أن عملية التصويت بالإجماع تعيق عملية تنفيذ قرارات المجلس ، خاصة بالمسائل المهمة فلا مجال هناك للامتناع عن التصويت أو المعارضة بالإضافة إلى عدم التمييز بين ما هو موضوعي وما هو إجرائي.
2. **العضوية:** أن إغلاق باب العضوية يعطي دلالة بإن مجلس التعاون الخليجي هو تكتل للدول الغنية ، ولا يلبي تطلعات شعوب المنطقة خاصة اليمن والعراق ، على الرغم من وجودها داخل الكتلة الجغرافية الواحدة.
3. **هيئة تسوية المنازعات:** هي هيئة صورية لا تملك أي صلاحيات وقراراتها غير ملزمة للدول الأعضاء. وقد فشلت في حل النزاعات الحدودية الخليجية خاصة النزاع القطري – البحريني.
4. **الأمانة العامة:** أن إرادة الأمانة العامة هي إدنى من إرادة الدول الأعضاء ، فلذلك ليس لها أي تأثير على الدول الأعضاء ، فهي لا تستطيع تنفيذ القرارات والاتفاقيات إلا بموافقة دول الأعضاء المجلس أولاً.

---

(1) إبراهيم سليمان المهنا ، **مشروعات التكامل الاقتصادي الإقليمية الدولية:مجلس التعاون لدول الخليج العربية : خيارات وبدائل،** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1998) ، ص40.

5. **عدم التنازل عن السيادة القطرية** للدول الأعضاء لصالح مجلس التعاون الخليجي الذي يشمل جميع دول الخليج العربية الست.[1]
6. **أفتقار المجلس إلى إداه رقابية** ، تقيم تنفيذ القرارت وتحاسب المقصر في ذلك[2] .

ورغم ذلك يحسب لمجلس التعاون الخليجي عدد من العناصر الايجابية وهي:

1. انتظام دورات انعقاد المستويات التنظيمية والمؤسسية المختلفة للمجلس.
2. انعقاد قمة المجلس بالتناوب دورياً بين دوله الست.
3. التناوب بين دول المجلس في تولي منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي.
4. التنسيق في السلوك السياسي والدبلوماسي تجاه القضايا الدولية.
5. إبرام عدد من الاتفاقيات الاقتصادية[3].

ومن أبرز الأنتقادات الموجهة إلى هيكلية المجلس أغفاله للبعد الشعبي ، عن طريق أنشاء برلمان خليجي موحد ، يكون كأداة حوار واتصال مع الهيئات والمنظمات الشعبية . فمجلس التعاون الخليجي بهيكليته الحالية هو أشبه بمجلس حكام وليس مجلس شعوب[4].

يواجه مجلس التعاون الخليجي بهيكليته الحالية مجموعة من العقبات التي تؤثر على عمل المجلس خاصة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات المجلس وتشريعاته ، والتي تستلزم لتنفيذها وجود أداة رقابية فعالة قادرة على محاسبة المقصر في ذلك ، والعمل على وضع الحلول الكفيلة لتجاوز العقبات والمشكلات التي قد تظهر أثناء التنفيذ . فمؤسسات المجلس الحالية هي مؤسسات صورية لا تتمتع بأية صلاحيات قد تجعلها فعالة في عملها وهو ما يفقد مجلس التعاون مصداقيته ويفرغه من مضمونه الذي أنشأ من أجله.

---

(1) نايف علي عبيد ، **مصدر سبق ذكره** ، ص157.

(2) عبد الله بشارة**. مجلس التعاون: على مشارف ربع قرن** ، مجلة العربي ، عدد553 ، ديسمبر 2004 ، ص59.

(3) علي هلال**. مجلس التعاون الخليجي متى يصل إلى مرحلة التكامل؟** ، مجلة العربي ، عدد 473 ، ابريل1998 ، ص28-29.

(4) عبد الله بشارة **. مجلس التعاون: على مشارف ربع قرن** ، مصدر سبق ذكره ، ص59.

الفصل الرابع: مجلس التعاون الخليجي وعلاقاته البينية وقضاياه الداخلية.

تمهيد: -

تعتبر المنظمات الإقليمية ساحة للتعاون بين الدول التي تنتمي لها ، فأي منظمة إقليمية مهما كان عدد دولها أو ما تشكله من وزن سياسي واقتصادي على مستوى العالم ، فأنها دائماً تسعى لتحقيق اكبر قدر من التعاون والتكامل بين دولها ، وهذا ما ينطبق على مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس من اجل تحقيق التعاون بين أعضائه . وسعى مجلس التعاون منذ اللحظة الأولى لإنشائه إلى إزالة العقبات التي تعترض عملية التعاون من خلال تكثيف الاجتماعات الدورية على مستوى الرؤوساء ووزراء الخارجية والأمانة العامة واللجان الفنية ، لمعالجة جميع المشاكل السياسية والقانونية التي قد تظهر في سير العملية. ودراسة العلاقات الداخلية لأي منظمة إقليمية يعطي مؤشراً على مدى التناغم بين أعضائه ، بالإضافة إلى حجم الانجازات التي تم تحقيقها والتي تعبر عن أهداف المنظمة، وهذا ما ينطبق على مجلس التعاون الخليجي الذي تشكل من دول متشابهه سكانياً ، ودينياً ، ولغوياً ، واقتصادياً ، وسياسياً .

فدراسة العلاقات الداخلية داخل مجلس التعاون لا يتطلب معرفة مدى الانسجام بين أعضائه ولا دراسة مدى التشابه والتماثل بين دوله فحسب ، بل أيضا دراسة أوجه التعاون في كافة المجالات الاقتصادية ، والتعليمية والصناعية ، ومعرفة حجم الانجازات التي تم تحقيقها ، بالإضافة إلى معرفة العقبات التي تعترض تنفيذ بعض المشاريع . وهذا ما سيتم دراسته في الفصل الرابع والذي سيتطرق أيضاً إلى القضايا الداخلية التي تواجه مجلس التعاون الخليجي وتأثير ذلك على دول المجلس وأداءه الداخلي.

المبحث الأول : العلاقات البينية لمجلس التعاون الخليجي.

إن إعلان تشكيل المجلس لم يكن إلا تتويجاً لتلك العلاقات التي سادت بين شعوب الخليج العربي ودوله وقبائله . فبإعلان قيام المجلس تم الانتقال من مرحلة العلاقات التاريخية إلى مرحلة تفعيل هذه العلاقات في مسارها السليم . إن مجلس التعاون جاء ليؤكد على تلك العلاقات التاريخية بين شعوب المنطقة ، و قيام المجلس هو نتيجة لتلك العلاقات التاريخية وأن تأخر موعد إعلانه. ويؤكد عبد الله بشارة أول أمين عام لمجلس التعاون على ذلك بقوله " دول مجلس التعاون لها السمات والخصوصيات التي تخلق منها وحدة واحدة وكياناً متكاملاً ، وهي تملك "الماضي الواحد" في تشابكها العائلي وتركيبتها الاجتماعية واعتمادها على البر والبحر لمقاومة الانقراض. "الماضي الواحد" ساهم كثيراً في تحقيق "الحاضر الواحد" الذي جاء من قيام مجلس التعاون وهو الصيغة المناسبة للم شمل أهل الخليج ، وتوفير التجمع الإقليمي ، الذي يضع فوق النبض القطري، وتأمين الصيغة الجماعية التي تأخذ المنطقة إلى القرن الحادي والعشرين"[1].

وسيتطرق هذا المبحث إلى أهم مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في المجالات الاقتصادية ، والأمنية ، والتجارية ، وغيرها من المجالات الحيوية ، والتي يتطلع مجلس التعاون إلى تحقيق أعلى درجات التعاون والتكامل في تلك المجالات ، من خلال وضع الخطط والاستراتجيات اللازمة لتحقيق ذلك ، بالأضافة إلى أهم تلك الخطط والاستراتجيات الموضوعة ، وأهم ما تم تنفيذه منها ، و أهم المعيقات التي تعترض كل جانب من هذه الجوانب. ورغم ذلك لم يكن عمل المجلس نقطة البداية في التعاون الخليجي الواحد ، فقبل تشكيل المجلس كانت توجد مؤسسات خليجية موحدة ، بعضها موجود إلى الآن .

---

(1) مصطفى عبد العزيز مرسي ، **الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتطلبات التكامل** ، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ، ط1 ، 2004) ، ص11.

1.1.4أطار التعاون الخليجي قبل قيام مجلس التعاون الخليجي.

إن إمكانيات التكامل بين دول الخليج تفوق كثيراً أية منطقة أخرى في العالم ، فالتشابه التام في كافة النواحي جعل من منطقة الخليج ساحة تعج بالهيئات والمؤسسات التي تعبر عن هذه الروح الواحدة. وقد ظهرت هذه الهيئات بعد الانسحاب البريطاني من الخليج ، ويدل ذلك على وعي الشعوب والحكومات الخليجية بضرورة التوحد والتعاون ، ومن هذه الهيئات والمؤسسات[1] .

1.1.1.4التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي .

1- مكتب التربية العربي لدول الخليج : أنشئ عام 1976 في الرياض ، ويضم دول الخليج بالإضافة إلى العراق . ويهدف المكتب لتحقيق التعاون والتكامل في مجالات العملية التربوية والتعليمية وتنسيق الجهود في مجال البحث العلمي .

2- الأمانة العامة الصحية لدول الخليج : أنشئ في الرياض عام 1976 ويضم دول الخليج بالإضافة إلى العراق ، ويهدف إلى تحقيق التعاون الخليجي في المجالات الصحية كافة .

3- مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية في الخليج : أنشئ عام 1978 في المنامة ويضم دول الخليج بالإضافة إلى العراق . ويهدف المكتب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول الخليج .

4- اللجنة الدائمة للاتصالات لمنطقة الخليج العربي : أسست في البحرين عام 1971 وتضم أربعة دول وهي : (البحرين و الكويت و الإمارات و قطر) . وتهدف اللجنة لتحقيق التعاون في مجالات الاتصالات اللاسلكية .

5- هيئة بريد الخليج : أنشئت في عام 1977 وتضم دول الخليج بالإضافة إلى العراق وتهدف الهيئة إلى توحيد الأنظمة البريدية .

6- الأمانة العامة للجنة المتابعة الوزارية لمؤتمر وزراء الزراعة في دول الخليج : أنشئ عام 1976.

---

(1) عبد الله بشارة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص111-112-113.

7- في مجال الشباب والرياضة : أنشئ عام 1979 في الكويت اتحاد الخليج لكرة السلة ، وفي عام 1976 أنشئ الاتحاد الخليجي للسباحة ومقره الرياض ، وفي عام 1977 أنشئ اتحاد الخليج لكرة اليد والقدم .

8- في المجال الإعلامي والتلفزيوني : أنشئت وكالة أنباء الخليج عام 1978 ومقرها البحرين وفي عام 1976 أنشئت مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج ومقرها الكويت . وفي عام 1979 تشكلت لجنة التنسيق والتخطيط للإعلام البترولي لدول الخليج ومقرها الكويت . وفي عام 1977 تشكل جهاز تلفزيون الخليج ومقره الرياض ، وفي عام 1981 أنشئ مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج ومقره بغداد ، وفي الدوحة تم تشكيل المركز الخليجي لتنسيق التدريب الإذاعي والتلفزيوني عام 1979 [1] .

2.1.1.4 التعاون في المجال الاقتصادي والفني.

1- بنك الخليج الدولي : تأسس في البحرين عام 1975 ويهدف إلى تقديم الخدمات المصرفية.

2- الحوض الجاف : تأسس في عام 1968 في البحرين ، و ومهمته إصلاح السفن .

3- المركز شبه إقليمي للتدريب على مصايد الأسماك : تأسس عام 1975 ومقره الكويت ، ويهدف لتنمية الموارد البحرية .

4- شركة الملاحة العربية المتحدة: أنشئت عام 1977 ومقرها الكويت ، وتهدف إلى القيام بعمليات النقل البحري .

5- اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة لدول الخليج : أنشئ عام 1979 ومقره السعودية، ويهدف إلى تحقيق التكامل في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة .

6- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية : تشكل عام 1976 في قطر وتهدف إلى التنسيق بين الشركات في المجال الصناعي .

7- شركة الخليج لصناعة البتر وكيماويات : تأسست في البحرين عام 1979 ، وتضم الكويت والسعودية والبحرين ، وتهدف إلى إقامة مشروعات متعلقة بالبترول والغاز .

---

(1) عبد الله الاشعل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 114,115,116.

8- شركة طيران الخليج : تأسست سنة 1950 .

9- المركز الإقليمي للأرصاد البحرية بالدمام : أنشئ عام 1980 .

10- المشروع الإقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية : أنشئ في قطر عام 1975 .

11- شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم : أنشئ في البحرين في فبراير / 1981 [1].

جاء مجلس التعاون الخليجي ليطور أسس التعاون والتي بدأت قبل قيامه ، والعمل للانتقال إلى جوانب أخرى أكثر أهمية وحساسية مثل الجوانب السياسية ، والاقتصادية ، والأمنية. فقيام مجلس التعاون وضع الإطار القانوني والسياسي لعملية التعاون والتكامل لدول الخليج ، بل وشكل ضمانه لاستمرارية التعاون وتعزيزه للوصول إلى أقصى درجاته والمتمثلة في تحقيق الاندماج الكامل .

(1) عبد الله الاشعل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 122- 123

2.1.4 العلاقات الاقتصادية البينية لمجلس التعاون الخليجي.

1.2.1.4 الإطار القانوني للتعاون الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وقع أعضاء مجلس التعاون الخليجي في الرياض يوم 11 تشرين ثاني1981 على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي سعت إلى توحيد السياسات الاقتصادية ، والمالية ، والنقدية ، وتنسيق الجهود في سبيل تحقيق تلك الأهداف [1]. وكان الهدف من توقيع الاتفاقية الانتقال من مرحلة التعاون والتنسيق الى مرحلة أكثر تقدماً من الترابط والتكامل[2]. وتعتبر هذه الأتفاقية الأطار القانوني المنظم للتعاون الأقتصادي بين دول المجلس . وتركز الاتفاقية على مجموعة من المجالات التي ينبغي الاهتمام بها ومنها :-

1- تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات الملائمة وتنويع القاعدة الإنتاجية .

2- توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية .

3- إنشاء المشروعات المشتركة ، وإعطاء مواطني الدول الأعضاء الحق في إقامة المشروعات التجارية والصناعية.

4- تحرير التجارة الداخلية.

5- تنسيق السياسة النفطية في جميع مراحل الصناعة النفطية [3].

1.1.2.1.4 أهم الانجازات التي تحققت من توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

1- تحقيق المواطنة الاقتصادية بين السلع ذات المنشأ الوطني .

2- توحيد السياسات الاقتصادية.

3- ربط البني الأساسية : من خلال إقامة شبكات من الكهرباء والطرق البرية .

---

(1) عبد الله الاشعل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 126.

(2) طافر محمد العجمي ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 479.

(3) علي شفيق ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 368.

4- إقامة المشروعات المشتركة : إنشاء عدد من المشروعات المشتركة برؤوس أموال محلية[1] .

2.1.2.1.4 أهم المعوقات التي تعترض تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

1- عدم التنفيذ المتزامن لقرارات المجلس الأعلى وتأخيره في بعض الدول .

2- تعدد الجهات التنفيذية التي تصدر منها القرارات .

3- اختلاف في تفسير القرارات .

4- عدم وجود رقابة صارمة ذات صلاحيات واسعة من قبل المجلس لمراقبة تنفيذ الاتفاقية[2].

2.2.1.4 الاتحاد الجمركي.

يعتبر قيام الاتحاد الجمركي في الأول من كانون ثاني 2003 أحد أهم الإنجازات التكاملية بين دول مجلس التعاون ، ويمثل نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك نظراً إلى أنه يقوم بشكل أساسي على توحيد التعرفة الجمركية ، وإزالة معوقات التبادل التجاري ، وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ، ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة[3].

3.2.1.4 السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية.

حقق مجلس التعاون في قمة الدوحة التي عقدت خلال شهركانون أول 2007 انجازاً هاماً عندما أعلن قادة دول مجلس التعاون إنطلاق السوق الخليجية المشتركة إعتباراً من الأول كانون ثاني 2008، و مثّل القرار نقلة هامة نحو التكامل . ويعتبر القرار تتويجاً لسلسلة من القرارات التي اتخذتها دول مجلس التعاون منذ السنوات الأولى لإنطلاق المسيرة المجلس والتي استهدفت تحقيق المواطنة الاقتصادية[4].

---

(1) ظافر محمد العجمي ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 480-481.

(2) نايف علي عبيد ، **مصدر سبق ذكره** ، ص249-250.

(3) موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، نشرة ألكترونية ، تاريخ الأسترجاع 2011/3/1.

على الرابط التالي: http://www.gcc-sg.org/indexda6b.html?action=Sec-Show&ID=56

(4) **المصدر نفسه.**

4.2.1.4 التعاون التجاري.

تحقق العديد من الإنجازات منها إنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس ، و اعتماد وثيقة السياسة التجارية الموحدة التي تهدف إلى توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس [1].

5.2.1.4 التعاون في مجال الكهرباء والماء.

ومن أبرز الأنجازات في هذا المجال الربط الكهربائي وتشمل مرحلته الأولى البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت بقيمة تجاوزت المليار دولار أمريكي . وقد أنجزت أعمال هذه المرحلة ويبدأ التشغيل الفعلي لها في شهر تموز 2009 . فإنه من المتوقع اكتمال المشروع بكافة مراحله الثلاث في هذا العام بربط شبكة دولة الإمارات العربية المتحدة بشبكة المملكة العربية السعودية. ومن الأنجازات الآخرى قاعدة المعلومات الكهربائية والمائية الموحدة وتوحيد المواصفات الفنية الكهربائية والمائية. وإعداد التشريعات المائية والأدلة الاسترشادية المشتركة[2].

6.2.1.4 التعاون في مجال الطاقة.

قامت دول مجلس باتخاذ العديد من الخطوات لتعزيز التعاون في مجال الطاقة منها، الإستراتيجية البترولية لدول مجلس التعاون و التنسيق في مجال التسويق ، و خطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية وغيرها من الأنجازات .

7.2.1.4 التعاون في المجال الصناعي.

من الأنجازات في هذا المجال تحقيق المواطنة الخليجية في المجال الصناعي ، والسماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني و إعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية[3].

---

(1) موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، **نشرة ألكترونية** ، تاريخ الأسترجاع 2011/3/1

على الرابط التالي: http://www.gcc-sg.org/indexa07e.html?action=Sec-Show&ID

(2) **المصدر نفسه.**

(3) **المصدر نفسه.**

8.2.1.4 التعاون في مجال النقل والمواصلات.

تم تحقيق العديد من الأنجازات في هذا المضمار منها مشروع سكة حديد دول المجلس ويتوقع أن يبدأ تشغيل المشروع الذي يربط مدن دول مجلس التعاون من الكويت إلى مسقط عام 2017، وبطول إجمالي يبلغ 2177كم، ومشروع ربط سكة حديد دول المجلس بالجمهورية اليمنية. وأنجازات آخرى على صعيد النقل البحري والجوي[1].

9.2.1.4 التعاون في مجال الزراعة والمياه.

من أبرز الأنجازات توحيد السياسة الزراعية المشتركة المعدلة لدول المجلس وتنفيذ العديد من المشاريع الزراعية المشتركة[2].

3.1.4 التعاون الأعلامي.

من بعض هذه الانجازات على صعيد التعاون التلفزيوني إنتاج وبث برنامج ورسائل إذاعية عن مسيرة مجلس التعاون خلال العام الحالي إنتاج عدد من البرامج التلفزيونية بالتعاون مع مؤسسة الإنتاج ألبرامجي المشترك. على صعيد التعاون الأذاعي إنتاج وبث برامج ورسائل إذاعية حول السوق الخليجية المشتركة و التعاون في مجال وكالات الأنباء[3].

4.1.4 التعاون القانوني والقضائي.

أهم الإنجازات التي تحققت وثيقة أبو ظبي للنظام الموحد للأحداث ، وثيقة المنامة للنظام الموحد للمحاماة ، وثيقة المنامة للنظام الموحد للإجراءات المدنية[4] .

---

(1) موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، **نشرة ألكترونية** ، تاريخ الأسترجاع 2011/3/1

على الرابط التالي: http://www.gcc-sg.org/indexa07e.html?action=Sec-Show&ID

(2) **المصدر نفسه.**

(3) **المصدر نفسه.**

(4) **المصدر نفسه.**

5.1.4 التعاون الأمني.

تم تحقيق العديد من الأنجازات في هذا الجانب منها الإستراتيجية الأمنية الشاملة و الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون و التعاون في مجال مكافحة الإرهاب و التعاون في مجال الدفاع المدني [1].

6.1.4 التعاون العسكري.

من أبرز الأنجازات توقيع اتفاقية الدفاع المشترك في المنامة كانون أول2000 ، وتشكيل قوات درع الجزيرة المشتركة عام 1982 [2].

7.1.4 التعاون في مجال الصحة.

من بعض الأنجازات في هذا الجانب، إعداد دليل الرقابة على الأدوية والمستحضرات الصيدلانية المستوردة عبر منافذ دول مجلس التعاون من قبل لجنة الرقابة الدوائية بدول المجلس، وإعداد دليل إجراءات الرقابة على الأغذية المستوردة عبر منافذ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، و العمل على إعداد قانون موحد لسلامة الغذاء ، ونظام الإنذار المبكر وآلية التعامل مع الأزمات والاستمرار في تنظيم عملية الشراء الموحد للأدوية والمستلزمات الطبية[3].

8.1.4 التعاون في مجال الموارد البشرية.

تم تحقيق عدد من الأنجازات منها المساواة والمواطنة الخليجية، و توطين الوظائف و مد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس[4] .

---

(1) موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، **نشرة ألكترونية** ، تاريخ الأسترجاع 2011/3/1

على الرابط التالي: http://www.gcc-sg.org/indexa07e.html?action=Sec-Show&ID

(2) **المصدر نفسه.**

(3) **المصدر نفسه.**

(4) **المصدر نفسه.**

بعد استعراض كافة الجوانب الأقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي ، يظهر مدى أهمية تحقيق التكامل التام في المجال الاقتصادي ، لكي يتحقق التكامل في جميع المجالات . إلا أن الخطوات في المجال الاقتصادي تسير ببطئ شديد ، نتيجة التمسك بالسيادة الوطنية وعدم تلبية متطلبات التكامل ، من تغيير في البنية الاقتصادية والتشريعية والقضائية . وهذا مرتبط بالأساس بعمل المجلس وهيكليته الداخلية التي تبقى دائماً اقل من إرادة الدول الأعضاء ، وما ينبثق عن هيكلية مجلس التعاون من اللجان الفنية المتخصصة في دراسة المجالات والمشاريع التي تعمل لتحقيق التعاون الخليجي المشترك، فهي لجان غالباً ما تجتمع بشكل دوري وقراراتها غير ملزمة، ويشير عبد الله بشارة الأمين العام السابق للمجلس في هذا الصدد ويقول " إن المماطلة في تنفيذ القرارات على المستوى الوطني أعاقت تقدم المجلس. ففي لقاءات القمة يبرز التصميم وتظهر الإرادة. وفي الاجتماعات الفنية وفرق العمل تتلاشى روح التأجيل والمزيد من الدراسة " [1].

وأخيراً فإن التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون يحتاج إلى متخصص حتى يقيم أداء المجلس عبر ثمانية وعشرين عاماً، ومع ذلك لا يستطيع المثقف غير المتخصص أن ينحي جانباً من هواجسه بشأن تعثر مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، وإذا قارنا المجلس بالاتحاد الأوروبي نلاحظ أن السنوات العشر الأولى من عمر الاتحاد (وهي تساوي في حالة مجلس التعاون المدة من 1981 إلى 1991) قد شهدت نقلة كبرى في اتجاه إقامة اتحاد جمركي، وأنه قد تم الانطلاق بعد ذلك مباشرة إلى إقامة سوق مشتركة وصولاً إلى الاتحاد النقدي الكامل، الذي يمكن القول بأن المجلس التعاون متخلف عن الاتحاد الأوروبي في هذا الجانب ، بسبب التعثر الأخير الذي أصاب جهود التوصل إلى عملة خليجية موحدة بانسحاب الإمارات من هذه الجهود، لتكون الدولة الثانية التي تنسحب بعد عمان . ولم يتم إقرار خطة التوصل إلى نظام نقدي موحد للاتحاد الأوروبي إلا في عام 1991، وهو ما يعطي الأمل في إمكانية تجاوز عقبات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، إن توفرت الرؤية السليمة التي تعلي المصلحة الجماعية فوق جميع المصالح الضيقة.

---

(1) هيل جميل العجمي ، **أمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ،(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ، ط1 ، 2010) ، ص233

ومن المعيقات التي تعترض التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي عدم اللتزام بقرارات مجلس التعاون والمتعلقة بتنفيذ المشاريع المشتركة وما يتطلب تنفيذها من تغيير بنيوي في التشريعات والأنظمة الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي مما يلزم تنازل دول مجلس عن جزء من سيادتها القطرية وهذا ما ترفضه دول المجلس مما يؤخر من تنفيذ بعض المشاريع واهمها مشروع الأتحاد النقدي الموحد لدول الخليج العربية، ومن المعيقات الأخرى عدم التنويع في القطاعات الأقتصادية الأخرى والأعتماد على قطاع النفط مما يجعل عملية التكامل الأقتصادي مرهونة لهذا القطاع ، تشابه المشاريع الأنتاجية بين دول المجلس وضيق السوق المحلي لدول مجلس التعاون والفشل في تحقيق التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي يعتبر معيقا رئيسيا لعملية التكامل الأقتصادي [1] .

هذا يعني أن ثمة حاجة حقيقية وملحة إلى تفعيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وهو يقترب من ثلث القرن عمراً ، إذ لا يمكن القول بأن المجلس قد بلور حتى الآن رؤية سياسية مشتركة تجاه القضايا الكبرى التي يواجهها ، وهي رؤية ضرورية من ناحية أخرى لتحقيق التكامل في مجالي الدفاع والاقتصاد اللذين رأينا أن درجة الإنجاز فيهما لا ترقى إلى مستوى التحديات التي تحيط بمنطقة الخليج العربي. ولكي يحدث هذا التفعيل لا بد من ضمان أن يكون توزيع الأعباء والمنافع مرضياً لكافة أعضاء المجلس ، وذلك حتى نضمن درجة كافية من الحماسة لدفع مسيرته قدماً ، ومن ناحية أخرى ، يجب أن يعمق البعد العربي للمجلس ، وليس المقصود بذلك ضم دول جديدة إلى عضوية المجلس التي قد تقلل درجة التجانس القائمة فيه ، وإنما من خلال اعتبار النظام العربي عمقاً سياسياً ودفاعياً واقتصادياً، إذ إنه بدون ذلك لن يكون ممكناً أن يتم التصدي الفعال للتحديات والمخاطر وعلى رأسها معضلة العلاقة مع إيران.

فعملية التكامل تبدا أولا بمجالات لا تثير أي حساسية أو خلافات بين الدول الأعضاء داخل المنظمة الأقليمية الواحدة ، فالنجاح الذي سيتحقق في هذه المجالات قد تدفع عجلة التقدم والحماسة لتشمل جوانب آخرى أكثر تعقيدا وحساسية ، لكن الخطوات السابقة قد تقلل من هذه الخلافات في سبيل تحقيق التكامل التام. لكن في حالة مجلس التعاون الخليجي لم يتم تجاوز المرحلة الأولى من هذه العملية ، فالخلافات الحادة التي تظهر بين الحين و الآخر وتأخذ شكل المماطلة في تنفيذ ما تم الأتفاق عليه ، تؤدي إلى تقويض الأنجازات التي تحققت وجعلها متواضعة إذا ما قورنت بعمر المجلس زمنيا وأهدافه التي شكّل من أجل تحقيقها.

---

(1) هيل جميل العجمي ، **مصدر سبق ذكره** ، ص233

فلا يمكن الحديث عن تقدم في عملية التكامل الإقتصادي طالما لم يتم الأتفاق على أصدار عملة خليجية موحدة ، فالوصول إلى مرحلة الأتحاد النقدي يعتبر أولى مراحل التكامل الأقتصادي ، لما له من آثار أيجابية على السوق الخليجية الموحدة والأتحاد الجمركي والتجارة البينية بين دول المجلس ، فعدم التوصل إلى الأتحاد النقدي يجعل الحديث عن أي تقدم في مجال التكامل الإقتصادي حديث لا فائدة منه.

أن المعيقات التي تعترض عملية التكامل الخليجي متعددة ومتشعبة ، فبعضها يتعلق بسياسة دول الخليج العربي وعدم رغبتها في تسريع وتيرة التقدم في هذه المسيرة التي بدأت عجلتها بالدوران عام 1981 فالمصالح القطرية لهذه الدول قد تمنعها من تقديم تنازلات لصالح تحقيق الأهداف المرجوة. أضافة إلى ذلك ، فغياب التنسيق الجماعي والأزدواجية في تنفيذ المشاريع الأقتصادية والصناعية مما يجعل المنطقة في تخمة من الصناعات المتشابهة في منطقة تعتبر سوقا أستهلاكية صغيرة .

أما التكامل الدفاعي والأمني فهو يواجه عقبات جمة قد تجعل الأمل في تحقيق هذا التكامل شبه مستحيل ، فالندرة البشرية في دول الخليج العربي قد تجعل من القوات العسكرية أشبه ما تكون بقوات داخلية لحفظ النظام إذا ما قورنت بدول مجاورة كأيران مثلا ، وإذا أضفنا إلى ذلك أن المهمة الأمنية في منطقة الخليج العربي تقع على عاتق الولايات المتحدة منذ غزو العراق للكويت، فأمريكا هي التي تحمي الخليج العربي بقواتها المنتشرة في البر والبحر فدول الخليج العربي أصبحت معسكرات لهذه القوات والتي تشكل وجوده في المنطقة مصدر أمان لحكام الخليج .

ولا يمكن الحديث عن تكامل دفاعي في ظل غياب استراتجية دفاعية شاملة تحدد بوضوح العقيدة العسكرية لقوات مجلس التعاون بما فيها تحديد العدو ، فدول مجلس التعاون تختلف في توجهاتها نحو دول الجوار وهذا ينعكس سلبا على الأداء الداخلي لدول المجلس . ويشكل غياب مصدر مستقل لتوريد السلاح لدول الخليج العربية عاملا معيقا لعملية التكامل الدفاعي ، فالأسلحة التي تقدم من الدول الغربية تشكل جزءا من العوائد النفطية والتي تذهب جزء كبير منها على شكل أسلحة ، وغالبا ما تفتقر دول مجلس التعاون الخبرة في أستعمال هذه الأسلحة الحديثة فلذلك هي تحتاج دائما إلى خبراء غربيين لتدريب قوات مجلس التعاون على هذه الأسلحة . وتعتبر هذه الأسلحة ورقة ضغط رابحة على دول الخليج لتنفيذ سياسة الدول الغربية في المنطقة خاصة رعاية مصالحهم.

أن عملية التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي لن تنجح إلا إذا توفرت النية الصادقة من أجل ذلك ، فعملية التكامل لا تتم بتقدم في هذا المجال أو ذاك ، بل من خلال أستراتجية شاملة لجميع المجالات وتشمل هذه الإستراتجية معالجة جميع المعيقات التي تعترض أي جانب من جوانب عملية التكامل . فالحديث عن أنجازات شكلية في ظل الفشل في تحقيق أنجازات على الصعد الرئيسية والتي تعتبر رمزا لنجاح عملية التكامل يعتبر حديث شكلي لا فائدة منه .

فمجلس التعاون الخليجي في ضوء نظريات التعاون والتكامل ، فشل في تحقيق أي تكامل حقيقي في مجال من المجالات قد تمكنه من الوصول إلى مرحلة التكامل في جميع المجالات، فهذه الأنجازات سالفة الذكر لا يمكن وصفها إلا بكونها جراحات تجميلية تهدف إلى تغطية عيوب مجلس التعاون الخليجي وتخفي عجزه عن تحقيق أهدافه وفشله في الأرتقاء بالمجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل ، وتحاول هذه الأنجازات المتفرقة أن تظْهر مجلس التعاون الخليجي بصورة أفضل بعد ثلاثين عاماً من أعلانه من خلال أنجازات لا تتناسب مع تطلعات شعوب المنطقة وطموحاتها خاصة بعد فشل المجلس في تحقيق التكامل الأقتصادي الذي يعتبر أولى مراحل عملية التكامل .

المبحث الثاني:- القضايا والتحديات الداخلية لمجلس التعاون الخليجي.

يعاني مجلس التعاون الخليجي مجموعة من التحديات الداخلية التي واجهتا منذ تشكيل المجلس وقبل تشكيله ، واعترضت تلك التحديات سبل التعاون والتكامل بين دول المجلس ، وأثرت على أداءه خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية . ومن ابرز تلك التحديات والقضايا:-

1.2.4 أمن الخليج العربي.

تمثل منطقة الخليج العربي من خلال موقعها الجغرافي نقطة التقاء حيوية بين قارات العالم القديم آسيا و أفريقيا و أوروبا ، وهذا الموقع يعطيها أهمية كبرى بالنسبة لدول العالم اجمع، فلذلك تسعى الأطراف الدولية دائماً إلى ضمان امن المنطقة وحمايتها من أي تهديد خارجي. وبعد اكتشاف النفط أصبحت دول الخليج العربي من أكثر المناطق تصديراً للنفط ، بالإضافة إلى امتلاكها احتياطيات هائلة موجودة داخل هذا الإقليم الجغرافي وزاد ذلك من أهمية المسألة الأمنية وجعلها أكثر تعقيداً بسبب التنافس الغربي والاستعماري على النفط.

أخذت مسألة الأمن في منطقة الخليج العربي بالبروز منذ صدور بيان الحكومة البريطاني في 16 كانون ثاني 1968، الذي أعلن انسحاب بريطانيا من شرقي قناة السويس بما فيها الخليج العربي ، وبدأ الحديث عن فراغ القوة في منطقة الخليج العربي ، وعن مستقبل الأمن الخليجي خصوصاً بعد الحظر النفطي الخليجي في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973 [1]. وقد توقع محللون أن يواجه الخليج العربي ثلاثة أخطار في أعقاب الانسحاب البريطاني وهي:-

1. حدوث اضطرابات داخل الدول الخليجية نفسها.
2. حدوث نزاع بين دول الخليج .
3. تزايد نفوذ القوى الإقليمية والدولية في الخليج [2].

(1) عبد اللاطيف علي المياح ، **مصدر سبق ذكره** ، ص23.

(2) محمد السعيد إدريس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص47.

1.1.2.4 خصائص الوضع الأمني في منطقة الخليج العربي.

يتميز الوضع الأمني في منطقة الخليج بعدة خصائص منها :-

1- تجدد عوامل عدم الاستقرار أو الأسباب الدافعة لها في المنطقة ، بدءا من الحرب العراقية الإيرانية وصولا إلى حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية. وحالياً يواجه الخليج العربي تحدي كبير يتمثل بالبرنامج النووي الإيراني وما يترتب عليه من عواقب في حال فشل المجتمع الدولي في إقناع إيران بعدم امتلاك سلاح نووي .

2- تنوع مصادر التهديد الأمني لمنطقة الخليج العربي ، فالاحتلال الأمريكي للعراق والاحتلال الإيراني لجزر الإمارات الثلاث والتهديدات الإرهابية الموجهة نحو دول الخليج العربي وأزمة البرنامج النووي الإيراني وغيرها من المصادر الأخرى التي قد تظهر في أي وقت.

2.1.2.4 أسباب تواضع الأداء الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي.

هناك أسباب متعددة أدت إلى فشل مجلس التعاون في وظيفته الأمنية ومن هذه الأسباب:-

1- التفاوت النسبي في القوة بين دول مجلس التعاون ، مع حرص كل دولة على السيادة القطرية لدولها وهذا أدى إلى رفض وجود دولة قائدة لهذا النظام الإقليمي.

2- تعدد مصادر التهديد الداخلية والخارجية وتباين أولويات هذا التهديد من دولة إلى أخرى، مما أدى إلى غياب إستراتيجية شاملة تجاه امن الخليج.

3- تباين المصالح والسياسات بين دول المجلس ، مع غياب القدرة على تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس.

4- التبعية للخارج من خلال الاعتماد على الغرب في توريد الأسلحة إلى دول المجلس وما يتبع ذلك من استجلاب للخبراء والمدربين و إرسال البعثات العسكرية للخارج والحاجة المستمرة لقطع الغيار والمستشاريين العسكريين ، كل هذه الأمور جعل من امن الخليج تابعاً للغرب خاصة مع إدراك دول المجلس لعدم قدرتها عن الدفاع عن نفسها [1].

---

(1) محمد إدريس . **دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي** ، المستقبل العربي ، مجلد19، عدد 215 ، كانون ثاني1997 ، ص47-52-53.

3.1.2.4 متطلبات أمن الخليج العربي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي.

هناك عدد من المتطلبات على دول الخليج مراعاتها من اجل الوصول إلى امن خليجي مستقل ، بعيدا عن التدخلات الأجنبية والتهديدات الإقليمية ، ومن هذه المتطلبات:-

1- تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون بشكل كامل.
2- توسيع عضوية مجلس التعاون بحيث يشمل العراق واليمن.
3- العمل على جعل امن الخليج العربي مرتبط بالأمن القومي العربي.
4- إيجاد رؤية موحدة بين دول المجلس حول طبيعة ومحددات العلاقة مع الولايات المتحدة.
5- العمل على الحد من التفرد الأمريكي بالقرارات المتعلقة حول الترتيبات الأمنية في الخليج[1].
6- الاعتماد على الأيدي العاملة العربية بدلا من الأجنبية.
7- العمل والتعاون مع دول المنطقة وإعطاء الأولوية للاستقرار وامن الخليج.
8- توحيد الجهاز الدبلوماسي لدول المجلس من اجل شرح وتوضيح فكرة الأمن الخليجي لدى الهيئات الإقليمية والدولية[2].

ستبقى قضية امن الخليج أهم القضايا التي ستواجه دول مجلس التعاون في الأمد القريب والبعيد، فطالما بقيت هذه المنطقة مصدرا للنفط والطاقة سيكون الاهتمام العالمي كبيرا بمستقبل الأمن المحيط بمنطقة الخليج ، وستستغل الولايات المتحدة من خلال موقعها في صدارة العالم للسيطرة على امن الخليج والتحكم فيه عن طريق تصدير قيمها من الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، في مقابل التوسع الاقتصادي وتكديس الثروة والمال والنفط ، وهذا كله يتم عبر الآلة العسكرية الأمريكية ، التي تنفذ كل السياسة الأمريكية في المنطقة[3].

---

(1) د.ياسين سويد ، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2004) ، ص212-213.

(2) نايف علي عبيد . **دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل** ، المستقبل العربي ،عدد164، نيسان 1995، ص112.

(3) لورنس كوب ، **الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي** ، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2006) ، ص4.

2.2.4 الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي .

تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من غياب مفاهيم الديمقراطية في مجتمعاتها ، وأفتقارها لوجود نظام سياسي حديث يتلاءم مع النقلة النوعية في مجال الاقتصاد والذي أحدثته الثورة النفطية في بلاد الخليج العربي. ورغم ذلك تشهد دول المجلس محاولات حثيثة من جانب الأنظمة السياسية في السعي نحو عملية للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي ولكن بشكل بطيء جدا. وقبل الخوض في تفاصيل هذه القضية يجب أولا إلقاء نظرة حول مفهوم التحول الديمقراطي واهم أسسه ومتطلباته.

وتعد قضية التحول الديمقراطي من أكثر القضايا تحديا لدول المجلس لأنه يتطلب إبداعا فكريا وتنظيميا في رسم صورة لأساليب المشاركة السياسية بما يتلاءم مع بيئة التجمعات في دول الخليج العربي. ويعتقد بعض المفكرين في دول الخليج إن تطبيق الديمقراطية الغربية على تجمعات الخليج ربما يسبب ضرر أكثر من فائدته ، لان الروح العشائرية والعلاقات القبلية ما زالت موجودة وبقوة[1]. وتعد الثورة النفطية في الخليج أكثر العوامل تأثيرا في مسيرة الديمقراطية والإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

1.2.2.4 تأثير الوفرة النفطية على تشكيل النظام السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

هناك تأثيرات أحدثتها الثروة النفطية على شكل النظام السياسي في دول الخليج العربي، ومنها:-

1- تحولت هذه الدول إلى "دول ريعيه" تعتمد على تصدير النفط كمصدر أساسي للدخل القومي.
2- تلعب الدولة الريعية الدور المهيمن على الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية وتبتعد كثيرا عن الوظائف الحديثة للدولة.
3- تداخل المصلحة العامة والمصلحة الخاصة في الدولة الرباعية، مما أدى إلى الازدواجية بين أموال الأسر الحاكمة ومال الدولة.

---

(1) نايف علي عبيد ، **دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل** ، مصدر سبق ذكره ، ص 109.

4- يشكل الإنفاق العام احد أهم مميزات الدولة الرباعية.

5- ظهور فئات اجتماعية حديثة مرتبطة أساسا بنتاج النفط ، فظهرت طبقات برجوازية وطبقات تجار وعمال وتنامي قوة الطبقة الوسطى بشكل ملحوظ.

6- ترسخ دور القبيلة في المجتمعات الخليجية باعتبارها هي الهوية الحقيقية على حساب الانتماء للدولة الوطنية[1].

7- زيادة مركزية الدولة مع تكريس دور الأمن والنخب الحاكمة من خلال تحكمها بمصادر النفط وتسويقه ، وتوسيع أجهزة الأمن والجيش من خلال تسليمها وتدريبها لتكون حماية للنظم الحاكمة[2].

إن تأثيرات النفط على شكل النظام السياسي في دول المجلس ، لم يمنع ظهور دعوات إصلاحية وتجديدية للنظام السياسي منذ بداية التسعينات ، وقد ساعدت عدة عوامل في ظهور تلك الدعوات ومنها:-

1- نمو الطبقة الوسطى وزيادة مطالبها بعقد اجتماعي جديد.

2- انتشار التعليم في دول الخليج ، خاصة أولئك الذين يدرسون في الخارج وجاءوا ينقلوا تجربتهم هناك.

3- الزيادة المطردة في عدد السكان مما أدى لتلاشي دولة الرفاهة ، وارتفاع نسب البطالة وتفشي الفقر.

4- حاجة بعض النخب السياسية لتجديد مصادر شرعيتها من خلال بعض الإصلاحات الديمقراطية.

5- زيادة الضغوط الأمريكية على حكام الخليج خاصة بعد حرب الخليج الثانية[3].

---

(1) احمد منيسي ، **التحول الديموقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة حالة البحرين وسلطنة عمان وقطر**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ، ط1 ، 2009) ، ص28-29.

(2) محمد السعيد إدريس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 62.

(3) عبد الرضا علي أسيري .**التحول الديمقراطي في مجلس التعاون الخليجي** ، السياسية الدولية ، عدد 43 ، عدد67 ، يناير 2007، ص 34.

2.2.2.4 العوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي.

هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي ومن هذه العوامل:-

1.2.2.2.4 العوامل الداخلية.

1- العوامل الاجتماعية:- أدت الزيادة في نسبة التعليم إلى تنامي الدعوات الداعية للإصلاح السياسي. في المقابل عجزت الدولة الخليجية على تلبية حاجات كبيرة من السكان فأدى ذلك إلى انتشار البطالة والفقر ، فزاد ذلك من سخط الشعب على النظام السياسي المطالبين بالتغيير والإصلاح.

2- العوامل الاقتصادية:- إن غياب دولة الرفاهة وعجز الدولة على تلبية احتياجات مواطنيها ، دفعت مواطني تلك الدول إلى المطالبة بالمشاركة السياسية والحكم.

3- العوامل السياسية:- زيادة التوترات داخل دول مجلس التعاون ، كما نشهد حاليا في السعودية والبحرين وعمان والكويت ، هذه التوترات أدت إلى تنازلات من قبل النظم الحاكمة لصالح المطالب الشعبية ، من خلال توسيع المشاركة السياسية وإجراء الانتخابات وتكوين مجالس بلدية منتخبة[1].

2.2.2.2.4 العوامل الخارجية.

1- تأثير حرب الخليج الثانية عام 1991:- فقد أظهرت حرب الخليج الثانية نقاط ضعف مجلس التعاون الخليجي خاصة وظيفته الأمنية التي عجزت عن تأديتها في حماية امن الخليج ، وقد عزى بعض المراقبين أسباب تلك الكارثة بغياب المشاركة الشعبية في الحكم ، فتزايدت المطالب الشعبية

---

(1) ولاء علي البحيري .**التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي :الواقع والأفاق المستقبلية ،** شؤون عربية، عدد123، خريف 2005 ، ص 208-212.

والحزبية بضرورة إجراء مراجعة شاملة للواقع السياسي والعمل على توسيع المشاركة الشعبية وضرورة إجراء الانتخابات.

2- التهديدات الإقليمية:- فالتهديد الذي شكله العراق للكويت دفع الكويت لإجراء إصلاحات سياسية شاملة جعلتها في مقدمة الدول الخليجية في مجال الديمقراطية .

3-التجارب الديمقراطية العربية:- إن الإحداث التي جرت في مصر وتونس وليبيا واليمن ، انعكست بشكل ايجابي على المجتمعات الخليجية في إعطائهم أمل في التغير والإصلاح .

4- ضغوط المؤسسات المالية العالمية:- فبعد حرب الخليج الثانية ونتيجة للإنفاق العسكري الخليجي الذي أدى إلى عجز في الميزانية ، توجهت دول الخليج إلى صندوق النقد الدولي من اجل اخذ قروض، فاشترط البنك الدولي على دول المجلس تنفيذ بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية من اجل مساعدتهم وهو ما تم فعله.

5- تصاعد الضغوط الأمريكية المطالبة بالتحول الديمقراطي:- فبعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001 ذهبت الولايات المتحدة إلى القول بان غياب الديمقراطية في الخليج العربي ساهم في خلق بيئة ملائمة لتنامي الفكر الأصولي والإرهابي . وجاءت مبادرة كولن باول عام 2002 بدمقرطة المنطقة تمهيدا لفرض الوصاية الأجنبية على منطقة الخليج العربي[1].

6- ثورة المعلومات والاتصالات:- ساعدت تلك الثورة في نشر قيم الديمقراطية والحرية لدى العالم اجمع. فمن خلال الانترنت وعصر الفضائيات أصبح الحصول على المعلومة أسهل وأسرع، وقد ساعدت هذه الثورة المعلوماتية في الثورات العربية في مصر وتونس وليبيا واليمن[2].

---

(1) نصرة عبد الله البستكي ، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق** ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1 ، 2003) ، ص 177.

(2) ولاء علي البحيري ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 219-222.

3.2.4 العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي.

بعد اكتشاف النفط في دول مجلس التعاون والبدء في استخراجه وتصديره إلى العالم ، بدأت عندها مرحلة جديدة في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي ، فدخلت من أوسع أبواب التاريخ مرحلة الحداثة والعصرية والتطور في كافة جوانب الحياة . لم تكن منطقة الخليج العربي مهيأة لمثل هذه المرحلة خاصة من النواحي السياسية والسكانية ، إذ تمثل المساحة الشاسعة لمنطقة الخليج العربي مع قلة الكثافة السكانية عاملا سلبيا في مسيرة التحديث ، فهذه المرحلة تتطلب وجود آلاف الأيدي العاملة من المهرة والعمال والمتخصصين القادرين على تحويل عائدات النفط المالية إلى مشاريع تنموية طموحه ، ومن هنا بدأت مشكلة العمالة الأجنبية الوافدة تدخل ضمن التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحالي.

1.3.2.4 أسباب هجرة العمالة الوافدة إلى دول الخليج العربي.

هناك أسباب متعددة للهجرة ومنها:-

1. العوامل المرتبطة بالجغرافيا السياسية: وهذه مقترنة بالعمالة الفارسية بالخليج.
2. العوامل الثقافية: تشابه الثقافة بين دول الخليج والعمالة الوافدة من خلال اللغة و الدين والعادات والتقاليد.
3. العوامل التاريخية التي أثرت في حركة الهجرة إلى الخليج كالحرب العالمية الثانية والحروب العربية الإسرائيلية.
4. العوامل الاقتصادية: فالمستوى المعيشي في منطقة الخليج العربي هو عامل جذب للعمالة الوافدة[1].

2.3.2.4 أثر العمالة الوافدة على دول مجلس التعاون الخليجي.

هناك عدد من الآثار السلبية نتيجة تضخم حجم العمالة الوافدة على الصعيد السياسي أو الثقافي ومن هذه السلبيات:-

---

(1) خديجة عمر ناصر ، **تنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي** ، (بيروت :مركز الدراسات العربي الأوروبي ،1998) ، ص 80.

1. تزايد عدد الحوادث الأمنية المرتبطة بالعمالة الوافدة مثل المخدرات وجرائم القتل والسرقة.

2. تزايد أحتمال توطين العمالة الأجنبية في دول المجلس على حساب الهوية القومية في الخليج العربي.

3. تهديد الأمن القومي الخليجي بسبب ولاء العمالة الأجنبية إلى بلادانها، واكبر تهديدا هنا دور العمالة الفارسية في إثارة العلاقة السياسية في البحرين والإمارات[1].

4. بروز المدن الأجنبية التي تقطنها العمالة الأجنبية والتي تكون غالبا خارج السيطرة الأمنية المحلية[2].

5. تفشي البطالة لدى أبناء دول مجلس التعاون.

6. استنزاف الموارد الاقتصادية لدول الخليج من خلال التحويلات المالية إلى الخارج[3].

4.2.4 القضايا الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

تعتبر الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون من مخلفات الاستعمار البريطاني للمنطقة والذي استمر حوالي قرن من الزمن ، فقد اصطنعت بريطانيا تقسيمات حدودية لخلق تشكيلات سياسية ودويلات لا تتماشى مع الواقع الجغرافي والديموغرافي للمنطقة ، فقاموا بحذف أجزاء من دول وإضافتها إلى دول أخرى وهكذا[4].

وقد سهل ذلك عليهم توقيع عدد كبير من الاتفاقيات مع حكام وشيوخ الخليج ، ويقول جيفري آرثر الذي كان أخر المقيمين البريطانيين في الخليج "عندما حاولت بريطانيا أن تفتش عن جميع المعاهدات التي تربط بينها وبين إمارات الخليج لم تستطع حصرها، وبالتالي فقد اكتفت بالنص على إلغاء جميع الاتفاقات دون حصر عندما قامت بريطانيا بتبادل وثائق الاستقلال"[5].

---

(1) عبد الرحمن علي بن عبد الرحمن باعشن ، **العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي** ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ،1997) ، ص 167.

(2) ابتسام الكبتي وآخرون ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 55.

(3) محمد صادق إسماعيل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 26.

(4) محمد السعيد إدريس ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 53.

(5) محمد الرميحي . **الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي** ، المستقبل العربي ،عدد 13،آذار 1980، ص 77.

وبهذا استطاع البريطانيون زرع بذور الشقاق بين دول الخليج من خلال خلق مناطق حدودية غير محكومة بأي اتفاقية ، فنشبت نزاعات حدودية بين البحرين وقطر، والسعودية والإمارات وعمان، وبين عمان والإمارات، ولم تقتصر تلك الخلافات على دول المجلس فقط بل امتدت إلى دول الجوار من خلال النزاع الإماراتي الإيراني والعراقي الكويتي.

وتؤثر النزاعات الحدودية على أداء مجلس التعاون ، خاصة بعد فشله في حل النزاع القطري – البحريني والذي تطور إلى حد الاشتباك المسلح عام 1986. وتشكل هيئة تسوية المنازعات التابعة للمجلس الأعلى الإطار القانوني لحل مثل هذه المشاكل ، ولكن المشكلة هنا أن قراراتها غير إلزامية للدول المتصارعة. فيجب على دول المجلس إيجاد صيغة توافقية لحل جميع القضايا الحدودية بين دول الأعضاء ، كي تستطيع هذه الدول التفرغ نحو قضايا أخرى أكثر أهمية مثل التكامل الاقتصادي وتحقيق الكونفدرالية بين دول مجلس التعاون.

5.2.4 التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

استنزفت التحديات الاقتصادية طاقات عمل المجلس وجهوده ، ففشلت جميع القرارات التي تم إصدارها بهدف معالجة الكثير من هذه التحديات ، فقد تم إقرار أكثر من 61 وثيقة تتعلق بالتعاون الاقتصادي من بينها 25 وثيقة إرشادية[1]. ومن أبز التحديات الاقتصادية التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي:-

1- الاعتماد الأساسي على النفط كعامل رئيسي في تشكيل الاقتصاد لدول المجلس.
2- الازدواجية في المشاريع الصناعية وعدم تنويع تلك الصناعات وذلك لغياب التنسيق.
3- غياب التخطيط الاقتصادي الجاد والهادف[2].
4- التبعية التكنولوجية للغرب.

(1) ابتسام الكتبي وآخرون ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 76.

(2) نايف علي عبيد .**دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :من التعاون إلى التكامل** ، مصدر سبق ذكره ، ص 11.

5- التمسك بالسيادة الوطنية لكل دولة مما يعيق تنفيذ الاتفاقيات المشتركة[1].

6- الفشل في الوصول إلى الاتحاد النقدي والذي سيعالج معظم التحديات الاقتصادية.

6.2.4 التحديات التي تواجه التعاون الدفاعي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

من التحديات التي تواجه التكامل الدفاعي بين دول مجلس التعاون :

1- نقص الكوادر الفنية وعدم تطبيق مبدأ التجنيد الإلزامي.

2- اختلاف أنظمة التسليح ومناهج التدريب بين دول مجلس التعاون.

3- ارتباط النفقات العسكرية لدول الخليج بمستوى عائدات النفط.

4- ضعف القوات الخليجية مقارنة مع دول الجوار مثل إيران.

5- عدم امتلاك دول مجلس التعاون برنامجا مشتركا للصناعات العسكرية.

7.2.4 قضية الاتحاد الكونفدرالي بين دول مجلس التعاون.

إن ابرز التحديات التي تواجه دول المجلس ، هو كيفية تحقيق الكونفدرالية بين دول المجلس في ضوء مسيرة عمل المجلس ، الذي أنجز ما يمكن أن نسميه أساس التحول نحو الكونفدرالية . ولكن تبقى هناك خطوات عديدة يجب تطبيقها حتى نصل إلى مرحلة الكونفدرالية , ومن هذه الخطوات :

1- تبني سياسة خارجية واحدة .

2- توحيد السياسات الأمنية والدفاعية والعسكرية لدول المجلس.

3- إصدار عملة خليجية موحدة واتحاد جمركي وسوق خليجية واحدة .

4- توحيد الأسس التعليمية والتربوية بين دول المجلس [2].

---

(1) عبد الله هدية ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 177.

(2) ابتسام الكتبي وآخرون ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 56.

8.2.4 قضية البرنامج النووي الخليجي .

تمثل قضية امتلاك دول مجلس التعاون للطاقة النووية السلمية تحدي كبير لدول المجلس ، فامتلاك هذه التكنولوجيا سيساعد دول مجلس التعاون على تنفيذ مشروعات الربط الكهربائي المشتركة ليس فقط مع دول المجلس بل على الدول العربية المجاورة كالأردن والعراق وسوريا واليمن ، بالأضافة إلى استخدام هذه التكنولوجيا في تحليه مياه البحر من أجل سد النقص في مجال المياه ، خاصة في بيئة يندر فيها سقوط الأمطار . ومن أجل ذلك أقُر في مؤتمر قمة مجلس التعاون في كانون أول عام 2006 الذي عقد في الرياض إنشاء برنامج نووي خليجي للاستخدام السلمي مع ضرورة التأكيد على التعاون مع وكالة الطاقة الذرية الدولية . وفي عام 2009 طرحت مناقصة في دولة الإمارات لبناء أول مفاعل نووي خليجي وفازت في هذه المناقصة شركة كورية جنوبية متخصصة في مجال الطاقة النووية وسيستغرق بناء هذا المفاعل خمس سنوات [1].

9.2.4 قضية توسيع عضوية المجلس.

يواجه مجلس التعاون تحدي توسيع عضوية المجلس ، ويتمثل هذا التحدي بعدم وجود نص في النظام الأساسي يبيح توسيع عضوية المجلس. وقد مثلت الأحداث الدولية التي جرت منذ تشكيل المجلس حتى الوقت الحالي فرصة أمام مجلس التعاون من أجل تعزيز التعاون العربي الموحد من خلال توسيع العضوية لتشمل العراق واليمن ، فالعراق بعد أنتهاء حكم صدام حسين أصبح أكثر واقعية في التعامل مع جيرانه من دول المجلس ، ويشكل أنضمام العراق للمجلس فرصة لمنع أيران من السيطرة على العراق ، بالأضافة إلى مساعدة العراق في أعادة أعماره بعد أنتهاء الحرب.

وفي الآونه الأخيرة طرأ تطور دراماتيكي في هذا الجانب ، وتمثل هذا التطور بدعوة مجلس التعاون كلا من الأردن والمغرب إلى الأنضمام لعضوية المجلس. وجاءت هذه الدعوة في خضم الثورات العربية الحالية وكأنما مجلس التعاون يريد ان يؤكد أنه مجلس ممالك الدول العربية .

---

(1) نايف علي عبيد ، **دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :من التعاون الى التكامل** ، مصدر سبق ذكره ، ص 111.

فمجلس التعاون يريد من خلال ذلك إلى الحفاظ على الأنظمة الملكية العربية من خلال السماح للأردن والمغرب بالأنضمام للمجلس ، وكأنما يريد مجلس التعاون أن يقول من دخل مجلس التعاون فهو آمن.

وقد أعتذرت المغرب عن الأنضمام للمجلس بدعوى أنه يريد التركيز على أتحاد المغاربي العربي، أما الأردن فرحبت بهذه الدعوة وقبلت دخول مجلس التعاون الخليجي ، فدخول الأردن كعضو في المجلس سيحقق لها مكاسب اقتصادية كبيرة ، من أهمها الأستثمارات الخليجية في الأردن خاصة في قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة ، بالأضافة إلى تشغيل الأيدي العاملة الأردنية في دول الخليج باعتبارهم مواطني دول المجلس وفق أتفاقيات المجلس الموقعة ، هذا سيعزز من أقتصاد الأردن ويقوي بذلك أركان حكمه الملكي والذي واجه مؤخرا أزمة داخلية كان محورها الأداء الأقتصادي للحكومة الأردنية . فحصول الأردن على عضوية المجلس سيحل قضايا صعبة واجهتها الأردن في الأعوام السابقة.

أن القضايا التي تواجه عمل مجلس التعاون لا يمكن مواجهتها إلا بتحقيق التكامل التام في كافة المجالات ، فهذه التحديات لا يمكن مواجهتا بشكل منفرد فهي أكبر من امكانات أي دولة خليجية، ويتطلب ذلك وضع السياسات المشتركة والإستراتجيات الشاملة التي تحدد الأهداف بشكل مباشر مع وجود أداة رقابية تمارس مهامها وصلاحياتها في مراقبة تلك تنفيذ الخطط والإستراتجيات. فتحقيق التكامل السياسي والأقتصادي الحقيقي كفيل بحد ذاته في مساعدة مجلس التعاون في التغلب على هذه التحديات .

ولكن هذا لا يحدث إلا بعملية تحول ديموقراطي حقيقي داخل دول مجلس التعاون تهدف إلى أشراك أكبر قطاعات من الشعب في صنع السياسة العامة لدول الخليج العربي عن طريق أنشاء برلمانات حقيقية تعبر عن تطلعات الشعب مع وجود أحزاب سياسية قادرة على ممارسة مهامها بكل أستقلالية ، وهذا لن يحدث إلا بفصل تام بين الأسر الحاكمة وبين النظام السياسي فتحويل هذه النظم إلى ملكيات دستورية قد يكفل نجاح عملية التحول الديموقراطي الخليجي.

الفصل الخامس : السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون وقضاياه الخارجية.

تمهيد

سيتناول هذا الفصل السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي لمعرفة مدى تحقيق التكامل في هذا المجال ، وهل وصل مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثين عاما من أعلانه من تكوين سياسة خارجية مشتركة أو هل نجح مجلس التعاون في رسم الخطوط العريضة لسياسة خارجية موحدة . وما مدى أنعكاس أختلاف دول مجلس التعاون الخليجي في سياستهم الخارجية على العلاقات البينية لدول مجلس التعاون ، وهل يؤثر ذلك على العملية التكاملية والتي تطمح دول المجلس إلى الوصول إليها بعد تحقيق العديد من الأنجازات التي تمهد إلى هذه المرحلة التي طال أنتظارها.

وسيتحدث هذا الفصل أيضاً عن أهم القضايا الخارجية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي خاصة العلاقة مع أيران والعراق ، وترتبط تلك القضايا بمواقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العلاقة مع أيران والعراق وموقف دول المجلس من دخول اليمن لمجلس التعاون الخليجي، وما مدى أنعكاس تلك القضايا الخارجية على العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي .

وفي ضوء ذلك سيتحدث المبحث الثالث عن مستقبل مجلس التعاون الخليجي في ضوء تلك المعطيات السابقة ، وما هي أمكانية تطور مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة التكامل التام ، وتوسيع عضوية المجلس لتشمل دول جديدة مثل الأردن والمغرب كما حصل مؤخراً.

المبحث الأول:- التعاون والتنسيق في السياسة الخارجية بين دول مجلس التعاون.

يشكل موضوع العلاقات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي أهمية بالغة للباحثين في مجال النظام الإقليمي الخليجي ، وتنبع هذه الأهمية من تداخل العلاقات والمصالح بين دول الخليج العربي والأطراف الدولية. ويشكل موضوع النفط والأمن محوراً هذه العلاقات ، ومصدراً لتطورها أو تدهورها. ونظراً لمكانة الخليج الإستراتيجية من الناحية المكانية ومن الناحية الاقتصادية لما تتمتع به من ازدهار اقتصادي لارتفاع عوائد البترول ، وزيادة الاستثمارات الخليجية في الدول الغربية ، تنظر هذه الدول إلى الخليج العربي كمنطقة نفوذ ومصالح دائمة ، فتسعى دائماً إلى ضمان مصالحها في المنطقة حتى لو اضطرت لاستخدام القوة العسكرية . ولا تقتصر العلاقات الخارجية لدول الخليج مع الدول الغربية ، بل تمتد إلى العالم الإسلامي وشرق آسيا ، وتمثل دول مجلس التعاون سوقاً استهلاكية كبيرة للمنتوجات الصناعية الأسيوية خاصة في مجال الالكترونيات ، ويمثل نفط الخليج محوراً أساسياً في الصناعات الأسيوية ومصدراً حيوياً لكل من الصين واليابان . وبسبب تلك الأهمية نسج مجلس التعاون الخليجي علاقاته الخارجية بناءاً على تلك المعطيات الاقتصادية والأمنية ، فأضحت تلك العلاقات مصدراً للتقدم والتفاؤل ومصدراً آخر للحذر والترقب. فبينما تتزايد العلاقات الخارجية وتتداخل بحكم المصالح الدائمة للدول ، تتزايد بدورها التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لمجلس التعاون ، فأصبحت تلك العلاقات عبئاً على دول المجلس لما تبنى عليها من مطالب أمنية وسياسية واقتصادية ، وتحاول كل دولة فرض سيطرتها على المنطقة من خلال تقديم مساعداتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية مقابل تنفيذ بعض المطالب التي تنتقص من سيادة دول مجلس التعاون وتجعلها لقمة سائغة لدى الدول الأخرى.

ولكن قبل البدء في دراسة العلاقات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي ، هناك ثلاث مستويات للتحليل في السياسات الخارجية للمنظمات الإقليمية وهي:-

1- العلاقات الدولية للمنظمة الإقليمية باعتبارها إرادة وشخصية مستقلة عن أعضائه ويملك حق تمثيل أعضائه تجاه الدول الأخرى ، أي انه يعبر عن إرادة أعضائه.

2- إن العلاقات الدولية داخل المنظمة الإقليمية تكون مجرد إداة لتنسيق المواقف بين الدول الأعضاء .

3- إن المنظمة الإقليمية لا تتدخل بالعلاقات الخارجية لدولها ، ولكن تسعى المنظمة الإقليمية إلى التنسيق بين أعضاءها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، وهو ما يظهر جلياً في العلاقات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي [1]. وقد ترك مجلس التعاون لكل دولة حرية اتخاذ قراراتها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فمجلس التعاون لم يحدد في أهدافه توحيد السياسة الخارجية لدول المجلس [2] .

أن السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تبدا بالعلاقات الخليجية الدولية وخاصة الأمريكية ، وتسعى جميع دول الخليج العربي إلى إقامة علاقات قوية مع الولايات المتحدة ، وان هذه العلاقات لا تتأثر بالوضع السياسي في منطقة الشرق الأوسط أو بالعلاقة مع إيران ، فعندما شنت إسرائيل حربين على لبنان وقطاع غزة لم نرى أي تغيير قد حصل في العلاقة الأمريكية الخليجية ، بل وقفت جزء من دول الخليج العربي ضد حزب الله وحماس، وحتى الدول التي أيدت حزب الله وحماس مثل "قطر"لم تتأثر علاقتها بالولايات المتحدة وهي الدولة التي تضم أكبر قاعدتين أمريكيتين في المنطقة وهي قاعدة السيلية والعيديد .

وتتبني تلك السياسة على المصالح المشتركة للطرفين فلا تستطيع دول الخليج العربي ان تقف ضد الولايات المتحدة ، حتى لا ترفع الغطاء الأمني عن الخليج العربي وتصبح مكشوفة لأيران، فالمقابل تسعى الولايات المتحدة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس خاصة فيما يتعلق بالمطالب الديموقراطية وحقوق الأنسان.

ولكن تمارس بعض دول الخليج العربي كقطر وعمان سياستها الخاصة بها تجاه أيران ، والموقف من حركات المقاومة كحركة حماس وحزب الله ، فقطر وعمان تتمتعان بعلاقات إستراتجية مع إيران وهذا ينعكس سلبا على العلاقات البينية لدول مجلس التعاون في ضوء عدم تبلور سياسة خارجية موحدة تجاه العلاقة مع إيران.

---

(1) عبد الله الاشعل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص181.

(2) **المصدر نفسه** ، ص183.

لكن ما هو مدى انعكاس العلاقات الأمريكية – الخليجية على العلاقات الداخلية لدول المجلس ، فنلاحظ أن العلاقة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة ثابتة لا تتغير رغم التحولات الإقليمية والدولية ، أما العلاقات الداخلية لدول المجلس فتشهد نوعا من التأزم حينا وانفراجا حينا آخر ، وما يدل على ذلك موقف دول المجلس من حربي لبنان وقطاع غزة والتي شنتها إسرائيل في صيف 2006 ونهاية عام 2008 على التوالي.

وكشفت هاتين الحربين مدى الصدع الذي أصاب العلاقات الخليجية ، فغدت المواقف الخليجية أثناء الحرب متباينة ومتناقضة. ففي حرب لبنان عام 2006 وقفت السعودية والكويت والإمارات والبحرين ضد حزب الله معتبرة إن الحرب مبررة من قبل العدو الإسرائيلي ، بينما أيدت عمان وقطر حزب الله. أما في حرب غزة عام 2008 فوقفت السعودية والكويت والإمارات والبحرين ضد حماس واعتبرت إن إطلاق الصواريخ تجاه إسرائيل هو الذي أشعل فتيل الحرب ، بينما دعت قطر إلى عقد قمة عربية لإدانة العدوان ، بينما اكتفت السعودية وحلفائها من دول الخليج بعقد مشاورات حول الحرب على غزة على هامش القمة الاقتصادية العربية في الكويت[1]. فتبين هذه الإحداث أن انعكاس العلاقات الأمريكية على دول الخليج ذو اثر سلبي ، بينما تحتفظ جميع دول الخليج بعلاقات متينة مع الولايات المتحدة على اختلاف توجهاتها ومواقفها من القضايا العربية والإقليمية. فالثابت في هذه المعادلة هي السياسة الخارجية الخليجية تجاه الولايات المتحدة ، والمتغير هي أنعكاس تلك السياسة على العلاقات الداخلية لدول مجلس التعاون.

أما السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون تجاه الأتحاد الأوروبي فترتكز بالأساس على قاعدة الأقتصاد و التجارة المتبادلة بين الطرفين ، وتتوحد السياسة الخارجية الخليجية صفا واحدا في رفضها المطلق في الربط بين توسيع العلاقات التجارية مع أوروبا وبين إجراء أصلاحات سياسية وديموقراطية في دول الخليج العربي[2] . ورغم ذلك تواجه السياسة الخارجية لدول

---

(1) جمال سند السويدي (محرر) ، **الخليج وتحديات المستقبل** ، (أبوظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتجية ، ط1 ، 2008) ، ص54- 55.

(2) صالح بن عبدالرحمن المانع. **العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والطموح**، المستقبل العربي، عدد268، حزيران 2001، ص168.

مجلس التعاون أشكاليات متعددة ، فبينما ينطلق الاتحاد الأوروبي في علاقته على أساس موحد ومنسق ومدعوم من قبل جميع دول الاتحاد حكومات وقطاع خاص ، نرى أن مجلس التعاون لا ينطلق من موقف موحد فأولويات بعض دول المجلس تتناقض مع بعضها ، فهذا يؤثر على موقف المجلس في سير العلاقات خاصة مع غياب عملة خليجية موحده واتحاد جمركي فعال . وفي ضوء غياب إستراتيجية موحدة لدول مجلس التعاون ، والاستمرار في السياسات التقليدية والذاتية التي تعطي الأولوية لمصالح الدولة الوطنية على حساب المصالح الإقليمية ، هذا كله يصعب من الوصول إلى اتفاقيات شاملة مع الاتحاد الأوروبي[1] .

وهذه الأشكاليات تتكرر في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون تجاه أيران فلا توجد سياسة موحدة تجاه العلاقة مع أيران ، فدول مجلس التعاون تنطلق بعلاقتها مع أيران وفق مصالحها الداخلية والوطنية حتى لو كانت تلك المصالح ضد مصالح دول آخرى في المجلس ، وهذا ينعكس سلبا على العلاقات الداخلية لدول المجلس . وهذا لا ينفي أن هناك نقاط مشتركة تتمثل في موقف دول مجلس التعاون فيما يتعلق بالجزر الأماراتية الثلاث ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس وتأكيد المجلس على أهمية الحل السلمي لأزمة البرنامج النووي ، وحث إيران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والالتزام بالمعايير الدولية للطاقة الذرية[2].

أما فيما يتعلق بالصراع العربي الأسرائيلي فتتوحد السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي حول المطالب التاريخية للشعب الفلسطيني في أقامة دولته على حدود عام1967 ، وأسترداد باقي الأراضي العربية الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية.

تواجه دول المجلس إشكاليات في إدارة علاقاتها الخارجية مع الأطراف الدولية ، فلا توجد إستراتيجية واضحة وموحدة تجتمع عليها دول المجلس ، فكل دولة من دول المجلس تدير علاقاتها وفق ما تقتضيه مصالحها الوطنية وليست الإقليمية وهذا يضعف دور مجلس التعاون

---

(1) صالح بن عبد الرحمن المانع ، **مصدر سبق ذكره** ، 170.

(2) محمد السعيد إدريس. **الخليج والأزمة النووية الأيرانية** ، السياسة الدولية ، مجلد 42 ، عدد165 ، يوليو 2006، ص121-122.

في إن يكون طرفاً قوياً في إدارة العلاقات الخارجية لدول المجلس . ونرى إن الدول الكبرى تسعى إلى التعامل مع الدول الخليجية كلاً على حده وتتجنب بذلك التعامل مع مجلس التعاون كطرف رئيسي في تشكيل وإدارة تلك العلاقات بين النظام الخليجي والدول الكبرى.

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فيمكن القول بأن المجلس لم يستطع حتى الآن أن يبلور موقفاً موحداً، أو حتى متناغماً، تجاه بعض القضايا السياسية الكبرى التي تجابهه، وإذا بدأنا بواحدة من أهم هذه القضايا ، وهي تلك المتعلقة بالعلاقة من إيران ، سنجد أن المواقف متباينة داخل المجلس ما بين اعتبار إيران عدواً أو خصماً لا شك فيه ، أو اعتبارها صديقاً أو صديقاً محتملاً على الأقل.

وفيما عدا الخلاف داخل مجلس التعاون حول "الخطر الإيراني" يوجد عدد من قضايا الخلاف الأخرى، كالموقف من العلاقة مع عراق ما بعد صدام حسين ، ومن قضية التطبيع مع إسرائيل، والخلاف حول الموقف من المقاومة والقمة الاستثنائية التي اقترحتها الدوحة لمواجهة العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية 2008 ومطلع 2009، ناهيك عن الخلافات الثنائية بين عدد من الدول الأعضاء ، والتي احتاج واحد منها إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه. وقد يقال إن الاتحاد الأوروبي نفسه الذي يعتبر أنجح نماذج التكامل في التاريخ المعاصر لم يستطع حتى الآن أن يبلور سياسة خارجية مشتركة، فلماذا نطالب مجلس التعاون الأحدث منه عمراً بذلك؟ وهو قول صحيح، غير أن الاتحاد الأوروبي نجح في تحييد أثر الخلافات السياسية بين أعضائه في عملية التكامل الاقتصادي ، وهو أمر لا يبدو متحققاً في حالة مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني : القضايا والتحديات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي .

يواجه مجلس التعاون الخليجي مجموعة من القضايا والتحديات الخارجية التي تحيط به من كل جانب ، نظراً لمكانة الإقليم الجغرافي من الناحية الأمنية والاقتصادية والسياسية ، ومن أبرز تلك القضايا والتحديات :-

1.2.5 التحدي الإيراني.

تعتبر قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى , طنب الصغرى, ابوموسى) محور الخلاف الإيراني –الخليجي . فمنذ احتلال تلك الجزر عام 1971 أي قبل تشكيل مجلس التعاون، لم يتوصل طرفي النزاع إيران والإمارات إلى اتفاق ينهي هذه الأزمة ، وبعد تشكل مجلس التعاون أكدت جميع قمم المجلس على رفض الادعاءات الإيرانية بأحقيتها بالجزر ، وان احتلال هذه الجزر يهدد السلم والأمن الدوليين .

ودعت القمم الخليجية إيران إلى إحالة هذا الملف إلى محكمة العدل الدولية ، وهذا ما رفضته إيران بشكل دائم[1]. ومن القضايا المحورية الأخرى هي مطالبة إيران بالبحرين باعتبارها المحافظة رقم 16 في إيران وتدعي إيران أن البحرين هي جزء من إيران احتلته بريطانيا ومنحته الاستقلال عام 1971 دون الرجوع لإيران وهي تدلل على ذلك بأن 70% من شعب البحرين هم شيعة . وبعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979 تزايدت المطالب بالبحرين ، حتى وصل الأمر إلى تشكيل خلايا مسلحة هدفت إلى اغتيال شخصيات في النظام البحريني كما حصل عام 1981 [2] . وبين الفترة والأخرى تتوتر الأجواء بين دول المجلس وإيران حول تصريحات بعض المسئولين الإيرانيين حول مطالبتهم بالبحرين .

وشكلت الثورة الإسلامية الإيرانية مرحلة جديدة في العلاقة بين إيران ودول الخليج العربي ، فبعد نجاح الثورة بدأت إيران بالسعي إلى تصدير الثورة إلى دول الجوار خاصة دول مجلس التعاون مستغلة في ذلك الأقليات الشيعية الموجودة في دول المجلس خاصة الكويت والسعودية ،

---

(1) أحمد محمد طاهر .**القمة الحادية والعشرون لمجلس التعاون الخليجي:القضايا ، الابعاد ، النتائج** ، السياسة الدولية ، عدد144، نيسان 2001 ، ص154.

(2) نايف علي عبيد ، **مصدر سبق ذكره** ، ص273.

ومحاولة زعزعة الأمن والاستقرار في دول الخليج العربي تمهيدا للسيطرة عليها .

ومثلت الحرب العراقية – الإيرانية التحدي الأكبر في العلاقة الإيرانية – الخليجية ، فالعراق كان يمثل طرف التوازن الأقوى مع ايران وهو بمثابة خط الدفاع الأول لدول الخليج العربية ضد إيران. وقد أدركت دول المجلس هذه المعادلة ، وانطلاقاً من ذلك وقفت دول المجلس صفاً واحداً مع العراق في حربه ضد إيران ، وقد دعمت العراق بالمال وأعطته مجالاً حيوياً من أجل التحرك ضد إيران ، وكانت دول المجلس تعي تماماً أن سقوط العراق وهزيمته من إيران يعني وقوع الخليج العربي تحت السيطرة الإيرانية . وبعد دخول العراق الكويت في عام 1990 ما تبع ذلك من شن حرب عاصفة الصحراء عام 1991 ، دخلت العلاقات الإيرانية – الخليجية مرحلة جديدة ، أرتكزت بالأساس على طوي صفحة الماضي وبدأ صفحة جديدة يكون التعاون والتفاهم أساساً لهذه العلاقة

وقد استمر توتر العلاقات الإيرانية – الخليجية ووصلت العلاقات إلى طريق مسدود بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، وتفكيك قوته العسكرية التي كانت تمثل محور توازن القوة مع إيران . وفتح هذا الاحتلال للعراق الباب واسعاً لإيران كي تنفذ سياستها والمتمثلة بالسيطرة على العراق من خلال الأكثرية الشيعية الموالية لإيران. هذا الحدث الهام ترافق مع تصاعد التوتر بين إيران والغرب حول البرنامج النووي الإيراني وما يترتب على ذلك من تهديدات إيرانية مستمرة ضد دول مجلس التعاون باستهدافها خاصة المنشآت النفطية والقواعد العسكرية الأمريكية هناك في حال حدوث مواجهة عسكرية مع الغرب ، ولا يقتصر هذا التهديد فقط على استهداف المنشآت بل بلغ التهديد ذروته بإعلان إيران عزمها إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة في حال نفذت التهديدات الغربية بقصف المواقع النووية الإيرانية.

في المقابل يتمثل الموقف الرسمي لدول مجلس التعاون الخليجي بشأن البرنامج النووي الإيراني: -

1- ضرورة التوصل إلى حل للازمة النووية الإيرانية بالطرق السلمية عن طريق الحوار الدولي .

2- ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية بما فيها إسرائيل .

3- حث إيران على الالتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة النووية [1].

ورغم ذلك الموقف المعبرعن وجهة نظر مجلس التعاون الخليجي إلا أن دول مجلس التعاون لا تتفق على استيراتيجية واحدة وواضحة في التعامل مع إيران ، فمثلاً تتميز العلاقات الإيرانية مع كل من قطر وعمان بأنها استيراتيجية تقوم على أسس التعاون والتفاهم ، إما علاقة إيران مع باقي دول المجلس فهي علاقات متوترة وتخضع لاعتبارات داخلية وخارجية.

فالتحدي الإيراني ينعكس سلبيا على العلاقات البينية داخل دول مجلس التعاون الخليجي ، من خلال أختلاف المواقف بين دول المجلس حول طريقة التعامل مع أيران كدولة جارة أم كدولة عدوة. بالأضافة إلى الأختلاف في وجهة النظر بين دول مجلس التعاون حول طريقة التعامل مع البرنامج النووي الأيراني وأفضل الطرق لحل هذه الأزمة ، هذا الأختلاف ينعكس سلبيا على العلاقات البينية لدول مجلس التعاون من خلال تحقيق أهداف المجلس وتطوير آداءه للوصول إلى مرحلة التكامل.

فالتحدي الذي تواجه دول مجلس التعاون تجاه إيران يمكن تفاديه من خلال بناء علاقة مع إيران قائمة على الثقة المتبادلة والوعي بمصالح شعوب ودول المنطقة التي تنتظر تلك اللحظة التاريخية التي تصبح فيها المصالح الإيرانية والخليجية واحدة .

2.2.5 تحدي العراق الجديد - ما بعد صدام حسين.

قامت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في آذار عام 2003 م باحتلال العراق ، وقد شكلت تلك الحرب بداية مرحلة جديدة في الخليج العربي ، وما يتبع تلك المرحلة من تغيير في المفاهيم والسياسات الداخلية والخارجية لدول المنطقة بما فيها دول مجلس التعاون .

ويتمثل موقف مجلس التعاون الخليجي بشأن الوضع بالعراق وفق الثوابت التالية :

1- احترام وحدة وسيادة العراق .

2- التأكيد على عدم تدخل أي طرف في محاولة للسيطرة على العراق أو التدخل في شؤونه الداخلية .

---

(1) محمد صادق اسماعيل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص85.

3- اعتبار التوافق الوطني العراقي هو مفتاح إنهاء الأزمة العراقية .

4- إدانة جميع الأعمال الإرهابية بما فيها الإعمال الطائفية [1].

ويتمثل التحدي الأكبر بالنسبة لدول مجلس التعاون هو انضمام العراق إلى مجلس التعاون بعد انهيار نظام صدام حسين وتحول العراق من دولة تهدد دول الجوار إلى دولة تسعى إلى إقامة علاقات استيراتجية مع الدول المجاورة خاصة دول مجلس التعاون الخليجي ، وهذا الوضع الجديد يمثل تحدياً لدول المجلس في كيفية التعاطي معه وان كانت التصريحات الصادرة من المسئولين في مجلس التعاون ترى أن إمكانية انضمام العراق للمجلس هو سابق لأوانه ، وترى دول مجلس التعاون أن هناك عقبات تحول دون انضمام العراق للمجلس ومن هذه العقبات :

1- الاختلاف في النظم الحاكمة : فدول مجلس التعاون قطعت شوطاً في طريق التحول الديمقراطي المنشود ، أما العراق فهو يعاني من تبعات حكم صدام حسين ، بالإضافة إلى الفساد المستشري في الأجهزة الحكومية العراقية ، والطائفية التي يقوم عليها النظام السياسي العراقي الحالي .

2- الفجوة الاقتصادية الكبرى بين دول مجلس التعاون الغنية ، وبين العراق الذي يعاني اقتصاده من تبعات الحروب المتلاحقة .

3- الاختلاف الكبير في البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون والعراق[2].

هذه العقبات قد تعيق أو تأخر دخول العراق كعضو في دول مجلس التعاون ، وحتى مجيء ذلك الوقت يجب على دول مجلس التعاون أن تتبنى استيراتيجة شاملة تجاه العراق ، لتكون قادرة على إرجاع العراق إلى الصف العربي الخليجي ولقطع الطريق أمام إيران التي تهدف دائما إلى السيطرة على العراق في ظل غياب الطرف العربي خاصة فيما يتعلق بالترتيبات المتعلقة بالشؤون الداخلية العراقية .

---

(1) محمد صادق اسماعيل ، **مصدر سبق ذكره** ، ص85.

(2) اشرف محمد كشك . **تداعيات الوجود الامريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي** ، السياسة الدولية ، مجلد 39 ، عدد154، اكتوبر 2003 ، ص114.

فدول مجلس التعاون الخليجي لم تبلور موقف موحد تجاه التعامل مع العراق الجديد ، فتباين وجهات النظر بين دول مجلس حول دخول العراق إلى مجلس التعاون او فتح صفحة جديدة تقوم على التعاون الكامل بأعتبار العراق جزءا من الخليج العربي ، كل هذا قد ينعكس سلبا على دول المجلس من خلال هيمنة دولة على القرار السياسي للمجلس مما يدفع بعض دول المجلس إلى عقد أتفاقيات مع العراق خارج أطار المجلس من أجل حفظ مصالحها.

3.2.5 قضية العلاقة مع اليمن .

يعتبر اليمن من الدول الأكثر قرباً إلى دول مجلس التعاون ، من النواحي الجغرافية والتاريخية والثقافية فهو جزء من الموروث الحضاري والتاريخي لشبه الجزيرة العربية الحاضنة الكبرى لدول المجلس واليمن وشكلت الموجات البشرية التي خرجت من اليمن الى شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام الهوية البشرية للأمة العربية ، فاليمن هو منبع العروبة [1].

وعلى الرغم من كل تلك الروابط التاريخية والثقافية ، إلا أن اليمن لا يعتبر عضواً في مجلس التعاون الخليجي ، ولا ينتظر على المستوى القريب أن يكون اليمن قد حصل على عضويته في المجلس ، والسبب في ذلك أن اليمن يعاني من فوارق اقتصادية واجتماعية وسياسية تحول دون حصوله على العضوية .

ومن هذه الأسباب :-

1- تعتبر الفوارق الاقتصادية الشاسعة بين اليمن ودول مجلس التعاون احد أهم الأسباب لعدم قبول اليمن كعضو في المجلس .

2- تشكل الاعتبارات السياسية معيقاً آخر أمام اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون .

3- يعتبر العامل الأمني معيقاً آخر أمام اليمن في الانضمام لمجلس التعاون ، ويعاني اليمن منذ سنوات طوال من مشاكل أمنية كبيرة ، تتمثل في الحركة الانفصالية في إقليم صعده شمال اليمن ، أما التحدي الآخر فهو تنامي نشاط وقوة تنظيم القاعدة في اليمن .

4- البنيان الاجتماعي في اليمن يشكل عائق أيضا ، فالقبيلة في اليمن هي الدولة والدولة هي القبيلة [2].

---

(1) عبد الخالق عبد الله . **اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 26 ، عدد 1، ربيع 1998 ، ص33.

(2) المصدر نفسه ، ص36.

هذه المعيقات انفه الذكر ، لم تمنع دول المجلس من إقامة علاقات وطيدة مع اليمن وان لم تكن بالمستوى المأمول ، فتم إشراك اليمن كعضو في بعض الهيئات والمؤسسات التابعة لمجلس التعاون الخليجي وهو ما يفسر على أن مجلس التعاون يريد إشراك اليمن في مسيرة عمل المجلس وان كان بصورة تدريجية ، والسبب في ذلك أن دخول اليمن إلى مجلس التعاون بصورة مباشرة قد يسبب بعض المشاكل خاصة على صعيد العمالة اليمنية والتي تقدر بحوالي 3 مليون عامل ، فهم بالتأكيد الشريحة الأكثر استفادة في أي اتفاق بين اليمن ودول المجلس ، وهذا سيرهق كاهل الاقتصاد الخليجي الذي يعاني أصلا من مشكلة العمالة الوافدة . ولا نريد أن ننكر أن اليمن تعيش حالياً في أجواء متوترة مع بعض الدول الخليجية كقطر ، بعدما طالبت الأخيرة بتنحي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ، وهذا سبب قد يدفع بقطر إلى معارضة فكرة قبول اليمن ضمن المنظومة الخليجية بشكل نهائي ، فالعلاقة مع اليمن قد تدفع بعض اعضاء دول مجلس التعاون إلى رفض دخول اليمن إلى المجلس نهائيا بسبب الأزمة السياسية الحالية والتي انعكست سلبا على مجلس التعاون الخليجي واظهرته بصورة العاجز عن حل هذه الإزمة رغم محاولاته الحثيثة لحلها.

المبحث الثالث :- مستقبل مجلس التعاون الخليجي .

بعد مرور ثلاثة عقود على تأسيس مجلس التعاون الخليجي ، لم يستطع المجلس في هذه الفترة من تحقيق أهدافه وطموحاته التي أعلنها منذ تأسيسه . ويواجه مجلس التعاون مجموعة من المعيقات والمشاكل التي تحدثنا عنها في الفصول السابقة ، والتي أثرت بشكل مباشر في مسيرة المجلس وحدة من أدائه ، وبعد دراسة مجلس التعاون الخليجي بكافة تفاصيله وجوانبه ، نسعى من خلال ذلك إلى وضع تصور لمستقبل مجلس التعاون في ضوء المتغيرات إلى الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي .

يواجه مجلس التعاون عدة سيناريوهات مستقبلية في ضوء تطور مسيرة المجلس ومن هذه السيناريوهات :-

1. استمرار عمل المجلس بنهجه وتنظيمه الحالي .
2. تحقيق الاندماج الاقتصادي والسياسي بين دوله سواء بالاتحاد الكونفدرالي أو غيره .
3. تفكك هذا النظام وانفصام عقده .
4. سيطرة إحدى دول هذا النظام وفرض هيمنتها وسياستها على باقي دول الأعضاء .
5. توسع مجلس التعاون[1].

وفي نظرة سريعة على هذه السيناريوهات نرى أن استمرار عمل المجلس كما هو ، مع إمكانية توسعه ليشمل دول جديدة كما جرى مؤخرا من توجيه دعوة إلى الأردن والمغرب، هي السيناريوهات المحتملة . فمجلس التعاون الخليجي يحتاج إلى دماء جديدة تبث روح الحماسة داخله ، فدخول المملكة الأردنية إلى مجلس التعاون يعني الكثير للطرفين فدول المجلس تحتاج إلى دولة ذات ثقل أمني في المنطقة وهذا يتوفر في الأردن كدولة ، وتحتاج المملكة الأردنية إلى دول الخليج العربي من أجل مساعدتها لحل المشكلات الأقتصادية التي تواجه المملكة منذ عقود ، خاصة مشكلة البطالة في المملكة والتي يمكن أن تحل عن طريق الأستثمارات الخليجية

---

(1)أحمد صدام الشبيبي وآخرون، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا الراهن وأسئلة المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2008) ، ص233- 234.

في المملكة الأردنية الهاشمية ، بالأضافة إلى تشغيل العمالة الأردنية في دول الخليج العربي. فأستمرار المجلس بنهجه الحالي أمراً غير منطقي خاصة مع الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية من ثورات ، تستوجب من دول مجلس التعاون الخليجي أحداث تغيير في نهج المجلس وطريقة عمله ، وهيكليته الداخلية التي تفشل أي محاولة لتحقيق أنجازات ملموسة على أرض الواقع بسبب نظام التصويت داخل المجلس وعدم وجود أجهزة رقابية ذات صلاحيات واسعة تراقب عمل المجلس وتعمل على محاسبة المقصر في ذلك.

ولكن مستقبل مجلس التعاون الخليجي مرهون بمدى قدرته على التعاطي مع التحديات والقضايا الداخلية والخارجية ، في إطار رؤية مشتركة وواضحة ، تؤدي في النهاية إلى تحقيق المصلحة للجميع ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال الآتي :ـ

1) تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل بين دول مجلس التعاون بما يؤدي في النهاية إلى إصدار عملة خليجية موحدة .
2) توحيد السياسة الخارجية لدول المجلس تجاه القضايا الإقليمية والعالمية .
3) حل الخلافات الداخلية بين دول المجلس بالطرق السلمية ، بما فيها قضايا الحدود.
4) زيادة القوة العسكرية لدول مجلس التعاون ، لتؤدي دورها الفعال في حفظ امن الخليج العربي وقدرتها على الدفاع ، عن دولها بدون مساندة أجنبية .
5) العمل على التغلب على النزعة القطرية لدول المجلس ، مما يسهل من تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية .
6) وضع سياسة إستراتيجية بما يخص السكان ، تعمل على الحد من الاعتماد على العمالة الأجنبية قدر الإمكان .
7) تنويع مصادر الدخل لدول المجلس التعاون ، والتقليل من الاعتماد على مصدر دخل واحد[1].

هذه الشروط سابقة الذكر تحتاج إلى جهد كبير وإرادة صلبة قادرة على حل أي مشكلة تعترض

---

(1) إبتسام الكتبي وآخرون ، **مصدر سبق ذكره** ، ص142.

سبل تنفيذ تلك المقترحات ، ويجب أن تتمتع تلك الإرادة بنظرة متفحصة إلى المستقبل ، لمعرفة ما يمكن أن يحدث من تطورات قد تؤثر على مسيرة المجلس ، ووضع الحلول اللازمة لذلك .

ولا يمكن أن ننكر أن جزء كبير من طريق الوصول إلى التكامل الكامل قد تم تنفيذه ، فالأنجازات التي تم تحقيقها تعتبر أساساً متيناً لعملية التكامل ، لكن الشوط الأصعب هو ما لم يتم تحقيقه إلى الآن وابرز ما فيه العملة الخليجية الموحدة ، التي تعتبر رمز للتكامل والاندماج الكامل.

أما إمكانية انفصام عقد مجلس التعاون فهذا أمر غير ممكن ، فدول المجلس لا تستطيع الاعتماد على ذاتها في إقليم جغرافي يعتبر الأهم في العالم بل والأكثر سخونة من الناحية الأمنية ، فدول المجلس هي قليلة السكان مقارنة مع دول الجوار وبعضها لا يتمتع بمجال حيوي نتيجة صغر مساحة الدولة، وتسعى من خلال هذا المجلس إلى تعويض هذا النقص من خلال توحيد الإمكانيات والجهود الرامية إلى جعل دول المجلس دولة واحدة ، فإمكانات دول مجلس التعاون هي في خدمة جميع أعضاءها . ورغم ذلك لم يستطيع مجلس التعاون الوصول إلى نقطة الاعتماد على نفسه خاصة فيما يتعلق بالشق الأمني , فهو ما يزال خاضع للإرادة الأمريكية في المنطقة بغية حمايته من أي عدوان خارجي قد يحصل على دول مجلس التعاون . عدا عن الانجازات والمشاريع الاقتصادية التي تم تنفيذها على مدار ثلاثة عقود الماضية والتي عمت بفائدتها على دول المجلس اجمع.

أما سيناريو سيطرة أحدى دول النظام على مجلس التعاون فهو سيناريو منطقي إذا أعتبرنا أن المملكة العربية السعودية أكبر دولة في مجلس التعاون من حيث المساحة والسكان والأقتصاد هي التي تحاول أن تسيطر على مجلس التعاون من خلال أستمالة بعض دول المجلس إلى جانبها كالبحرين والكويت . لكن ذلك لا ينفي بروز دولة صغيرة كقطر التي تحاول رغم مساحتها الصغيرة وقلة سكانها أن تلعب دوراً سياسياً أكبر من حجمها وأمكاناتها ، وهي نجحت في ذلك إلى حداً بعيد من خلال تدخلها في الملفات الأقليمية الحساسة كملف لبنان والمصالحة الفلسطينية ودارفور وتدخلها أخيراً في الثورات العربية كدولة داعمة لهذه الثورات.

أن مجلس التعاون الخليجي يسير نحو التكامل الاقتصادي ولكن بشكل بطيء ، والسبب في ذلك يرجع إلى العوامل السياسية التي تحيط بالمنطقة والتي تؤثر على مسيرة المجلس ، وتبقى مسألة الوصول إلى التكامل السياسي أمراً عسيراً في ظل توجهات دول مجلس التعاون و التي يصل بعضها إلى حد التناقض والاختلاف التام ، والسبب في ذلك تمسك بعض دول المجلس بالسيادة الوطنية التي دائماً تكون أعلى من سلطة وإرادة المجلس الذي يمثل الجميع ، ومحاولة بعض الدول المجلس لعب دور سياسي اكبر من إمكانات وحجم دولتها ، الأمر الذي يؤدي إلى فرض هيمنة سياسية على بعض دول المجلس وتشكيل محاور وتكتلات بين دول المجلس ، وهذا يؤثر سلباً على مسيرة المجلس وادائة السياسي والاقتصادي.

إن الذي يجمع دول المجلس التعاون الخليجي أكثر مما يفرقه ، فالتشابه التام في جميع الأوجه والمجالات يجعل من إمكانية تطور عمل المجلس ليصل إلى مرحلة التكامل هو الأمر المنطقي والممكن تنفيذه والوصول إليه في أي وقت كان . لكن الإرادة السياسية لدول المجلس ورغبتها الحقيقة في الوصول إلى هذا الهدف المنشود هو الفيصل في هذه المرحلة ، والتي تحتاج إلى التخلي عن المصالح الذاتية للدول والعمل ضمن الوطن الواحد لتحقيق المصلحة الخليجية العليا للدول ، وهي المصلحة التي تعلو فوق كل المصالح الفئوية الضيقة.

الخاتمة.

تناولت هذه الدراسة مجلس التعاون الخليجي من خلال دراسة مدى نجاح مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أهدافه التي شكل من أجلها ، بالأضافة إلى دراسة مسيرة مجلس التعاون الخليجي على مدار ثلاثين عاماً ، وهل نجح مجلس التعاون في تطوير إدائه من خلال الأرتقاء بالمجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل التام.

أما أبرز النتائج التي توصلت أليها هذه الدراسة فهي فشل مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أهدافه نتيجة غياب الوعي السياسي بمتطلبات التكامل والتعاون بين دول الخليج العربي ، وتمسك كل دولة بسيادتها القطرية وعدم رغبتها في التنازل عن جزء من سيادتها لصالح النظام الجديد ، فأصبحت أرادة مجلس التعاون أقل من إرادة الدول الأعضاء في المجلس .

ومن النتائج الرئيسية للدراسة فشل مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التحديات الداخلية والأقليمية التي تواجه على ثلاثة عقود الماضية نتيجة غياب التنسيق الجماعي من خلال وضع الخطط والإستراتجيات الموحدة لجميع دول المجلس ، بالأضافة إلى الأختلاف في أولويات دول مجلس التعاون بالنسبة للقضايا والتحديات بين كل دولة وأخرى ، ومن القضايا التي تؤثر على مسيرة المجلس ويقع عليها الخلاف قضية أمن الخليج العربي والتحول الديموقراطي في دول مجلس التعاون وقضية توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي.

ومن النتائج الأخرى فشل مجلس التعاون الخليجي في بناء سياسة خارجية خليجية موحدة تجاه القضايا الإقليمية والدولية والعلاقة مع دول الجوار ، وهذا نابع في الأختلاف في وجهات النظر بين دول الخليج العربي حول العلاقة مع دول الجوار ، ورغبة بعض الدول في تصدر المشهد السياسي الخليجي من خلال تبني مواقف سياسية تختلف عن المجموع مما يعطيها ميزة سياسية وقدرة في التأثير في مجريات الأحداث الأقليمية والدولية ، وهذا الطموح ينعكس سلباً على مجلس التعاون ويجعل تحديد الموقف الخليجي الموحد تجاه المنطقة وقضاياها أمراً مستحيلاً.

ومن النتائج التي توصل أليها الدارس هو وجود أشكاليات فيما يتعلق بهيكلية وعمل المجلس خاصة نظام التصويت داخل المجلس والذي يجعل قرارات المجلس سارية فقط لمن يقبلها ، بالأضافة إلى غياب أداة رقابية تراقب عمل المجلس خاصة فيما يتعلق بتنفيذ الأتفاقيات الداخلية،

فضلا عن عدم وجود صلاحيات واضحة للأمين العام للمجلس والذي يجعل منصبه بلا تأثير على الدول الأعضاء. ومن النتائج الأخرى عدم وجود تمثيل شعبي لدول مجلس التعاون من خلال أنشاء برلمان خليجي موحد يعطي لشعوب الخليجي العربي الفرصة في المشاركة وصنع القرار السياسي .

وفيما يتعلق بالعلاقات الداخلية لدول المجلس فقد توصل الدارس إلى أن مسيرة المجلس يواجه بعض المعيقات من أهمها:-

الروح القطرية لدول المجلس التعاون وغياب مفاهيم الديموقراطية والحكم الرشيد ، والنزاعات الحدودية والهيمنة الأجنبية ، وضعف القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون مقارنة مع دول الجوار خاصة أيران ، بالأضافة إلى قلة عدد سكان دول المجلس مما يجعلها تعتمد على العمالة الوافدة كي تعوض النقص الحاصل .

وقد توصلت الدراسة إلى أن مجلس التعاون يعاني من غياب لمفهوم الأمن الخليجي ، مما يجعل دول المجلس تعتمد على الغرب في هذا الجانب ، خصوصا في مجال تصدير السلاح لدول المجلس وتواجد الأساطيل والقواعد العسكرية الأمريكية في بعض دول المجلس كنوع من الحماية لهذه الدول ، مما يجعل دول المجلس تابعة للولايات المتحدة خاصة النواحي الأمنية ، مما يفقدها القرار السياسي المستقل ويجعلها غير قادرة على التحكم بمواردها النفطية.

وتوصلت الدراسة إلى غياب استراتجية واضحة لدول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بعلاقته مع دول الجوار خاصة العراق وأيران ، فقيام مجلس التعاون بوضع أستراتجية واضحة في التعامل مع جيرانه خاصة أيران قد يجعل من الوجود العسكري الأمريكي أمرا لا مبرر له . أما العراق اليوم فهو بحاجة إلى طرف يدعمه أقتصاديا من أجل النهوض به بعد انتهاء الحرب التي شنت عليه عام2003 ، فأنضمام العراق لمجلس التعاون قد يعزز من مسيرة التعاون العربي الشامل ، ويمنع العراق من الوقوع تحت سيطرة أيران والتي أصبحت الطريق امامها مفتوحة لكي تحقق أهدافها في العراق.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب .

1- إبتسام الكتبي وآخرون ، **مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، (أبو ظبي : مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتجية ، ط1 ، 1999).

2- أبراهيم سليمان المهنا ، **مشروعات التعاون الأقتصادي الأقليمية والدولية : مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل** ، (ابو ظبي : مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتجية ، ط1 ، 1998).

3- أحمد ابراهيم علي ، **النظام العالمي الجديد وحرب الخليج** ، (بيروت: دار صادر ، ط1 ، 2004).

4- أحمد صدام الشبيبي واخرون ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية : قضايا الراهن وأسئلة المستقبل** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2008) .

5- أحمد منيسي ، **التحول الديموقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة حالة البحرين وسلطنة عمان وقطر** ، (أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتجية ، ط1، 2009).

6- جمال سند السويدي (محرر) ، **الخليج وتحديات المستقبل** ، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية ، ط1 ، 2008).

7- جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الأقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية**،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1979).

8- خالد محمد القاسمي ، **الخليج العربي في عالم متغير : رؤية تاريخية سياسية** ، (الأسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، ط1 ، 2000).

9- خديجة عمر ناصر ، **تنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي** ، (بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي ، ط1 ، 1998).

10- ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم ، **مناهج وأساليب البحث العلمي** ، (عمان: دار الصفاء ، ط1 ، 2000).

11- صبري فارس الهيتي ، **الخليج العربي: أرضه ، سكانه ، إقتصادياته ، جيوبولتيكيته** ،(عمان: دار الوراق ، ط1 ، 2004).

12- صموئيل هانتغتون ، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي الجديد** ، ترجمة: مالك عبيد ابوشهيوة ومحمود محمد خلف ، (ليبيا: دار الجماهيرية ، ط1 ، 1999).

13- ظافر محمد العجمي ، **أمن الخليج العربي:تطوره واشكاليته من منظور العلاقات الأقليمية والدولية** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2006).

14- عبد الرحمن علي عبد الرحمن باعشن ، **العمالة الأجنبية وأثرها الأجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي** ، (القاهرة: مكتبة مدبولي ، ط1 ، 1997) .

15- عبد الكريم علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام** ، (عمان: دار الثقافة للنشر، ط1 ، 1997).

16- عبد اللطيف المياح ، **الأستراتجية الأسرائيلية تجاه الخليج العربي** ، (عمان: دار مجدلاوي، ط1، 2004).

17- عبد المجيد شريدة ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة،علاقاته بالمنظمات الأقليمية والدولية** ، (القاهرة: معرض القاهرة للكتاب ، ط1 ، 1995).

18- عبد المنعم محمد داود ، **مجلس التعاون دول الخليج العربي ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة** ، (الأسكندرية: منشأة المعارف ، ط1 ، 1988).

19- عبدالله الأشعل ، **الأطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي** ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ط1 ، 1988).

20- عبد الله بشارة ، **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة او عقبة في طريق الوحدة العربية**، (عمان: منتدى الفكر العربي ، ط1 ، 1985).

21- عبد الله هدية ، **قضايا سياسية شرق اوسطية** ، (القاهرة: دار النهضة ، ط1 ، 1998).

22- عدنان السيد حسين ، **نظرية العلاقات الدولية** ، (بيروت: مجد للدراسات والنشر، ط3، 2010).

23- عطا محمد صالح وفوزي احمد تيم ، **النظم السياسية العربية المعاصرة** ، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط1 ، 2005).

24- علي الدين هلال ونيفين مسعد ، **النظم السياسية العربية: قضايا الأستمرار والتغيير** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2000).

25- علي المحافظة وآخرون ، **جامعة الدول العربية : الواقع والطموح** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 1992).

26 - علي بن حسن القرني ، **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات** ، (الرياض: مكتبة العبيكان ، ط1 ، 1997).

27- علي شفيق ، **مجلس التعاون الخليجي من منظورالعلاقات الدولية** ، (بيروت: دار النهضة العربية ، ط1 ، 1989).

28- كمال محمد محمود الأسطل ، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، (أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتجية ، ط1 ، 1999).

29- لورنس كورب ، **الخليج العربي وأستراتجية الأمن القومي الأمريكي** ، (أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتجية ، ط1 ، 2006).

30- محمد السعيد إدريس ، **النظام الأقليمي للخليج العربي** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2000).

31- محمد صادق إسماعيل ، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان** ، (القاهرة: دار العلوم ، ط1، 2010).

32- مصطفى عبد العزيز مرسي ، **الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتطلبات التكامل** ، (أبوظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتجية ، ط1، 2004).

33- نايف علي عبيد ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1996).

34- نصرة عبدالله البستكي ، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق** ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1 ، 2003).

35- هيل جميل العجمي ، **أمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،** (أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتجية ، ط1 ، 2010).

36- ياسين سويد ، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج : واقع وخيارات : دعوة إلى أمن عربي أسلامي في الخليج** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2004).

ثانياً: الدوريات .

1- أبراهيم المليفي. **25 عاماً من العمل المشترك: مجلس التعاون بوابة الوحدة الخليجية** ، العربي، عدد553 ، ديسمبر2004.

2- أحمد محمد طاهر. **القمة الحادية والعشرون لمجلس التعاون الخليجي: القضايا والأبعاد والنتائج** ، السياسة الدولية ، عدد144 ، نيسان 2004.

3- أشرف محمد كشك. **أمن الخليج بعد حرب العراق** ، السياسة الدولية ، مجلد 40 ، عدد 155، يناير 2004.

4- أشرف محمد كشك . **تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي** ، السياسة الدولية ، مجلد 39 ، عدد 154 ، أكتوبر 2003.

5- شمس ميرغني علي. **الطبيعة القانونية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، العدالة ، عدد30 ، 1988.

6- صالح بن عبد الرحمن المانع. **العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والطموح** ، المستقبل العربي ، عدد268 ، حزيران 2001.

7- عبد الخالق عبدالله . **اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي** ، مجلة العلوم الأجتماعية ، مجلد 26 ، عدد1، ربيع 1998.

8- عبد الرضا علي أسيري. **التحول الديموقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي** ، السياسة الدولية ، مجلد 43 ، عدد 67 ، يناير 2007 .

9- عبدالله بشارة. **مجلس التعاون: على مشارف ربع قرن** ، العربي ، عدد 553 ، ديسمبر 2004

10- علي هلال. **مجلس التعاون متى يصل إلى مرحلة التكامل** ، العربي ، عدد473 ، أبريل 2004.

11- محمد إدريس. **دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان أقليمي ،** المستقبل العربي ، مجلد 19 ، عدد 215 ، كانون ثاني 1997.

12- محمد الرميحي. **الصراع والتعاون بين دول الخليج العربية** ، المستقبل العربي ، عدد13، آذار1980.

13- محمد السعيد إدريس. **الخليج والأزمة النووية الأيرانية** ، السياسة الدولية ، مجلد42 ، عدد165 ، يوليو 2006.

14- نايف علي عبيد. **دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل** ، المستقبل العربي ، عدد194 ، نيسان 1995.

15- ولاء علي البحيري. **التحول الديموقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والأفاق المستقبلية** ، شؤون عربية ، عدد123 ، خريف 2005.

رابعاً: مواقع الأنترنت

1- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي **www.gcc-sg.org**

2- الموسوعة الحرة **www.ar.wikipedia.org**

الملاحق

ملحق (1)

البيان الختامي للدورة الأولى لمجلس التعاون الخليجي

البيان الختامي للدورة الأولى

للمجلس الاعلي لدول مجلس التعاون

دولة الامـارات العـربية المتحدة ـ ابـوظبي

21-22رجب 1401 هـ

25-26مايو 1981 م

تلبية لدعوة صاحب السمو رئيس دولة الامارات العربية المتحدة تم بعون الله في ابو ظبي في الفترة من 21 الي 22 رجب 1401هجرية الموافق 25 ـ 26 ايار 1981م ، لقاء اصحاب الجلالة والسمو

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيـان

رئيس دولة الامارات العربية المتحـدة

صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفـة

امير دولـ ـة البحـ ـريـ ـن

صاحب الجلالة الملك خالد بن عبدالعزيز ال سعـ ـود

ملك المملكة العربية السعـ ـوديـ ـة

صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعـ ـيد

سلـطان عـ ـمـ ـان

صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد ال ثانـ ـي

امير دولـة قطـ ـر

صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصبـاح

امير دولـ ـة الكويـ ـت

وانطلاقا من الروح الاخوية القائمة بين هذه الدول وشعوبهـا واستكمالا للجهود التي بدأها قادتها في البحث عن صيغة مثلى تضم دولهم وتتيح لها التعاون والتنسيق وايمانا منهم بأهميه التعاون بين هذه الدول واستجـابة لرغبات وطموحات شعوبهم في مزيد من التعاون والعمل من اجل مستقبل افضل . وبناء على ما تم في اجتماعات وزراء خارجيتهم في كل من الرياض بتاريخ1981/2/4م ومسقط بتاريخ 1981/1/6م . اتفق اصحاب الجلالة والسمو فيما بينهم علىانشاء مجلس يضم دولهم يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وقاموا بالتوقيع على النظام الاساسى للمجلس الذى يهدف الى تطوير التعاون بين هذه الدول وتنمية علاقاتها وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات ، وانشاء المشاريع المشتركة ، ووضع انظمة متماثلة في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والاعلامية والاجتماعية والتشريعية ، بما يخدم مصالحها ويقوي قدرتها على التمسك بعقيدتها وقيمها. كما قرر اصحاب الجلاله والسمو تعيين السيد عبدالله يعقوب بشاره امينا عاما لمجلس التعاون ، وان تكون مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية مقرا دائما للمجلس . وادراكا منهم لحتمية التكامل الاقتصادي بين دولهم والاندماج الاجتماعي بين شعوبهم يرون ان الظروف المرحلية التي تعيشها دولهم والقضايا والمشاكل المتشابهة التي تواجهها علاوة على تماثل نظمها الاقتصادية والاجتماعية التي تقضي بوجوب وضع الاسس واقامة المؤسسات وانشاء الاجهزة المؤدية الي جعل ذلك التكامل والاندماج الاجتماعي حقيقة ماثلة للعيان . وتحقيقا لهذه الاهداف ووضعها موضع التنفيذ تمشيا مع المادة الرابعة من النظام الاساسي قرروا انشاء لجان متخصصة كما هو مبين بالتفصيل في ورقة العمل المرفقة التي تم اقرارها من قبل المجلس الأعلى . وقام اصحاب الجلالة والسمو باستعراض الوضع الراهن في المنطقة ، وجددوا تاكيدهم بأن امن المنطقة واستقرارها انما هو مسئولية شعوبها ودولها ، وان هذا المجلس انما يعبر عن ارادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن امنها وصيانة استقلالها ، كما اكدوا رفضهم المطلق لاي تدخل اجنبي في المنطقه مهماكان مصدره ، وطالبوا بضرورة ابعاد المنطقة باكملها عن الصراعات الدولية وخاصه تواجد الاساطيل العسكرية والقواعد الاجنبيه لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم . واعلنوا بأن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الاوسط الامر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلا عادلا يؤمن الحقوق

المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في العودة الي وطنه واقامة دولته المستقلة ويؤمن الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف وبحث اصحاب الجلالة والسمو الوضع الخطير الناتج عن تصاعد العدوان الصهيوني على الامة العربية ، وناقشوا بروح من المسئولية القومية ، تمادي اسرائيل في انتهاك سيادة واستقلال لبنان الشقيق والقصف الوحشي للمدن والقرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية وحرب الابادة التي تقوم بها ضد الفلسطينيين ، واعتداءاتها على قوات الردع العربية وتهديداتها لسوريا الشقيقة ، واكدوا وقوفهم الى جانب سوريا ومساندتهم الكاملة لها ، وناشدوا جميع الاطراف في لبنان بضرورة نبذ الخلافات وايقاف الدم المتدفق على الارض اللبنانية وبدء مفاوضات الوفاق في اطار الشرعية اللبنانية . وايد اصحاب الجلالة والسمو الجهود المبذولة لوقف الحرب العراقية الايرانية باعتبارها من المشاكل التي تهدد امن المنطقة وتزيد من احتمالات التدخل الاجنبي فيها، واكدوا علىضرورة مضاعفة الجهود لايجاد تسوية نهائية للنزاع . كما اكد اصحاب الجلالة والسمو التزامهم بميثاق جامعة الدول العربية والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية وجددوا دعمهم لمنظمة المؤتمر الاسلامي والتزامهم بقراراتها وعبروا عن تمسكهم بمبادىء عدم الانحياز ، وميثاق الامم المتحدة . وبناء على دعوة صاحب الجلالة الملك خالد بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية ، تقرر عقد الاجتماع الثاني في مدينة الرياض فـي محرم 1402 هجرية الموافق النصف الأول من نوفمبر 1981م .

صدر في ابوظبي 22 رجب 1401 هـ

26مايو 1981 م

ملحق (2)

دول مجلس التعاون الخليجي(*)

دولة الأمارات العربية المتحدة*

*أحصاءات عام 2009

المساحة الإجمالية	83.6 ألف كم مربع
عدد السكان	4765000 نسمة
الكثافة السكانية	57 نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	249.0 مليار دولار
إجمالي التجارة الخارجية	247.7 مليار دولار
الصادرات	125.9 مليار دولار
الواردات	121.8 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	97.8 مليار برميل
احتياطي الغاز	215.1 ألف مليار قدم مكعب

مملكة البحرين*

المساحة الإجمالية	0.8 ألف كم مربع
عدد السكان	1106509 نسمة
الكثافة السكانية	1383 نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	19.3 مليار دولار
إجمالي التجارة الخارجية	32.7 مليار دولار
الصادرات	17.3 مليار دولار
الواردات	15.4 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	0.3 مليار برميل
احتياطي الغاز	8.6 ألف مليار قدم مكعب

(*) موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، **نشرة ألكترونية** ، تاريخ الأسترجاع 2011/3/1

على الرابط التالي: http://www.gcc-sg.org/indexa07e.html?action=Sec-Show&ID

المملكة العربية السعودية *

المساحة الإجمالية	2000 ألف كم مربع
عدد السكان	25373512 نسمة
الكثافة السكانية	13 نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	375.7 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	14.8 الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	287.8 مليار دولار
الصادرات	192.3 مليار دولار
الواردات	95.5 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	264.2 مليار برميل
احتياطي الغاز	243.7 ألف مليار قدم مكعب

سلطنة عمان*

المساحة الإجمالية	309,5 ألف كم مربع
عدد السكان	3173917 نسمة
الكثافة السكانية	10 نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	46.1 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	14.5 الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	45.6 مليار دولار
الصادرات	27.7 مليار دولار
الواردات	17.9 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	4.7 مليار برميل
احتياطي الغاز	18.8 ألف مليار قدم مكعب

قطر*

المساحة الإجمالية	11.6 ألف كم مربع
عدد السكان	1608903 نسمة
الكثافة السكانية	139 نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	98.3 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	61.1 الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	69.9 مليار دولار
الصادرات	45.0 مليار دولار
الواردات	24.9 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	15.1 مليار برميل
احتياطي الغاز	911.0 ألف مليار قدم مكعب

الكويت*

المساحة الإجمالية	17.8 ألف كم مربع
عدد السكان	2583020 نسمة
الكثافة السكانية	145 نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	109.5 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	42.4 الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	90.0 مليار دولار
الصادرات	65.1 مليار دولار
الواردات	24.9 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	101.5 مليار برميل
احتياطي الغاز	56.0 ألف مليار قدم مكعب

ملحق (3)

وثيقـة إعـلان قيام مجلس التعاون الخليجي

عقد وزراء خارجية دول قطر والسعودية والكويت والبحرين ودولة الإمارات وسلطنة عمان مؤتمراً لهم في الرياض يوم 4 فبراير 1981 م حيث حققوا إنجازاً كبيراً توج جهد عمل متواصل من أجل التنسيق والتعاون بين الدول الست. وقد ظهر حرص الوزراء الستة على صدور هذه المبادرة من خلال كثافة وطول مدة الاجتماعات التي تمت في هذا اليوم وإصرارهم على قيام مجلس التعاون الخليجي. وفي ختام اجتماعات الوزراء وقع الوزراء الستة على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي معلنين بداية مسيرة التعاون بين الدول الست. وأصدر الوزراء بياناً بهذه المناسبة تلاه سمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي وفيما يلي نصه:

نص البيـان:

"إدراكاً من كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة وتشابه أنظمتها ووحدة تراثها وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري ورغبة من هذه الدول في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالخير والنمو والاستقرار. اجتمع في الرياض بالمملكة العربية السعودية يوم 1401/3/29 هجرية الموافق 4 فبراير 1981 ميلادية وزراء خارجية الدول واستأنفوا التشاور بينهم بهدف وضع التنظيم العملي والهيكل النظامي لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق المنشودين بين دولهم. وقد اتفقوا على إنشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربية المذكورة وتكوين أمانة عامة لهذا الهدف وعقد اجتماعات دورية على مستوى القمة وعلى مستوى وزراء الخارجية وصولا إلى الغايات المرجوة لهذه الدول وشعوبها في جميع المجالات. وقد جاءت هذه الخطوة تمشيا مع الأهداف القومية للأمة العربية وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية الذي حث على التعاون الإقليمي الهادف إلى تقوية الأمة العربية وما يؤكد تدعيم انتماء هذه الدول لجامعة الدول العربية وتعزيز دورها في تحقيق أهداف ومبادئ

ميثاقها وبما يخدم القضايا العربية والاسلامية. كما قرر وزراء الخارجية عقد اجتماع آخر لهم في مسقط بتاريخ 8 مارس 1981 م على أن يسبقه اجتماعين للخبراء بتاريخ 24 فبراير 1981م وتاريخ 4 مارس 1981 م في كل من الرياض ومسقط لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه بشأن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ملحق(4)

الأمناء العامين لمجلس التعاون الخليجي(*)

البلد	الأمين العام	من	إلى
الكويت	عبد الله يعقوب بشارة	26 آيار 1981	نيسان 1993
الامارات	فاهم بن سلطان القاسمي	نيسان 1993	نيسان 1996
السعودية	جميل أبراهيم الحجيلان	نيسان 1996	31 آذار 2002
قطر	عبد الرحمن بن حمد العطية	1 نيسان 2002	31 آذار 2011
البحرين	عبد اللطيف بن راشد الزياني	1 نيسان 2011	

(*) موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، **نشرة ألكترونية** ، تاريخ الأسترجاع 2011/5/1

على الرابط التالي: http://www.gcc-sg.org/indexa07e.html?action=Sec-Show&ID

ملحق (5)

التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي(*)

مليون دولار

السنة	القيمة
1984	2963
1985	3239
1986	2598
1987	3009
1988	2266
1989	2635
1990	2704
1991	3736
1992	3479
1993	3892
1994	4037
1995	4457
1996	4710
1997	5612
1998	5159
1999	5532
2000	5701
2001	6352
2002	7403
2003	8005
2004	11319
2005	12256
2006	17013
2007	20242
2008	26920
2009	23754

(*) موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، **نشرة ألكترونية** ، تاريخ الأسترجاع 2011/5/1

على الرابط التالي: http://www.gcc-sg.org/indexa07e.html?action=Sec-Show&ID

ملحق(6)

إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات- واردات)(*)

مليون دولار

السنة	القيمة
1984	5926
1985	6470
1986	5245
1987	6042
1988	5496
1989	6626
1990	7538
1991	8664
1992	9036
1993	10102
1994	9380
1995	10712
1996	12263
1997	13723
1998	11762
1999	13514
2000	13478
2001	12746
2002	15137
2003	19785
2004	25424
2005	33865
2006	44537
2007	54898
2008	67335
2009	60916

(*) موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، **نشرة ألكترونية** ، تاريخ الأسترجاع 2011/5/1

على الرابط التالي: http://www.gcc-sg.org/indexa07e.html?action=Sec-Show&ID

ملحق (7)

إجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية(*)

مليون دولار

البيان	1995	1998	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإمارات العربية المتحدة	2744	4070	7384	8485	9784	9784	11083	22044	23786
مملكة البحرين	150	260	770	991	1220	1406	1530	1588	1590
المملكة العربية السعودية	29	24	48	85	74	355	301	494	494
سلطنة عمان	36	47	79	90	144	165	196	319	243
دولة قطر	34	62	148	198	199	241	239	252	256
دولة الكويت	40	241	904	1246	1636	2158	2628	2870	2870
المجموع	**3033**	**4704**	**9333**	**11095**	**13057**	**14109**	**15977**	**27567**	**29239**

(*) موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، **نشرة ألكترونية** ، تاريخ الأسترجاع 2011/5/1

على الرابط التالي: http://www.gcc-sg.org/indexa07e.html?action=Sec-Show&ID

ملحق (8)

عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى خلال الأعوام (1995-2009)[*]

مليون دولار

البيان	1995	2001	2005	2006	2007	2008	2009
الإمارات العربية المتحدة	172	272	3695	1620	3216	6883	4024
مملكة البحرين	582	2636	697	972	1275	499	214
المملكة العربية السعودية	196	186	147	256	360	1619	891
سلطنة عمان	0	468	1707	2944	2713	2822	3980
دولة قطر	9	24	55	82	182	134	163
دولة الكويت	17	33	64	202	398	172	185
المجموع	**976**	**3619**	**6365**	**6076**	**8144**	**12129**	**9457**

(*) موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، **نشرة ألكترونية** ، تاريخ الأسترجاع 2011/5/1

على الرابط التالي: http://www.gcc-sg.org/indexa07e.html?action=Sec-Show&ID

ملحق (9)

صادرات دول المجلس البينية(*)

مليون دولار

البيان	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإمارات العربية المتحدة	1.080	1.190	2.634	2.397	4.764	5.548	7.703	8.731	9.069
مملكة البحرين	426	429	732	775	1.046	1.317	1.714	1.886	1886
المملكة العربية السعودية	3.586	4.270	6.216	8.204	12.057	15.625	18.966	22.065	19.078
سلطنة عمان	660	1.003	1.062	1.257	1.719	2.356	3.296	5.009	4.405
دولة قطر	270	578	648	983	1.505	1.798	1.792	1.173	1.173
دولة الكويت	232	307	489	489	518	880	1.185	1.552	1552
المجموع	**6.255**	**7.777**	**11.780**	**14.105**	**21.609**	**27.524**	**34.656**	**40.415**	**37.163**

(*) موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، **نشرة ألكترونية** ، تاريخ الأسترجاع 2011/5/1

على الرابط التالي: http://www.gcc-sg.org/indexa07e.html?action=Sec-Show&ID

ملحق (10)

واردات دول المجلس(*)

مليون دولار

البيان	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإمارات العربية المتحدة	1.070	1.237	2.024	2.547	2.907	4.798	4.855	6.996	5.864
مملكة البحرين	317	378	479	697	738	976	1.112	1112	1112
المملكة العربية السعودية	753	1.079	1.688	2.277	2.729	3.269	3.853	4.974	4.679
سلطنة عمان	1.218	1.673	1.826	3.011	2.789	3.342	4.822	7.175	5.538
دولة قطر	347	483	731	1.103	1.408	2.160	3.320	3.996	3.895
دولة الكويت	754	851	1.258	1.686	1.686	2.468	2.280	2.667	2667
المجموع	**4.457**	**5.701**	**8.005**	**11.319**	**12.256**	**17.013**	**20.242**	**26.920**	**23.754**

(*) موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، **نشرة ألكترونية** ، تاريخ الأسترجاع 2011/5/1

على الرابط التالي: http://www.gcc-sg.org/indexa07e.html?action=Sec-Show&ID

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
(1 - 1)	دول مجلس التعاون الخليجي	18
(1 - 2)	الأنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي	20

فهرس الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
(1)	البيان الختامي للدورة الأولى لمجلس التعاون الخليجي	93
(2)	دول مجلس التعاون الخليجي	96
(3)	وثيقة أعلان قيام مجلس التعاون الخليجي	99
(4)	الأمناء العامين لمجلس التعاون الخليجي	101
(5)	التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	102
(6)	إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات- واردات)	103
(7)	إجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية	104
(8)	عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى	105
(9)	صادرات دول المجلس البينية	106
(10)	واردات دول المجلس	107

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
	أقرار	**أ**
	شكر وعرفان	**ب**
	ملخص بالعربي	**ج**
	ملخص بالانجليزي	**ه**
	الفصل الأول: الأطار ألمفاهيمي للدراسة	**1**
1.1	خلفية الدراسة	**1**
2.1	موضوع الدراسة	**2**
3.1	مبررات الدراسة	**2**
4.1	أهمية الدراسة	**2**
5.1	أهداف الدراسة	**2**
6.1	مشكلة الدراسة	**3**
7.1	أسئلة الدراسة	**3**
8.1	فرضية الدراسة	**4**
9.1	منهجية الدراسة	**4**
10.1	إجراءات الدراسة	**4**

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
11.1	حدود الدراسة	4
12.1	معوقات الدراسة	4
	الفصل الثاني: الأطار النظري والدراسات السابقة	5
	المبحث الأول: الأطار النظري	5
	المبحث الثاني: الدراسات السابقة	14
	الفصل الثالث: نشاة مجلس التعاون الخليجي	17
	تمهيد	17
	المبحث الأول: خصوصية مجلس التعاون الخليجي	18
1.1.3	أصل تسمية الخليج العربي	18
2.1.3	الموقع الجغرافي	19
3.1.3	خصوصية دول مجلس التعاون الخليجي من الناحية السياسية	21
4.1.3	خصوصية دول مجلس التعاون الخليجي من الناحية الاقتصادية	22
5.1.3	خصوصية دول مجلس التعاون الخليجي من النواحي العسكرية والأمنية	22
6.1.3	خصوصية دول مجلس التعاون الخليجي من النواحي الأجتماعية	23
	المبحث الثاني: نشأة مجلس التعاون الخليجي	25
1.2.3	الخطوات التحضيرية لقيام مجلس التعاون الخليجي	26
2.2.3	أعلان قيام مجلس التعاون الخليجي	28

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
3.2.3	الدوافع الداخلية والأقليمية والدولية لأنشاء مجلس التعاون الخليجي	29
1.3.2.3	الدوافع السياسية	29
2.3.2.3	الدوافع الإقليمية	30
4.2.3	الأطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي	31
	المبحث الثالث: هيكلية مجلس التعاون الخليجي ونظامه الأساسي	33
1.3.3	وظائف مجلس التعاون الخليجي	33
2.3.3	عضوية مجلس التعاون	33
3.3.3	مقر مجلس التعاون واجتماعاته	33
4.3.3	سريان مفعول النظام الأساسي	34
5.3.3	تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون	34
6.3.3	الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي	34
1.6.3.3	المجلس الأعلى	35
1.1.6.3.3	أختصاصات المجلس الأعلى	36
2.6.3.3	المجلس الوزاري	36
1.2.6.3.3	دورات انعقاد المجلس الوزاري	36
2.2.6.3.3	رئاسة المجلس الوزاري	37
3.2.6.3.3	صلاحيات المجلس الوزاري	37

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
3.6.3.3	الأمانة العامة	**37**
4.6.3.3	هيئة تسوية المنازعات	**38**
5.6.3.3	الهيئة الاستشارية	**38**
7.3.3	إشكالية مجلس التعاون الخليجي من الناحية التنظيمية	**39**
	الفصل الرابع: مجلس التعاون الخليجي وعلاقاته البينية وفضاياه الداخلية	**41**
	تمهيد	**41**
	المبحث الأول: العلاقات البينية لمجلس التعاون الخليجي	**42**
1.1.4	أطار التعاون الخليجي قبل قيام مجلس التعاون الخليجي	**43**
1.1.1.4	التعاون في المجال الأجتماعي والثقافي	**43**
2.1.1.4	التعاون في المجال الإقتصادي والفني	**44**
2.1.4	العلاقات الاقتصادية البينية لمجلس التعاون الخليجي	**46**
1.2.1.4	الأطار القانوني للتعاون الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	**46**
1.1.2.1.4	أهم الانجازات التي تحققت من توقيع الأتفاقية الاقتصادية الموحدة	**46**
2.1.2.1.4	اهم المعوقات التي تعترض تطبيق الأتفاقية الاقتصادية الموحدة	**47**
2.2.1.4	الأتحاد الجمركي	**47**
3.2.1.4	السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية	**47**
4.2.1.4	التعاون التجاري	**48**

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
5.2.1.4	التعاون في مجال الكهرباء والماء	**48**
6.2.1.4	التعاون في مجال الطاقة	**48**
7.2.1.4	التعاون في المجال الصناعي	**48**
8.2.1.4	التعاون في مجال النقل والمواصلات	**49**
9.2.1.4	التعاون في مجال الزراعة والمياه	**49**
3.1.4	التعاون الأعلامي	**49**
4.1.4	التعاون القضائي	**49**
5.1.4	التعاون الأمني	**50**
6.1.4	التعاون العسكري	**50**
7.1.4	التعاون في مجال الصحة	**50**
8.1.4	التعاون في مجال الموارد البشرية	**50**
	المبحث الثاني: القضايا والتحديات الداخلية لمجلس التعاون الخليجي	**55**
1.2.4	أمن الخليج العربي	**55**
1.1.2.4	خصائص الوضع الأمني في منطقة الخليج العربي	**56**
2.1.2.4	أسباب تواضع الأداء الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي	**56**
3.1.2.4	متطلبات أمن الخليج العربي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي	**57**
2.2.4	الأصلاح السياسي والتحول الديموقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي	**58**

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
1.2.2.4	تأثير الوفرة النفطية على تشكيل النظام السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي	**58**
2.2.2.4	العوامل المؤثرة على عملية التحول الديموقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي	**60**
1.2.2.2.4	العوامل الداخلية	**60**
2.2.2.2.4	العوامل الخارجية	**60**
3.2.4	العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي	**62**
1.3.2.4	أسباب هجرة العمالة الوافدة الى دول الخليج العربية	**62**
2.3.2.4	أثر العمالة الوافدة على دول مجلس التعاون الخليجي	**62**
4.2.4	القضايا الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي	**63**
5.2.4	التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي	**64**
6.2.4	التحديات التي تواجه التعاون الدفاعي بين دول مجلس التعاون	**65**
7.2.4	قضية الأتحاد الكونفيدرالي بين دول مجلس التعاون	**65**
8.2.4	قضية البرنامج النووي الخليجي	**66**
9.2.4	قضية توسيع عضوية المجلس	**66**
	الفصل الخامس: السياسة الخارجيه لدول مجلس التعاون وقضاياه الخارجية.	**68**

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
	تمهيد	**68**
	المبحث الأول: التعاون والتنسيق في السياسة الخارجية بين دول مجلس التعاون .	**69**
	المبحث الثاني: القضايا والتحديات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.	**74**
1.2.5	التحدي الإيراني	**74**
2.2.5	تحدي العراق الجديد – ما بعد صدام حسين	**76**
3.2.5	قضية العلاقة مع اليمن	**78**
	المبحث الثالث: مستقبل مجلس التعاون الخليجي	**80**
	الخاتمة	**84**
	المصادر والمراجع	**86**
	الملاحق	**92**
	فهرس الجداول	**108**
	فهرس الملاحق	**109**